المثقف
للنشر والتوزيع

عثمان بن علي بندو

الأزرق

جامع ما تفرق من أصول رواية ورش عن نافع
من طريق الأزرق

تأليف: القارئ عثمان بن علي بندو

الأَوْدَق

جامع ما تفرَّق من أصول رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق في الكتب الخمسة: كتاب التيسير والشاطبية والدرر اللوامع وكتاب التعريف وطرق طيّبة النشر.

المثقف
للنشر والتوزيع

النّاشر دار المثقف للنشر والتوزيع
الجزائر- (باتنة)
الطّبعة الأولى 1443 هـ - 2022م
الإيداع القانوني: 2022/05
ISBN:978-9931-13-000-0

اسم العمل: الأَوْدَق جامع ما تفرَّق من أصول رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق
اسم المؤلف: عثمان بن علي بندو

المدير العام / سميرة منصوري
هاتف / فاكس: 79 47 80 033
واتساب: 86 73 49 0675
العنوان: رحى كالانج شارع الكتب القديمة طريق بسكرة-باتنة
البريد الالكتروني:
elmouthakaf2@gmail.com
صفحة الدّار على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/elmothakaf/

المثقف للنشر والتوزيع
جميع حقوق النّشر الورقي والإلكتروني والمرئي والمسموع
محفوظة للناشر وغير مسموح بتداول هذا الكتاب بالقص أو النّسخ
أو التعديل إلّا بإذن من النّاشر

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تُقرأ القراءات القرآنية اليوم بمضمن كتب هي: الكتاب الأول هو نظم الشاطبية والمسماة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للإمام أبي القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي وهي قصيدة لامية نظّمها الإمام في القراءات السبع اختصارا لكتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد شيخ القراء المحققين وسيد أهل الأداء المرتلين وزاد عليه بعض الزيادات، وتقبّلها الناس لأنها نظم والنّظم أسهل وأيسر حفظا وجمعا من المنثور، والكتاب الثاني نظم الدرة المضيّة في القراءات الثلاثة المرضية لخاتمة المحققين في هذا الفن شيخ القراء محمد بن الجزري رحمه الله الذي جمع فيه القراءات الثلاث المتمّمة للعشر نظما لما زاده في كتابه تحبير التيسير وتُسمّى القراءات بمضمن الشاطبية والدرة القراءات العشر الصغرى، والكتاب الثالث منظومة طيبة النشر في القراءات العشر الذي جمع فيه ابن الجزري صحيح القراءات التي نقلها في كتابه النشر للقراءات العشر والذي جمع فيه زهاء ألف طريق معتمدا على أكثر من ثلاثين مصدرا من كتب القراءات، وتُسمى القراءات بمضمن طيبة النشر القراءات العشر الكبرى، أما في المغرب الإسلامي فإضافة إلى القراءات العشر الكبرى والصغرى حافظ المغاربة على تواتر طرق نافع العشرة التي جمعها الإمام الحافظ الداني في كتابه: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع والتي لازال الناس يقرؤون بها إلى اليوم، وأشهر الكتب التي تُقرأ بمضمونها: كتاب التعريف المذكور وزيادات عليه تضمنتها منظومة تفصيل عقد الدرر لابن غازي رحمه الله وذكرها العلماء في كتب عديدة أهمها: كفاية التحصيل وبذل العلم والود وأنوار التعريف وغيرها كثير مما عُني به المغاربة بالإضافة إلى منظومة الدرر اللوامع لابن بري رحمه الله التي اقتصر فيها على رواية ورش وقالون من طريقي الأزرق والمروزي أبي نشيط متّبعا فيها طريق الداني – كما ذكر – وهي التي بنى عليها ابن غازي أرجوزته تفصيل العقد في طرق نافع العشر وزاد عليها، مع

العلم أن من المغاربة من يقتصر في القراءة بالعشر النافعية على كتاب التعريف وحده، ومنهم من يأخذ بالزيادات على التعريف وهو الأصحّ.

وقد ذكرت منظومة الدرر اللوامع رغم أني كنت أستطيع الاكتفاء بكتب العشر النافعية لأن هذه المنظومة شُرحت بطريقتين: طريقة مغربية من أشهر شروحها شرح الخراز والسملالي والثعالبي وغيرهم، وطريقة مشرقية تميل إلى الشاطبية والطيبة وأشهر هذه الشروح شرح العلامة المارغني التونسي، فالأولون على أصل العشر الصغير والثاني إنما أراد التقريب إلى منهج الشاطبي وابن الجزري، ولهذا لم يُحصِ الدكتور الجكني بين الشاطبية والدرر إلا خلافات قليلة في بحثه المشهور، بينما هناك مسائل أخرى خلافية لا تتوضّح إلا إذا اعتمدنا على شروح المغاربة.

وقد ذكرت كتاب التيسير رغم أن الشاطبية قد اختصرته وأنّه لا يُقرأ بمضمنه حتى نميّز تلك الزيادات التي زادها الإمام الشاطبي على الأصل الذي اعتمد عليه ونردّ على من منع القراءة بهذه الزيادات، إذ أن الناس تقرأ اليوم بالإسناد إلى الشاطبية أما إسناد كتاب التيسير فقد انقطع، لكنّ كتاب التيسير مصدر من مصادر الإمام ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، فمن قرأ بمضمن طيبة النشر فسيقرأ بالأوجه التي تضمنّها كتاب التيسير.

أما طرق الأزرق من طيبة النشر فواسعة وزادها اتساعا اختلاف المحررين من بعد ابن الجزري خاصة في مسائل الأوجه المقدمة أداء وما أورده في ظاهر النشر وما لم يذكره وسكت عنه بالإضافة إلى بعض الكتب التي أسند إليها ولم يبق لها أثر فهي في حكم المفقود فاستعنت ببعض المراجع في علم التحريرات المفصّلة لهذه المسائل مما استطعت الظّفر به إذ أن بعض الكتب في علم التحريرات من طريق الطيبة شبه نادرة.

وذِكْر مصادر ابن الجزري إنما هو للتوثيق ولتحرير الخلاف وتحقيق مسائله، وإلا فإن الاعتماد هو على طيبة النشر وحدها مع شروحها.

ولم أكتَفِ بذكر مصادر العشر النافعية فقط، فاعتمدت أيضا على الشرح المرئي للدرر اللوامع وتفصيل عقد الدرر للعلامة السحابي، وشرح العشر النافعية المرئي للدكتور أيوب أعروشي المغربي.

ولأننا في الجزائر نقرأ بقراءة نافع لراويه ورش من طريق الأزرق فقد عزمت متوكلا على الله على دراسة الاختلاف الموجود في هذه الكتب –ما عدا الدرة المضيئة طبعا– وذلك في أصول الرواية بطريقة مختصرة، ولم أذكر ما اتفقوا عليه.

الفصل الأول: الاختلاف بين الكتب الخمسة في الفصل بين السورتين.

المبحث الأول: الفصل بين السورتين في كتاب التيسير.

جاء في كتاب التيسير: «اختلفوا في التسمية بين السور فكان بن كثير وقالون وعاصم والكسائي يبسملون بين كل سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراءة فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما وكان الباقون فيما قرأنا لهم لا يبسملون بين السور».[1]

وذكر المالقي في شرحه لكتاب التيسير: واعلم أن المواضع باعتبار البسملة في مذهب الحافظ أربعة -وذكر في الموضع الرابع-:

وموضع فيه خلاف وهو ما بين السور فأثبت البسملة فيه قالون وابن كثير وعاصم والكسائي وتركها الباقون.[2]

فإذا كان الباقون قد تركوا التسمية فبأي طريقة فصل ورش بين السورتين إذن؟ وهذا ما شرحه الحافظ الداني في التيسير: «ويُختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع، وابن مجاهد يرى وصل السورة بالسورة وتبيين الإعراب ويرى السكت أيضا».[3]

ففي التيسير يفصل ورش رحمه الله بين السورتين إما بالسكت -وهو المقدّم- أو بوصل السورة بالسورة مع تبيين الإعراب.

والذي قرأ به الداني على شيوخه السّكت (وعند التحقيق نجد أنه لا ينبغي أن يُؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير).[4]

---

[1] خلف حمود الشغدلي، دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015، ص 127 .

[2] أبو محمد عبد الواحد المالقي، شرح كتاب التيسير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 153.

[3] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

[4] الرسالة الغراء، علي النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة 2، 2004، ص 29 .

ولكن: لماذا يضمّن الداني أوجها لم يقرأ بها على شيوخه الذين أسند إليهم في كتابه؟ هل كان ذلك سهوا منه أم زيادة؟ وإن كان زيادة فلماذا لم يبيّن ذلك ؟

من الذين أجابوا عن ذلك الشيخ يحي محمد يحي شريف أن الأوجه التي ذكرها الداني عن الأزرق في التيسير مما لم يروه عن ابن خاقان إنما ذكرها على سبيل الحكاية لا الرواية، وقال في كتابه الإيجاز والبيان: (أي إذا أردت أن تصل السورة بالسورة فاسكت بينهما من غير بسملة، قال الداني رحمه الله في إيجاز البيان: وعلى هذا أكثر شيوخنا والجلّة من المتصدرين، وهو الذي أختار).[1]

وبتتبّعي لكثير من مسائل الداني في كتبه التي قيل أنه أوردها للحكاية أجده قد أكثر من الحكايات -حسبهم- فهل الداني مقرئ حافظ أم (حكواتي)؟.

والرأي الصحيح أن السكت والوصل والبسملة اختيار من أهل الأداء داخل في دائرة المروي، والرواية تدور على معنيين، فالسكت والبسملة داخلان في معنى الفصل بين السورتين، والبسملة – أيضا - والوصل داخلان في معنى وصل السورة بالسورة، فالواصلون يجعلون القرآن سورة واحدة، والفاصلون يفرّقون بين السورة والتي بعدها، والبسملة بين السورتين للتبرّك، فمن اختار البسملة ووقف على آخر السورة الأولى فقد فصل، وإن وصل آخر السورة بالبسملة ثم البسملة بأول السورة فقد وصل السورتين، فمن اختار ترك البسملة جاز له الفصل والوصل أيضا، فيتعيّن عليه السكت إن اختار الفصل، ويتعيّن عليه الوصل بغير بسملة إن اختار الوصل، وعليه يكون لجميع القراء الفصل والوصل إلا حمزة وخلف، فإنّهما يصلان فقط لأن القرآن عندهما سورة واحدة كما ذكرنا، ولم يقرآ بالبسملة لمظنّة الفصل بها.

وعلى هذا المعنى وجبت البسملة عند بداية كل سورة، وإذا انعكس ترتيب السور كالانتقال من سورة النبأ إلى سورة الملك لم يعُد هناك معنى للفصل أو الوصل المبنيّين

[1] محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان فيما اختصت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان، منشورات سرتا، الجزائر، الطبعة 1، 2018، ص 09 .

على الترتيب أو أن القرآن سورة واحدة، بل انقطعا تماما، وصار المعنى هو الابتداء، فصار واجبا على القراء جميعا الابتداء بالبسملة.

ومثله تكرار السورة نفسها، فليس في ذلك فصل ولا وصل، بل انقطاع وابتداء، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب .

ولهذا فإن السكت والوصل صحيحان مرويان عن الداني، ويقدّمُ السكت لشهرته، أما استبعاد الوصل بحجة أنه حكاية لا رواية فهو مستبعد، فقد صحّ وعلى ذلك العمل، بالإضافة إلى أننا لو اقتصرنا على وجه السكت فقط فقد اخترنا معنى الفصل دون الوصل.

المبحث الثاني: الفصل بين السورتين في الشاطبية.

ذكر الناظم: وصِل واسْكُتَن كلٌّ جلاياه حصّلا، ورمز الكاف والجيم والحاء لابن عامر وورش وأبي عمرو.

ثم ذكر في البيت الموالي: وفيها خلاف جيدُهُ واضح الطلى

ذكر شيخ القراء محمود خليل الحصري رحمه الله في كتابه القراءات العشر من الشاطبية والدرة: «اختلفوا في الفصل بين السورتين بالبسملة وتركِه ... واختُلف عن ورش وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب بين الوصل والسكت والبسملة».[1]

وفي كتابه الإضاءة في أصول القراءة يقول العلامة الضبّاع رحمه الله: «زاد ورش عند الجمع بين السورتين ما عدا الأنفال وبراءة والناس والفاتحة وجهي السكت والوصل من غير بسملة».[2]

قال بن القاصح: «وعلى هذا فالبسملة للثلاثة ورش وأبو عمرو وابن عامر من زيادات القصيد»[1] فالفرق بين الشاطبية والتيسير هو زيادة البسملة في الشاطبية وعليه يكون في

[1] محمود خليل الحصري، القراءات العشر من الشاطبية والدرة، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 27 .

[2] علي محمد الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص 105 .

الفصل بين السورتين للحافظ الداني وجهان وللشاطبي ثلاثة أوجه ذكرتها في منظومتي «البرجمية»:[2]

أمـــــــا إذا أردت الانتقـــــــالا بســـمل أو الســـكت أو الإيصـــالا

وفي قول الناظم: وفيها خلاف جيده واضح الطلى «معناه أن في البسملة خلافا عن هؤلاء الثلاثة مشهورا عند علماء هذه الصناعة».[3]

وعبارة "زيادات القصيد" هي للتوضيح ولا أثر لها في الرواية، فإن الشاطبية –وإن كان التيسير أساسها– قد استقلّت ككتاب خاص ومنهج خاص بذاته.

المبحث الثالث: الفصل بين السورتين في كتاب الدرر اللوامع.

اتّفق الشاطبي والحسن ابن برّي في مسألة الفصل بين السورتين، فقد ذكر في الدرر اللوامع:

القـول في اسـتعمال لفـظ البسـملهْ والســكت والمختــار عــن النّقلــهْ

قــالون بــين الســورتين بسْــمَلاَ وورش الوجهـــان عنـــه نُقِـــلا

واســكتْ يســيرا تحــظ بالصــواب أو صِـــل لـــه مبـــيّن الإعـــراب

يقول صاحب النجوم الطوالع أن: «ورشا نُقل عنه وجهان إثباتها –أي البسملة– كقالون وتركها».[4]

وعليه فإن لورش الوجهين:

---

[1] علي بن عثمان بن القاصح، سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1954، ص 29 .

[2] عثمان بن علي بندو، منظومة البرجمية في أصول رواية ورش، دار أمل، الجزائر، 2019، ص 16 .

[3] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1989، ص 46 .

[4] إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004، ص 21.

أ/ البسملة وهي من طريق الأصبهاني وبعض الطرق عن الأزرق.

ب/ عدم البسملة ويتفرّع عنه وجهان: السكت والوصل.[1]

وقد ذكر بعض شارحي الدرر اللوامع وأولهم الشارح الأول لها العلامة الخراز في القصد النافع أن وجه البسملة هنا غير مخصوص بالأزرق بل بعبد الصمد العتقي أحد رواة ورش الثلاثة في العشر النافعية، وتبعه في ذلك شيخنا العلامة سيدي عبد الرحمن الثعالبي في المختار من الجوامع، وذكر مثله العلامة السملالي في تحصيل المنافع ولكنه زاد أن البسملة طريق الأصبهاني أيضا، وذكر العلامة المنتوري الوجهين معا للأزرق بتفصيل ثم اختار وجه الفصل بغير بسملة وقدّم السكت لأنه المشهور عن الأزرق من رواية الداني، وذكر العلامة الحاج سليمان ميلودي في المختصر الجامع الوجهين أيضا للأزرق مخالفا من سبقه من شرّاح الدرر اللوامع.

وعلى منهجه في تحرير طرق الأزرق من التيسير سار الشيخ محمد يحي شريف في كتابه (إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع) فذكر أن (البسملة غير ثابتة عن الداني رواية، وإنما نقلها حكاية عن أبي غانم) [2] وأن الوصل ذكره الداني على غير المشهور والمختار.

والرد على هذا يكون من أحد وجهين:

- أن علم التحرير صار عبئا على القراءة، ومناقضا للاختيار والتنوّع، وتحرير الدرر اللوامع بناء على قول الناظم (سلكت في ذاك طريق الداني) لم يأت بها الأولون، ولا أحد قال بتقسيم اللين المهموز إلى طريقين عن الداني: طريق ابن خاقان وهو التوسط في عامة اللين المهموز، وطريق ابن غلبون وهو التوسط في باب (شيء) فقط .

[1] أحمد رحماني، درة المتون في قراءة الإمام نافع، دار الإمام مالك، الجزائر، 1999، ص 40 .

[2] محمد يحي شريف، إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع، منشورات سيرتا، الجزائر، الطبعة 1، 2014، ص 41 .

ومن نظر إلى عمل المغاربة في العشر النافعية تبيّن له حجم الزيادات التي زادوها على كتاب التعريف الذي هو أصل العشر النافعية، والحمد لله أنها سلمت من التحرير، فمنهج المغاربة أسْلم وأفضل .

واختيار ابن برّي للوجوه الثلاثة إنما هو كما رواه عن شيوخه، وهو من شيوخ القراءات وأدرى بأنه لا يحقّ لأحد أن يزيد أو ينقص إلا برواية أو نص .

- أن الداني خالف طريق ابن خاقان في التيسير نفسه وفي التعريف، فذكر الإبدال والتسهيل في حكم الهمزتين المفتوحتين من كلمة، واقتصر على التسهيل في حكم الهمزتين المتفقتين من كلمتين، واقتصر عليه في كليهما من كتاب التعريف، رغم أن المحررين لم يرضوا إلا بالإبدال بحجة أنه الوجه الصحيح في الرواية !!!

وقد ذكرت لك عمل المغاربة، وسأبيّن لك إن شاء الله - قريبا – أن وجه البسملة صحيح.

وفي شرح صاحب إبراز المنافع لقول الناظم:

واسكت يسيرا تحظ بالصواب وصل له مبين الإعراب

ضعّف وجه البسملة (وظاهر النظم على تضعيف وجه البسملة)، وليس في النّظم ما يدل على ذلك.

كما أن كثيرا من الشراح اتبعوا ما استدركه العلامة المنتوري رحمه الله بقوله:

ولكن السكت هو المختارُ نصّ عليه جلّة أخيارُ

(فرجّحوا وجه السكت)، غير أن العلامة عبد الهادي حميتو ذكر في كتابه قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش قول العلامة الخراز: (ليس في قول الناظم ما يدل على ترجيح السكت لأن قوله تحظ بالصواب راجع إلى الوجهين جميعا، وكأنه قال: واسكت يسيرا أو صل له أي لورش تحظ بالصواب في الوجهين، ولا يظهر فيه

ترجيح السكت، نعم لو قال: تحظ بالأصوب لكان نصا في ترجيح السكت على أصل أفعل في اقتضاء التفضيل).[1]

المبحث الرابع: الفصل بين السورتين في كتاب التعريف .

ذكر الحافظ في كتاب التعريف: «كان ورش من رواية أبي يعقوب عنه لا يفصل بين كل سورتين ببسم الله الرحمن الرحيم في جميع القرآن إلا في أول فاتحة الكتاب فإنه لا خلاف بين القراء في التسمية في أولها».[2]

وذكر صاحب التبصرة مثل ذلك: (والبسملة في الابتداء للجميع وفيما بين السورتين ما عدا الأزرق).[3]

وقد ذكر صاحب أنوار التعريف أنه قرأ للأزرق عن ورش بوجهي السكت والوصل مع تقديم السّكت، وله البسملة من طريق ابن هلال ولم يأخذ به.[4]

وكلام الحافظ واضح بأن لورش بين السورتين وجه ترك البسملة وعليه يتعيّن السكت والوصل فقط، قال الشيخ أبو العلاء إدريس الودغيري: (والعمل عندنا لورش على هذين الوجهين معا بين السورتين مع تصدير السكت) يريد التصدير بوجه السكت في الأخذ بطريق الجمع بين الروايات في العشر الصغير لأنه المختار وإليه أشار الأوعيشي في أرجوزة الأخذ بقوله:

وبهما العمل والتصدير بالسكت فاحفظنه يا خبير

---

[1] العلامة عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، الجزء 5، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2003، ص 19 .

[2] الحافظ الداني، كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب، 1995، ص 40 .

[3] العلامة البوجليلي، التبصرة في قراءة العشرة، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2013، ص 115 .

[4] العلامة ابن غازي الجزولي، أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، دار الكتاب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2004، ص 24 و25 .

وإليه أشار ابن شعيب في إتقان الصنعة بقوله: (وجرى العمل عند الشيوخ بالجمع بين الوجهين مع تقديم السكت **وليس ذلك بواجب**).[1]

أما الشيخ محمد السحابي فيؤكّد في تحقيقه لكتاب التعريف أن هذا هو الوجه الثابت المقروء به لورش من طريق أبي يعقوب الأزرق وهو الذي قطع به الداني في التيسير – كما ذكرنا – وتبعه الشاطبي على ذلك، فالواضح من كلام الشيخ أن المقصود في الشاطبية لورش هو: وصل واسكنْ كلٌّ جلاياه حصّلا، ولم يذكر البيت الذي فيه: وفيها خلاف جيده واضح الطلى، وأشار كذلك إلى بيت في قصيدة العلامة أبي الحسن الحصري الرائية:

ولم أقْرَا بين السورتين مُبسملا لـــــــــــــــــورش .....

وأشار إلى بيت العلامة بن غازي في عقد الدرر:

ومن سوى الأزرق بين السور مبسمل وما بقي في الدرر

وأضاف: فهذا هو الثابت المروي والمقروء به عند المحققين من مشارقة ومغاربة وأندلسيين.

غير أن الشيخ ناقض كلامه باستشهاده ببيت ابن غازي، فإن إحالة ابن غازي على الدرر تقتضي الأخْذ بما فيه من أحكام، والأحكام التي بقيت في الدرر هي أن للأزرق الوجهان كما ذكرنا آنفا، ولم يذكر ابن غازي ما يفيد الاستغناء عن وجه البسملة، قال العلامة الخباز في شرحه للتفصيل: (أخبر رحمه الله أن غير الأزرق يبسمل بين السورتين، ذكر غير الأزرق، وأما الأزرق فحكمه في الدرر وهو الخلاف، وهو داخل في قوله: فخُصّه بالمروزي والأزرق..).[2]

[1] العلامة عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

[2] العلامة لخباز، بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد، تحقيق عيسى الفارسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة 1، 2016، ص 111 .

غير أن العلامة السحابي أضاف أن وجه البسملة إنما هو **اختيار** أبي غانم المظفّر ولهذا لم يأخذوا به، وأن ما ذكره بن برّي في الدرر اللوامع إنما هو طريق عبد الصمد العتقي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، وترك البسملة في رواية الأزرق هو المشهور والمعمول به عند أهل المغرب في كل بلد وأنّ ما يفعله بعض القراء اليوم من قراءة البسملة بين السورتين مخالف لرواية ورش من طريق الأزرق.

وخالفه في ذلك المحقق عبد الهادي حميتو حيث ذكر (والصحيح أن البسملة بين السورتين ثابتة أيضا في طريق الأزرق من رواية ابن هلال عن أبي الحسن النحاس عنه، قال الإمام برهان الدين الجعبري في الكنز: (وهو طريق ابن هلال عن الأزرق وبه أخذ أبو غانم والأذفوي وتركها طريق ابن سيف وبه أخذ أبو الطيب ويعني ابن غلبون).

وخالفه أيضا في ذكر أن البسملة لصاحب الدرر هي من طريق العتقي والأصبهاني: (وقد أشار أبو زيد ابن القاضي إلى الوهم الذي وقع للشراح في شرح قول ابن بري المذكور فقال: " كذا وقع لهم، وفيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق، لأن الشيخ رحمه الله لم يتعرض في الدرر إلا لرواية الأزرق فقط عن ورش وأبي نشيط عن قالون، بل الصواب أن استعمالها وعدم استعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب الأزرق فتركُها رواية أبي بكر عبد الله ابن سيف واستعمالها رواية أبي جعفر أحمد ابن هلال الأزدي عنه").

وقد سمعت من الشيخ محمد السحابي أن المغاربة لا يزالون يقرؤون بطريق ابن هلال ويأخذون بعض الأحكام عنه، فلماذا أنكر البسملة هنا من طريقه؟ الله أعلم.

وبهذا يُعلم أن الفصل بالبسملة بين السورتين ثابت عن ورش من طريق الأزرق أيضا ثبوت ترك الفصل **"إلا أنه خلاف المشهور"**.

فهو إذن (لا يصادم الرواية وإن كان فيه مخالفة المشهور الذي كان عليه العمل وما يزال في البوادي ومدارس القراءة).

وقد ذكر أيضا صاحب أنوار التعريف: (اعلم أن عدم البسملة للأزرق إنما هو من طريق ابن سيف والنحاس الأكبر وتفرّع عليه السكت والوصل وبهما قرأت مع تقديم السكت، **وله البسملة من طريق ابن هلال ولم آخذ به**) .

فهذا دليل على أن البسملة للأزرق بين السورتين صحيحة، لكنها على غير المشهور فلم يقرأ الداني بها .

وكم من أوجه تركها الداني وهي صحيحة، فالداني اختار التوسط في مدّ البدل، فهل ننكر صحة وجهي الإشباع والقصر؟

المبحث الخامس: الفصل بين السورتين من طرق طيبة النشر .

تشتهر رواية ورش من طريق الأزرق من طريق الشاطبية، بينما هناك طرق أخرى للأزرق جمعها الإمام بن الجزري في طيّبة النشر في القراءات العشر اختارها من طريق إسماعيل النّحاس المصري وعنه 19 طريقا ومن طريق عبد الله بن سيف وعنه 16 طريقا [1] اتفقت هذه الطرق في كثير من المسائل واختلفت في بعضها، ومنها الفصل بالبسملة بين السورتين إذ اخْتُلف فيها على ثلاثة أوجه:

قال ابن الجزري في طيبة النشر:

بسمل بين السورتين بي نصف دم ثق رجا وصل فشا وعن خلف

فاسكت فصل والخلف كم حما جلا .....

قال الشيخ إيهاب فكري في شرح هذه الأبيات: (فيكون لكل من المذكورين وهم ابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وورش من طريق الأزرق الأوجه الثلاثة وهي السكت والوصل والبسملة) .[2]

وهنا لابد على القارئ أن يعلم أن الاعتماد كلّ الاعتماد في القراءات العشر الكبرى روايةً هو على طيبة النشر وحدها دون غيرها، فإن القارئ سيجد في هذا الفنّ خلطا كبيرا، سيجد من قام بتحرير الطيبة بناء على مصادرها فمنع أوجها وزاد أخرى فأقرأ بها وهي ليست في الطيبة، خاصة أن هناك فرقا كبيرا بين النشر ومصادره .

[1] توفيق إبراهيم ضمرة، الثمر اليانع في رواية ورش عن نافع، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2009، ص 341.

[2] إيهاب فكري، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 54 .

وإذ لا ننكر أن المحققين والمحررين قد بذلوا جهدا وقدّموا جديدا إلا أننا ندعه في باب "الدراية" أما باب الرواية فيُعتمد فيه على الطيبة وحدها كما اعتمد الأولون على الشاطبية وحدها.

إن الاختلاف ها هنا إنما هو اختلاف أوجه وإن كنا نسمّيها طرقا فإنّ ذلك من جهة الإسناد ولاختلاف المدارس والأمصار، أمّا الحقيقة فهي أنّها كلها طريق واحدة عن إمام واحد هو صاحب الطريق وإليه انتهى الاختيار، ومَن جاء بعده فنَقَلة محقّقون منهم الجامع ومنهم المقتصر، وإنما جمع ابن الجزري طرقهم ليبيّن أن القراءات متواترة سواء من ناحية الرواية أو وجودها في كل الأمصار الإسلامية، ولو بقيت الشاطبية وحدها دون سواها لطُعن في القراءات خاصة أن الشاطبي لم يبيّن مصادره – سوى التيسير – وهذا ما دفع ابن الجزري إلى تأليف النشر وبيان مصادره، فكان عمله هذا غاية في التحقيق والإتقان، سدّ به المنافذ والثغرات، وأكّد على ثبوت وتواتر القراءات .

وما هذه الطرق المنبثقة عن الطريق الواحد إلا أوجه فرّقتها الأزمنة والأمكنة والأسانيد واختيارات المحققين، وحفظتها مؤلفاتهم، فجمعها ابن الجزري في النشر فكأنها كتاب واحد، ثم جمعها في الطيبة فكأنها طريق واحد.

إذن، ذكر ابن الجزري في الطيبة ثلاثة أوجه للفصل بين السورتين في رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، وهي ليست من مصدر واحد، فإن كل وجه ذكره ابن الجزري له مصادر كثيرة، وقد وثّق ابن الجزري مصادر هذه الأوجه لسببين :

السبب الأول أن الناس كانت تعتمد على الشاطبية حتى كادت تندثر قراءات وطرق وأوجه صحيحة في غير الشاطبية، فألّف ابن الجزري الطيبة لكنّه وثّقها بكتاب النشر وبيّن مصادره المسندة وغير المسندة التي اعتمد عليها حتى يكون كتابه حجة ويغلق الباب على من قد يتّهم القراءات والطرق والأوجه التي زادها بالشذوذ .

والناس كانت تعتمد على المنظومة الشعرية لا على الكتب النّثرية، ولهذا كلما ألّف ابن الجزري كتابا إلا وأرفقه بمنظومة، فألّف الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وألّف طيبة النشر.

السبب الثاني أن الشاطبي لم يبيّن أسانيده ومصادره حين ألّف الشاطبية، ومعلومٌ وجوب الأخذ بكل ما في الشاطبية لصحتها والقبول الذي نالته " رواية "، إلا أنّها افتقدت إلى باب " الدراية " – إلا كتاب التيسير – وهو ليس كافيا نظرا لأن الشاطبي زاد عليه مسائل كثيرة تبقى مصادرها مجهولة، فتدارك ابن الجزري هذا النقص فألّف الطيبة ووثّقها بالنشر ومصادره.

أما أوجه البسملة فقد ذكرها في النشر، لكن منهج ابن الجزري في النشر مبنيّ على التوثيق كما ذكرنا، فتراه يكتفي أحيانا بذكر بعض المصادر دون الكلّ لشهرة الوجه وعدم الحاجة إلى الإكثار من المصادر، وأحيانا يدعم مصادره المسندة بالمصادر غير المسندة ليزيد من التوثيق، ولذلك اعتمدت كثيرا في بحثي هذا على كتب التحريرات – على قلّتها - كالمطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب أو فريدة الدهر أو السبيل الأوثق أو اختلاف طرق النشر، ثم أبيّن المسائل التي تحتاج إلى تفصيل .

وقد اختلف أهل الأداء عن الأزرق في الأخذ بأوجه الفصل بين السورتين على ثلاث أقسام:

الأوَّل: الوصل وقطع له به صاحب الهداية والعنوان وهو ظاهر عبارة الكافي، وأحد الوجوه الثلاثة في الشاطبية.

والثاني: السكت وقطع له به ابنا غلبون وابن بليمة وهو الذي في التيسير وقرأ به الداني على جميع شيوخه، وهو الثاني في الشاطبية وهو ظاهر عبارة الكامل . والثالث: البسملة وقطع له به صاحب التبصرة من قراءته على أبي عدي وهو اختيار صاحب الكافي[1] وهو الوجه الثالث في الشاطبية.

وسكت في النشر عن مذهب صاحب المجتبى والظاهر أنه الوصل كصاحب العنوان، وسكت أيضاً عن مذهب أبي معشر ويظهر من كلام صاحب الروض أنه الوصل أيضاً،

[1] وذكر الوجهين في النشر لصاحب الكافي ولكنّ صاحب السبيل الأوثق اكتفى بذكر البسملة له – وهي اختياره - فانتبه لذلك، وقد ذكر له الوجهين معا الدكتور بشير دعبس في كتاب اختلاف وجوه طرق النشر فراجعه .

وسكت أيضاً عن مذهب صاحب التجريد والذي وجدته فيه من هذه الطرق الوصل[1]، واستظهر المحرر المتولي البسملة أيضاً لصاحب الكامل فاعرفه .[2]

وهذه الأوجه كلها صحيحة عن ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق: (من خلال ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة عن الأزرق ويقدّم وجه السكت حيث ورد ذلك عنه من 24 طريقا من مجموع طرقه البالغ عددها 35 طريقا، يليه الوصل وقد ورد من 8 طرق ثم البسملة، ولا يقدح ذلك في تواترها وذلك لثبوتها في رسم المصحف كما أنها ثابتة لجميع القراء عند بدء السورة باستثناء حمزة وخلف العاشر حالة الوصل فقط مما يدل على صحة روايته والله أعلم، وأما ما ذكره ابن الجزري من الوصل عن الأزرق من المفيد للحضرمي وكذا السكت من قراءة مكي على أبي الطيب من التبصرة فليست من طريق الطيبة).[3]

قلت: هذا الكلام فيه نظر، فإنه قد ثبتت كثير من الطرق صحيحة على شرط ابن الجزري، كما أن الكتب التي استدل بها في كتاب النشر كلها نأخذ بها سواء تلك التي أسندها أم تلك التي لم يسند، هذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى .

والعجيب كيف يستدلّ المحررون بكتب أخرى وطرق أخرى – احتمالا – إذا سكت صاحب النشر عن مذهب كتاب معيّن كقول الضباع فيما سبق: (وسكت في النشر عن

---

[1] وذكر الشيخ محمد يحي شريف البسملة له في كتابه السبيل الأوثق ولم يذكرها العلامة الضباع في المطلوب، وذكر في السبيل الأوثق ما جاء في التجريد: (وروى عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال عن ورش بالتسمية بين السور إلا بين القرينتين، وروى بعد ذلك عن ورش مثل حمزة يصل السورة بالسورة ووافقه على ذلك أبو العباس)، وقال الأزميري في تحرير النشر: (روى ابن الفحام في رواية الفارسي عن الأزرق البسملة بين السورتين، وافقه عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال عنه، وروى عبد الباقي الوصل أيضا، وافقه على الوصل أبو العباس ... وطريق الفارسي عن الأزرق ليست من طريق الطيبة فافهم) . انظر تحرير النشر للأزميري ص 64 .

[2] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، الجزء 3، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2008، ، ص 510 .

[3] بشير أحمد أحمد دعبس، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدّم أداء، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 159 .

مذهب صاحب المجتبى والظاهر أنه الوصل كصاحب العنوان) ثم يمنعون الاستدلال بكتب وثّق بها ابن الجزري الأوجه التي اختارها؟

وهذه الأوجه ذكرها المحقق العلامة (المتولي) في كتابه: عزو الطرق فخُذها مع مراعاة ما ذكرناه في الهوامش من اختلافٍ بين أهل الصنّعة من المحررين:

بسملة الأزرق من تبصرة ... وسكته نرويه من تذكرة
وهو لعبد منعم تقرّرا ... ولابن بليمة والداني قرا
به على كل شيوخه ومن ... كامل ايضا فاحفظنّ يا فطن
وعنه ذو التجريد ثم المجتبى الـْ ... عنوان مع هداية كلّ وصلْ
وهو من الكافي مع البسملة ... والسّكت معهما لشاطبية[1]

وقد لخّصت كل الأوجه التي ذكرت من طرق طيبة النشر في أرجوزة أقوم بتأليفها قلت فيها:

سبحان ربي ذي الجلال المُنعمِ ... أحمده على جزيل النّعَمِ
وأسأل الرحمن أن يصلّي ... على الهدى وصحبه والأهلِ
وبعْدُ فابن الجزري عن أزرق ... في نشره يختار خير الطرق
فالأول النحاس إسماعيلُ ... ثم ابن سيف عالمٌ جليلُ
واختار إسماعيل من ذي الكُتُب ... أولها التيسرُ حرز الشاطبي
هداية والمجتبى والداني ... عن نافع وخلف الخاقاني
سوق العروس الكامل الفريدُ ... تلخيص سبع بعده التجريدُ
ثم ابن سيف من كتاب التذكرهْ ... تلخيص سبع كاملٌ والتبصرهْ
والمُجتبى الكافي مع العنوانِ ... على ابن غلبون طريق الداني

[1] العلامة محمد المتولي، متن عزو الطرق، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، الطبعة 1، 2009، ص 14 .

أضـــف لهـــا التجريـــد والإرشـــادا وكلهـــــا صـــــحيحة إســـــنادا

باب اختلافهم في البسملة

واختلفـوا في الفصـل بـين السـور فالوصـل وجـه المجتبـى والطبـري
وصـــاحب العنـــوان والهدايـــهْ وهكـــذا قـــد جـــاءت الروايـــهْ
وأول الأوجـــه فـــي الحـــرز تـــلا وصـــاحب الســـبيل أيضـــا نقـــلا
وجهـــين للفحّـــام أمـــا البســـملهْ لـــم يروِهـــا الضـــباع فيمـــا نقَلَـــهْ
وظـــاهر الكـــافي مـــن المطلـــوبِ فـي الاخـتلاف عـن أبـي يعقـوبِ
والسـكت فـي الإرشـاد ثـم الثـاني في الحـرز، تيسـيرٌ، شـيوخ الـداني
وظـــاهر الكامـــل قـــل للهـــذلي تـــذكرة، تلخـــيص ســـبع فانقُـــلِ
بســـملة فـــي كامـــل والتبصـــرهْ وثالـــثٌ فـي الحـــرز يـــروي البـــررهْ
واختـــارهُ الكـــافي وفـــي التجريـــدِ فاعمـــل بهـــا يـــا طالـــب التجويـــدِ

فهذه باختصار أوجه الفصل بين السورتين من طريق الأزرق مما جاء في طيبة النشر لابن الجزري رحمه الله، أسأل الله أن ينفعني بها وإياكم.

والعمل عندنا هو الأخذ بما جاء في طيبة النشر رواية، أما هذا التفصيل فداخل في باب الدراية، فالطريق هو **مُنتهى الاختيار**، واختلاف هذه الوجوه إنما هو **اقتصار** من أصحاب هذه الكتب، فقد كان للقراء والرواة وأصحاب الطرق **الاختيار**، فلما انتهى بالطريق كل تحرير، وانتشرت اختيارات صاحب الطريق في الأمصار، فمنها ما بلغت الجميع ومنها ما لم تبلغهم، ومنها ما كان مقدّما عند صاحب الاختيار نفسه، فعمد أصحاب الكتب إلى الأخذ بكل الاختيارات أو **الاقتصار** على بعضها، وبهذا تميّزت كتب القراءات، فلما جمع صاحب النشر ما في هذه الكتب من اختيارات فإنه أراد أن يرسم دائرتي: **الاختيار والاقتصار**، فما يفعله اليوم المحررون من تحرير الاختيارات على أساس ما ورد في الكتب من اقتصار أمر لا أساس له من الصحة، هدموا الفكرة التي من أجلها

ألّف ابن الجزري طيّبة النشر التي هي جمع الوجوه الصحيحة من الشاطبية والتيسير وغيرهما وعدم الاقتصار عليهما.

فالقراءة بالسكت أو الوصل أو البسملة يجوز، والاقتصار على أحدها يجوز، لكن دون ربط ذلك بما اقتصر عليه صاحب كتاب معيّن وإلزام القراء به، فإنه لا تحرير للطريق ولا تلفيق في الطريق ولا تركيب في الطريق، والطريق هو منتهى الاختيار.

المبحث السادس: الفصل بين سورتي الأنفال والتوبة.

في حال الفصل بين سورة الأنفال وسورة التوبة فجميع القراء متفقون على ترك البسملة، وأجاز ابن الجزري في النشر: الوصل والسكت والوقف لجميع القراء في النشر.[1]

وقد فصّل بعض القراء هذا الإطلاق كالتالي:

- الوصل بينهما لمن مذهبه الوصل أو إثبات البسملة.
- السكت بينهما لمن مذهبه السكت.

والوقف بينهما يجوز للجميع.

وفي ذلك أقول:

وبين أنفالٍ وتوبة وَصَلْ مُبَسمِلٌ وواصلٌ كذا العَمَلْ

وصاحب السّكت له السكت فقطْ والوقف للجميع فاحذر الغَلَطْ

وعلى هذا فإن القارئ بمضمن الشاطبية يجمع الوجوه كلها بين الأنفال والتوبة: الوصل والسكت والوقف، فإذا كان كذلك، فإن التفصيل الذي ذكرنا لا داعي له ما دُمنا نقرأ بمضمن طيبة النشر التي فيها الأوجه الثلاثة مثل الشاطبية، والاعتماد في الرواية على طيبة النشر وحدها، أما التفصيل فهو داخل في باب الدراية كما ذكرنا

[1] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد، السعودية، المجلد 3، 2013، ص 678 .

ليُعلم أصل الوجه ومصدره، وإلا فكلّ الأوجه مروية عن صاحب الطريق ثابته عنه، وما أتى في المصادر هو من باب (الاقتصار) .

أسأل الله أن ينفعني وإياكم بالقرآن العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

خلاصة: إن الدّارس لمسألة واحدة كالفصل بين السورتين لورش لينبهر بحجم الجهد الذي بذله علماء هذه الأمة ليصل القرآن إلينا غضّا طريا كما أُنزل، وقد اختار المغاربة الذّود عن قراءة نافع وهو ما لاحظناه في تعليقات الشيخ مجمد السحابي على المسألة وإتيانه بالحجج والبراهين الدالّة على كلامه، والذي يراه غيره أن الأمر متعلّق بالإسناد فأشهر أسانيد المغاربة كلّها على أنّه لا فصل بين السورتين بالبسملة بينما زاد الشاطبي على التيسير البسملة وقد ذكر الشيخ محمد يحي شريف ذلك في كتابه السبيل الأوثق بقوله « ولا شكّ أنّ تلك الزيادات صحيحة والواجب اتباعها على ما جرى عليه العمل عند المحرّرين قاطبة من طريق الشاطبية إذ لا يمكن إعادة النظر فيها لأن مصدر تلكم الزيادات من التيسير غير معلومة » ثم إنّ ما نُسب لابن برّي في الدرر اللوامع من أن البسملة هي لورش من طريق العُتقي والأصبهاني وليست من طريق الأزرق فهو وهْمٌ من الشراح كما أشار إليه الشيخ عبد الهادي حميتو، فلو كان ذلك صحيحا لذكره النّاظم إذ أن المنظومة اختصّت برواية ورش من طريق الأزرق وقد ذكر وجه إخفاء الاستعاذة للمسيّبي على سبيل الزيادة والتبرّع، كما أن هناك ما يُثبت وجود وجه البسملة للأزرق من طرق أخرى وهو ما حقّقه العلامة بن الجزري رحمه الله في كتابه النشر في القراءات العشر بذكر وجه البسملة له في كتب: التبصرة والكافي والتجريد والكامل .

وكلٌّ يقرأ بما روى عن شيوخه إذ القراءة مسموعة ومنقولة عن العلماء كما ذكر الشيخ السحابي في شرح تفصيل العقد لما سُئل عن الزيادات على التعريف التي يقرؤون بها طرق نافع العشرة، ولأنّ توهّم القراء أن ما جاء من زيادات هو تأويل من الشيخ لا رواية منقولة إنما (ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق) كما ذكره الشيخ أبو زيد ابن القاضي، فإن كان الوجه المقروء به خلاف المشهور (فهو لا يصادم الرواية وإن كان خلاف المشهور) وفي معنى ذلك ذكر صاحب السبيل الأوثق عن زيادات الشاطبية على التيسير:

(من هنا يظهر جليّا أن جميع ما في الشاطبية صحيح مقطوع به وإنما تتفاوت الأوجه في الشهرة، فبعضها يبلغ مبلغ التواتر وبعضها يبلغ مبلغ الشهرة فيها دون المتواتر ومنها ما هو أقل شهرة وهو الأقلّ، وهي جميعا صحيحة مقطوع بها لأنها تتوفر على شروط صحة القراءة).

فالصحيح هو الأخذ بكل ما جاء في الدرر اللوامع مما قرّره العلماء المتقدمون وبكل ما جاء في طرق نافع العشرة ولو لم يكن في التعريف لأن القراءة سنة متبعة وهذه الزيادات ليست إلا من اختيارات القراء كما ذكر العلماء والاختيار كما هو معلوم عند أئمة القراء إنما يكون في دائرة المرويّ، وقد وضّح صاحب الدرر إسناده من طريق أبي الربيع إلى الداني.

الفصل الثاني: الاختلاف بين الكتب الخمسة في مدّ البدل.

المبحث الأول: مدّ البدل في كتاب التيسير.

قال الحافظ رحمه الله في كتاب التيسير: (وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد سواء كانت محققة أو ألقي حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت نحو قوله: ءادم، وءازر، وءامن، ومن اوتي، ولإيلاف قريش، والإيمان، ويستهزءون، وهؤلاء ـالهة، وشبهه فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق).[1]

قال ابن الجزري في تحبير التيسير: (قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح).[2]

يعني أن الحافظ الداني رحمه الله قرأ مدّ البدل لورش من طريق الأزرق بالتوسط فقط (والراجح في الأداء عن ورش من طريق التيسير هو التوسط وحده، فليس في التيسير سواه) .[3]

والتوسط في مدّ البدل للداني هو في كتاب التيسير، وزاد له القصرَ صاحب الدرر اللوامع رحمه الله – كما سنرى إن شاء الله – وهو الذي قال في مقدمة منظومته: سلكْتُ في ذاك طريق الداني، وأنكر الحسن ابن غلبون مدّ هذا الأصل لورش إنكارا شديدا ونبّه على ذلك الشاطبي في الحرز بقوله:

وعادا الأولى وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا

وذكر العلامة عبد الهادي حميتو أن (الداني – وهو من تلاميذ طاهر ابن غلبون – لم يكن مطمئنا إلى زيادة التمكين في هذا الضرب، وإن كان لم يصرّح بإنكار ذلك) ثم أضاف: (على أن أقوال أبي عمرو تدل على أنه كان يجنح إلى التوسط).

---

[1] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 159 .

[2] محمد بن الجزري، تحبير التيسير، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 209 .

[3] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

وذكر أيضا صاحب النجوم الطوالع رحمه الله في شرحه: (ولم يذكر الطويل – أي الإشباع – لأن الداني أنكره)[1]، ولكن العلامة المنتوري رحمه الله في شرحه للدرر اللوامع ذكر أن شيخه الأستاذ عبد الله القيجاطي رحمه الله يأخذ لورش من طريق الداني بالإشباع، قال: وبذلك قرأت وبه آخذ، وقد سأل شيخَه: تأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع وقد أنكره؟ وردّ من أخذ به؟ فقال له: روى لنا الداني المدّ عن ورش وظاهره الإشباع، وتأوّله بزيادة، قال في بعض كتبه: يسيرة، وقال في آخر: متوسطة على مذهبه في التحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله، لأن تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنّفين .

وذكر أيضا أن المقرئ أبا إسحاق بن عبد الملك قد سبق شيخه في إشباع المدّ لورش من طريق الداني في (ءامن) وبابه.[2]

وذكر العلامة الأزميري في تحرير النشر مرتبة الإشباع للداني فقال: (قرأ الداني على أبي الفتح والخاقاني **ءامنوا** ونحوها بالتوسط ويظهر قراءته عليهما بالطول أيضا من جامع البيان) .[3]

قال الشيخ محمد يحي شريف بعد أن ذكر نقل القسطلاني في لطائف الإشارات والأزميري في بدائع البرهان وجه الطول للداني: (قلت: الظاهر من كلام الأزميري اختصاص وجه الطول بطريق الداني عن أبي الفتح دون ابن خاقان، وهو مذهب الشيخ سلطان المزاحي كما يظهر في رسالته المشهورة، وسبب تخصيصهم الطول للداني من طريق أبي الفتح دون ابن خاقان كون عبارة الداني في التيسير صريحة على التوسط،

[1] إبراهيم المارغيني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] محمد المنتوري القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الحديث الحسنية، المغرب، الطبعة الأولى، 2001، ص 201 .

[3] العلامة الأزميري، تحرير النشر، تحقيق خالد حسن أبو الجود، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة 1، 2007، ص 64 .

وطريق التيسير هو نفسه طريق ابن خاقان، فلم يبق للطول مجال إلا من طريق أبي الفتح).[1]

وخلاصة هذا الكلام أن هذه المراتب كلها صحيحة مروية عن الأزرق، إلا أن الداني اختار التوسط في كتاب التيسير، والقصر هو الأصل غير أن الأخذ به ليس لكونه الأصل أو لأن القرّاء جميعا يقصرون، بل لكونه رواية عن الأزرق، ألا ترى أن اللين المهموز يُقرأ بالقصر لجميع القراء ولكن مذهب الأزرق فيه التوسط والطول فقط ؟

وإني ذكرت هذين الوجهين (القصر والإشباع) من باب الفائدة، وعلى قارئ هذا البحث أن يذكرها كلما مرّ على اختلاف سنذكره إن شاء الله في الكتب الباقية، وأما مذهب الداني في التيسير فهو التوسط فقط وعليه العمل لأن القراءة سنة متّبعة .

وحين يطّلع طالب العلم على هذا الاختلاف لابد أن يراعي أمورا مهمة هي :

_ كثرة شيوخ الداني وكثرة تلاميذه الذين أخذوا عنه مع اختلاف طرقهم .

- عدم بلوغ الحكم الصحيح بعضَ القراء فينكرونه لأنهم ما قرؤوا به على شيوخهم، أو اختيار بعضهم لوجه دون بقية الأوجه يرونه الأقوى والأقيس في الرواية .

_ لا يعني إنكار المقرئ لوجه أنه لا يجوز القراءة به لغيره، فقد يكون أنكره لأنه لم يقرأ به على شيوخه، ولْيعلم القارئ أن رواية ورش قد برزت فيها مدارس كثيرة: مدنية ومصرية وعراقية وأندلسية وقيروانية ومغربية، قال العلامة عبد الهادي حميتو حين ذكر مذهب القصر لابن غلبون وإنكاره للمد: (وهو مذهب إذا تأملناه وجدناه ينسجم مع طريقة المدرسة الشامية في رواية ورش، فإنها كما تقدّم قد اتجهت في أصول الأزرق اتجاها وسطا بين المصريين والعراقيين) .[2]

_ هذه الطرق محفوظة بالأسانيد الصحيحة ومهمة القارئ تمييزها لئلا يخلط الطرق بعضها ببعض، فيقرأ بالقصر لمن مذهبه القصر كالأصبهاني والعتقي ويقرأ للأزرق بالوجوه الثلاثة القصر والتوسط والإشباع .

---

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

[2] عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 80 .

المبحث الثاني: مدّ البدل في الشاطبية.

قال الناظم رحمه الله:

وما بعد همزٍ ثابت أو مغيّر فقَصْرٌ وقد يُروى لورش مطوّلا

ووسّطه قوم .....

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله في شرحه: (والحاصل أن حرف المدّ إذا وقع بعد همز سواء كان الهمز محقّقا أم مغيّرا بأي نوع من أنواع التغيير فحُكمه أنّه يُقصر لجميع القرّاء يستوي في ذلك ورش وغيره، وروى جماعة عن ورش مدّه مدّا طويلا بمقدار ستّ حركات، وروى آخرون عنه توسّطه بمقدار أربع حركات، فيكون لورش فيه ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمدّ) .[1]

فالتوسط هو الذي ذكر له صاحب التيسير، والتطويل والقصر من زيادات القصيد، ذكر التطويل له مكّي وغيره، وذكر القصر له ابن غلبون وأنكر المدّ .[2]

فعند الإمام الشاطبي رحمه الله يُقرأ مدّ البدل بثلاثة أوجه: القصر والتوسط والطول، وقد ورد سؤال في هذا الباب أجاب عنه العلامة ابن المنجور: (هل الطول والتوسط والقصر طرق أم أوجه؟ وما الفرق بين الطرق والأوجه؟ والجواب عن ذلك لا يحتاج لوضوحه، وإذا كان طرقا، فمِن أيّ طريق؟ انتهى).[3]

هذا وقد بحثت في شروح الشاطبية كلها فلم أجد أحدا ذكر علاقة البدل بذوات الياء، خاصة الشروح الأوائل، ودونك إجابة أبي العباس المنجور، وانتصار ابن القاضي لهذا الجواب، ولو كانت هناك علاقة لذكرها الشاطبي وخصص لها بيتا، إذ أن هذه قاعدة عظيمة تُبنى عليها أحكام لو زالت لانتُهكت أصول القراءة.

---

[1] عبد الفتاح القاضي، مرجع يبق ذكره، ص 75 .

[2] عبد الله عبد المجيد نمنكاني، تحقيق اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة للعلامة الفاسي، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 163 .

[3] أحمد اليزيدي، الجعبري ومنهجه في الكنز، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 1998، الجزء 1، ص 417.

والصحيح أن ذلك قياس من المحررين بناء على مصادر الكتب، ونحن نأخذ باختيار صاحب الطريق لا باقتصار صاحب الكتاب، فنقرأ بجميع أوجه البدل مع جميع أوجه الإمالة دون تقييد .

المبحث الثالث: مدّ البدل في الدرر اللوامع.

قال الناظم رحمه الله:

وبعـــــدها ثبتـــــت أو تغيـــــرت فاقْصُــر وعــن ورش توسّــط ثبــت

اختلف شرّاح النّظم على وجهين:

فمنهم من نسب القصر لقالون ولورش من طريق عبد الصمد والاصبهاني (فكأنه يقول: فاقصر لقالون من جميع طرقه ولورش من رواية عبد الصمد والاصبهاني خاصة، دلّ عليه قوله: وعن ورش توسّط ثبت، معناه: وثبت التوسط عن ورش وهو المختار والمشهور، إذ هو رواية أبي يعقوب الأزرق وإليه أشار في الترجمة: والمتوسط على المشهور).[1]

وذكر مثل ذلك شيخنا سيدي عبد الرحمن الثعالبي في المختار من الجوامع [2] وتقدّم الإمام الخراز الشرّاحَ فذكر نحو ذلك في كتابه القصد النافع.[3]

وهذا مردود ردّه العلماء ووضحوا وبيّنوا أنه خطأ وقع فيه الشرّاح تبعا للشارح الأول وهو الإمام الخراز، وفي صحة وجه القصر قال المنتوري رحمه الله: (فأما ورش فأخذ له بعض أهل الأداء بالقصر في ذلك كسائر القراء).[4]

---

[1] السملالي الكرامي الشنقيطي، تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2001، ص 117 .

[2] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1906، ص 20 .

[3] محمد الشريشي الخراز، القصد النافع لبغية الناشيء والبارع، دار الفنون، السعودية، الطبعة 1، 1993، ص 129 .

[4] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 193 .

ومنهم من أثبت الوجهين لورش من طريق الأزرق كصاحب النجوم الطوالع: (وقد استُفيد من كلام الناظم أن لورش في هذا النوع وجهان: القصر والتوسّط ... ولم يذكر الطويل لأن الدانيّ أنكره) .[1]

وذكر الوجهين أيضا للأزرق صاحب المختصر الجامع في شرح الدرر اللوامع .[2]

والناظم واضح في اختياره لطريق ورش الذي هو طريق الأزرق ولو ذكر غيره من الطرق لصرّح بذلك، فالصحيح إذن أن مدّ البدل لورش من الدرر اللوامع يُقرأ بالقصر أو التوسط .

ولم يذكر صاحب الدرر وجه الإشباع قال بعض الشرّاح (لأن الداني أنكره) واحتملوا ضعفه في الشاطبية لقول الناظم: وقد يُروى لورش مطولا .

أما العلامة المنتوري – كما ذكرنا سابقا – فقد ردّ على من أنكر وجه الإشباع (وقوله وعن ورش توسّط ثبت: قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: هذا خطأ، وإنما ثبت عن ورش المدّ المشبع).

وهو مذهب المدرسة القيروانية فقد جاء في القصيدة الحصرية:

وإن تتقدم همزة نحو آمنوا وأوحي فامدد ليس مدّك بالنّكر

وقد سبق أن ذكرنا أن العلامة المنتوري رحمه الله في شرحه للدرر اللوامع ذكر أن شيخه الأستاذ عبد الله القيجاطي رحمه الله يأخذ لورش من طريق الداني بالإشباع، قال: وبذلك قرأت وبه آخذ، وقد سأل شيخَه: تأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع وقد أنكره؟ وردّ من أخذ به؟ فقال له: روى لنا الداني المدّ عن ورش وظاهره الإشباع، وتأوّله بزيادة، قال في بعض كتبه: يسيرة، وقال في آخر: متوسطة على مذهبه في التحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله، لأن تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنّفين.

---

[1] إبراهيم المارغيني، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

[2] الحاج سليمان ميلودي، المختصر الجامع شرح الدرر اللوامع، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2004، ص 39 .

وردّ محمد ابن سفيان صاحب كتاب الهادي وهو المؤسس الحقيقي للمدرسة القيروانية على الشيخ أبي الحسن الأنطاكي برسالة يدافع فيها عن تمكين البدل .

ودافع مكّي القيسي أيضا عن وجه الإشباع وهو أبرز شيوخ المدرسة القيروانية، ولم ينكر مذاهب المدارس الأخرى التي قرأت بالقصر والتوسط، وفي ذلك يقول: (إننا لسنا ننكر على من ترك مدّه برواية نقلها، إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مدّه عن ورش، ولكننا نفضّل مدّه لأنّ عليه الجماعة من الأمصار، وعليه نصّ أكثر الكتب من كتب المتقدمين، وإنما ننكر على من روى رواية ما ثم أخذ يعيب ويعترض على كل من خالف روايته، فليس هذا حقّ العلم ولا وجه الإنصاف .

ويخاطب المعترض على هذا المدّ قائلا: عليك بما رويت وما نقلت فالزمه وذُبّ عنه، واحبس لسانك عن الطعن على ما لم ترْوِ، فليس كلّ العلم وصل إليك، ولا كل الروايات ضبطها حفظك، ولا أتاك نبي ولا صاحب أن القرآن نزل بروايتك ونصّ على قراءتك).[1]

فانظر كيف أنه لم ينكر القصر والتوسط، لكنه اختار الإشباع فقط لأن عليه الجماعة من الأمصار، وهذا يبيّن صحة ما ذكرنا أننا نأخذ باختيار صاحب الطريق لا باقتصار أصحاب الكتب والمؤلفات والأسانيد.

وحين نطّلع إن شاء الله على طرق النشر سنجد أن الإشباع هو أكثر الوجوه رواية.

ولهذا جاءت كتب الطرق العشرة لنافع كتفصيل عقد الدرر وغيرها وفيها زيادات سواء على الدرر اللوامع التي اقتصر فيها الناظم على روايتي ورش وقالون أو على كتاب التعريف الذي فيه الطرق العشرة، فجمعت كل الأوجه هنا: القصر والتوسط والإشباع، واستدرك العلماء ما فات وأتموا النقصان وجمعوا بين المدارس النافعية كلها مصرية وعراقية وشامية وقيروانية وأندلسية ومغربية.

[1] محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة بني إزناسن، المملكة المغربية، 2001، ص 214 .

هـذه هي القـراءة الصحيحة، قـراءة صـاحب الطريـق واختيـاره، ولا يمكـن أن نمنـع وجوهـا بحجـة (التحريـر)، ولـو كـان التحريـر لازمـا لحـرّر الأولـون وسـبقوا، إنّ تفـرّق اختيارات صاحب الطريق في الكتب التي نقلتها لا يعني أن نجعل من كل كتاب طريقا، فهذا من التنطع، قال الله عز وجل: (ولقد يسّرنا القرآن للذكر فهل من مدّكر).

المبحث الرابع: مدّ البدل في كتاب التعريف .

قـال الحـافظ في كتـاب التعريـف: (وتفـرّد ورش في روايـة أبي يعقـوب بزيـادة التمكين قليلا لحـروف المـد واللـين إذا تقـدّمت الهمـزات، وسـواء ظهـرن مخفّفـات أو محققـات أو ألقي حركتهن على ساكن قبلهنّ أو بدلهن نحو ءامنوا، وءامن، وبإيمان، وإيمان، ولإيلاف قريش، وإيلافهم، ومستهزءون، وفادرءوا، ومن ـامن، وقالت اولاهم، وهؤلاء ـالهة، ومن السماء اية، وشبهه).[1]

ومعنى قوله (بزيادة التمكين قليلا) أي التوسط.

وذكـر صـاحب كتـاب هدايـة اللطيـف[2] إلى طـرق نـافع العشـرة مـن كتـاب التعريـف (وانفرد بتوسط البدل) أي في رواية ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق .

وقد ذكر العلامة ابن غازي رحمه الله في تفصيل عقد الدرر الأوجه الثلاثة بناء على ما ذكرنا من أن الحجة هي اختيار صاحب الطريق لا اقتصار صاحب الكتاب:

واقْصُـــر كـــآمن وشـــيءٍ أفرطـــا ليوســـفٍ وفيهمـــا اختـــر وســـطا

وللتوضيح فإنّ ذكر القصر والإشباع - على خلاف بين العلماء في الإشباع - في العقد مع عدم ذكره في التعريف فيه تفصيل، ذكر ذلك الشيخ محمد السحابي حفظه الله في

[1] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

[2] كتاب هداية اللطيف إلى طرق نافع العشرة من كتاب التعريف ألّفه الشيخ إسماعيل الشرقاوي، ولم أستطع الحصول على نسخة مطبوعة من الكتاب، أما النسخة الموجودة في مواقع القراءات الثّقة فهي غير مفهرسة، وهناك نسخة مصورة عن المطبوع على موقع قوقل للكتب لكنها ناقصة ولا يمكن تحميلها، وللكتاب شرح على موقع اليوتيوب، والكتاب نافع وفيه ردود دافع فيها الكاتب عن صحة الطرق العشر وأجوبة لتساؤلات طلبة العلم فيما يخص طرق نافع العشرة .

شرحه للمنظومة:

فلنا في باب (ءامنوا) و(إيمانا) ثلاثة أوجه:

التوسط هو الأول لأن الإمام الداني نصّ عليه.

ثم الإشباع وهو مذهب مكي وابن شريح والفحام لأن أسانيدنا تنتهي إليهم وكذلك ذكره الحصري في قصيدته (الحصرية) وهو مذهب شيوخ القيروان.

ثم القصر لابن غلبون ولمن وافقه وقد أسند إليه الداني في كتابه التعريف.

قال: فنأخذ للداني في باب ءامنوا القصر والتوسط والإشباع أي في طرق نافع العشرة إذا أخذنا بمن فسّر (وكشيء أفرطا): أي أفرطا ءامن مثل شيء، والقصر والتوسط فقط للداني ونأخذ الإشباع من غيره – أي ممن ذكرنا من الشيوخ – على مذهب من خصّ الإفراط في باب شيء فقط والاختيار الثاني هو الصحيح وهكذا ذكره ابن بري في الدرر.

وإن كان الأصل في القراءة بالطرق العشر لنافع هو كتاب التعريف فإن هناك زيادات عليه مثلما ذكر الشيخ محمد السحابي حفظه الله (غير ما في التعريف وغير ما في العقد وأيضا زائدة على ما في الدرر اللوامع والقراءة مسموعة ومنقولة عن العلماء ... ولهذا إذا قرأنا بالإشباع ولم نجده في التعريف أو تفصيل العقد أو في الدرر اللوامع لا نستغرب .. وهذا لا يعني أن الوجوه غير المذكورة في التعريف ليست صحيحة) بل هي صحيحة، وبهذه القاعدة سنعمل في بحثنا إن شاء الله وسنذكر ما في التعريف وما زاد على التعريف مما ذكره العلماء سواء في تفصيل عقد الدرر أو فيما أحال صاحب العقد على الدرر اللوامع أو ما ذكره العلماء في منظومات الطرق العشر لنافع أو في شرح الكتب الخاصة بهذه الطرق.

فإذا اطّلعنا على الكتب التي عُنيت بالعشر النافعية فسنجد أنها موافقة لما ذكره الشيخ السحابي، ففي كتاب التبصرة: (وأما ما تقدّم من الهمز على حروف المد واللين كـ (ءادم) و(أوحي) و(إيمان) وشبهها، فللأزرق ثلاثة أوجه: التوسط والإشباع والقصر).[1]

[1] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 111 .

وذكر صاحب أنوار التعريف الوجوه التي أخذ بها عن شيوخه في مدّ البدل فقال: (اعلم أن الهمزة إذا أثبتت بعدها حرف المد واللين كآمن والآخرة والأولى والآصال والآن وآمنتم وهؤلاء آلهة وإيمان وآلهتنا ففيه ثلاثة أوجه التوسط والإشباع والقصر للأزرق، وبها قرأت له مع تقديم التوسط على الإشباع والإشباع على القصر والقصر فقط لمن عداه ليس إلا) .[1]

والسؤال الذي يشغلني: ماذا لو عمد المحررون إلى هذه الطرق النافعية فحرّروها؟ والجواب: الحمد لله أنها سلمت وبقيت محفوظة، ولم تمسّها تحريرات المشارقة، إذ لو بلغتها لرأيت من ينكر القراءة بغير ما جاء في كتاب التعريف .

المبحث الخامس: مدّ البدل من طرق طيبة النشر .

قال الناظم رحمه الله:

..... وأزرق إن بعد همزٍ حرفُ مدٌّ

مُدَّ له واقصُرْ ووسِّط كنأى فالآن أوتوا إي آمنتم رأى

جاء في كتاب النشر: (وأما ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز نحو ما مثلنا به أولا، فإن لورش من طريق الأزرق مذهبا اختص به سواء كانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده أو مغيّرة في مذهبه).[2]

فالرواة عن الأزرق اختلفوا في مدّ البدل فمنهم من قصره ومنهم من وسّطه ومنهم من أشبعه ومنهم من له أكثر من وجه.

فالقصر من كتب التذكرة والإرشاد [3] وقراءة الداني على أبي الحسن وهو أحد وجهي تلخيص العبارات وأحد الثلاثة في الشاطبية.

---

[1] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[2] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، المجلد 3، ص 833.

[3] وذكر له الوجهين معا الدكتور بشير دعبس في كتابه: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص 278) وذلك على ما جاء في كتاب بدائع البرهان، فيكون له إذن وجه التوسط، وذكره الشيخ

والتوسط من التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح وهو الثاني في تلخيص العبارت والشاطبية.

والإشباع من التبصرة والهداية والكافي والعنوان والتجريد[1] والكامل والمجتبى وطريق أبي معشر والثالث في الشاطبية.[2]

فهذا جملة ما اختلف فيه رواة ورش من طرق كتاب النشر في مدّ البدل.

لكن العلامة الضباع في المطلوب ذكر الخلاف القائم حول مدّ البدل في كتاب التبصرة، ونقل عن العلامة يوسف أفندي زادة أن عبارة مكي تفيد التوسط لا الإشباع، ثم إن السخاوي قد ذكر له الإشباع، والفاسي فهم من عبارته القصر، ولهذا قال الضباع: (والملخص من ذلك كله أنه لا مانع من الأخذ بالأوجه الثلاثة، إذ الكل ثقات).

وأغلب الظن أن اختيار ابن الجزري الإشباع بدل التوسط سببه دفاع مكي عن وجه الإشباع، وهو مذهب القيروانيين، وهو أنسبُ لتحقيق قاعدة (علاقة البدل بذوات الياء) فإنها عنده أن الفتح لا يقابله التوسط، مع العلم أن صاحب التبصرة اختار الفتح في ذوات الياء غير رؤوس الآي، واختار التوسط في مد البدل، وبعض كتب التحرير تختار الإشباع مباشرة دون أن تتطرق حتى للخلاف الذي ذكرنا، ولهذا لابد من اتباع منهج المغاربة في عدم وجود أي علاقة بين البدل وذوات الياء، ولم يرد بذلك نصّ صريح، وإنما ظهرت هذه العلاقة بناء على ما ورد في مصادر ابن الجزري، رغم أن ما ينفي هذه العلاقة موجود في المصادر نفسها سواء ظاهر الشاطبية أم تلخيص ابن بليمة أم تبصرة مكي.

ومهما حدث من خلاف فهو لا يخرج من دائرة ما أباحته الطيبة.

الضباع في كتابه المطلوب: وقرأ به الأزميري على بعض شيوخه لصاحب الإرشاد على قول طاهر بن سرب.

[1] ذكر العلامة الأزميري في تحرير النشر: (روى الأزرق آمن وكهيئة ونحوهما بالمد فقط من التجريد) انظر تحرير النشر ص 64 .

[2] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

هذا مُختصر فيما اختلفت فيه الكتب الخمسة في مدّ البدل، لكنّ أئمتنا الحفّاظ رحمهم الله ذكروا في هذا الباب مستثنيات، وهذه المستثنيات لا تشمل أصحاب قصر مدّ البدل وإنما هي لمن مذهبه التوسط أو الإشباع، فهؤلاء اتفقوا على استثناء بعض الكلمات والأصول من التمكين واختلفوا في أخرى، وسنذكرها إن شاء الله بالتفصيل كما سيأتي.

المبحث السادس: المستثنيات من البدل.

المطلب الأول: ما اتّفقت الكتب الخمسة على استثنائه.

1/ اتفق أصحاب المدّ على استثناء كلمة (يواخذ) كيف وقعت.

فأما في التيسير فلم يذكرها، وهو ما جعل الإمام الشاطبي يتوهّم أن فيها خلافا -حسب قول ابن الجزري- فنصّ عليه وتبعه في ذلك ابن بري في الدرر اللوامع.

قال في الشاطبية:

سـوى ....

..... وبعضـهم يؤاخـذكم .....

وقال في الدرر اللوامع: وفي يواخذ الخلاف وقعا

وأما من طرق الطيبة فقد ذكر في النشر: (وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة .. فالكلمة (يواخذ) كيف وقعت).[1]

ولم يذكرها كذلك في كتاب التعريف.

فأما أنه لم يذكرها في كتابيه التيسير والتعريف فإنه ذكرها في جامع البيان وفي كتابه الإيجاز في قراءة نافع وحكى فيها الإجماع: (أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين

[1] محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 836 .

للألف في قوله: لا يؤاخذكم حيث وقع) وقال في المفردات: (وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله: لا يؤاخذكم وبابه).[1]

وقد ذكر في جامع البيان: (إلا قوله لا يواخذكم الله، ولاتواخذنا، ولو يواخذ حيث وقع ... فإنه لم يزد في تمكين المد ... هذا قول أهل الأداء عنه) .[2]

وقد سُئل بن الجزري رحمه الله: (قول الطيبة في باب المد والقصر: وامنع يؤاخذ، وكلام الشاطبي يصرّح بالخلاف فيه، وقال التقريب: وما ذُكر في الشاطبية من الخلاف فَوَهْمٌ، بيّنوا لنا منشأ هذا الوهم؟

فكان جوابه: منشأ هذا الوهم أن الداني لم يستثنه في التيسير، توهّم الشاطبي من عدم استثنائه في التيسير أن يكون فيه خلاف، وليس كذلك، فإنه نصّ على استثنائه في غير التيسير، فقال في كتابه الإيجاز في قراءة نافع: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: لا يواخذكم الله، ولاتواخذنا، ولو يواخذ حيث وقع، قال: وكأن ذلك عندهم من (واخذتُ) غير مهموز).[3]

وأما ذكر الخلاف في الشاطبية والدرر اللوامع فإننا نكتفي بما بيّنه الحافظ المحقق بن الجزري رحمه الله، وخلاصة القول أن أهل الأداء عن ورش قد اتفقوا على استثناء مدّ كلمة (يواخذ) كيف وقعت، وأن ما ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فقد ردّه المحققون وشارِحُو الشاطبية والدرر اللوامع فمنهم من ردّه على أساس وهمٍ وقع منهما، ومنهم من بيّن أن كلمة (وبعضهم) عند الشاطبي لا تعني أبدا وجود الخلاف وسيأتي ذكر هذه المسألة مفصّلة في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

---

[1] سامي عبد الشكور، ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، العددالثامن، ذو الحجة 1430 هـ، ص 43.

[2] الحافظ أبو عمرو الداني، الجامع في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص 193 .

[3] عبد العزيز الزعبي، أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، مؤسسة الضحى، لبنان، 2016، ص 87 .

وقد قيل: كان على صاحب الدرر أن يقول:

وفـــي يواخـــذ، وخُلْـــفٌ وقعـــا فـــي (عـــادا الأولـــى) و(آلان) معـــا

2/ واتفق الجميع على استثناء ما وقع الهمز فيه بعد ساكن صحيح في كلمة واحدة مثل: قرْءان وظمْآن.

ففي التيسير: (وقد أجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة وكان الساكن غير حرف مدّ ولين نحو مسئولا ومذؤوما).[1]

وفي الشاطبية قال الناظم:

..... أو بعـــــــد ســـــــاكن صـحيح كقـرآن ومســؤولا اســئلا

قال العلامة أبو شامة رحمه الله في شرحه: (واستثْنوا من ذلك ما وقع من الهمز الذي بعده حرف مدّ بعد ساكن صحيح، أي ليس بحرف علة ... نحو: قرآن وظمآن ومسؤولا).[2]

وفي الدرر اللوامع قال الناظم:

مـــا لـــم تـــكُ الهمـــزة ذات الثِّقـــلِ بعـــد صـــحيح ســـاكنٍ متّصـــلِ

فإنـــــه يقصُـــــرُه كـــــالقرآنْ ونحـــو مســـئولا فَقِـــس والظّمـــآنْ

لما ذكر حكم البدل عند ورش وقالون واختص ورش بالتوسط، ذكر في هذه الأبيات مواضع قصرها ورش وهي:

الموضع الأول: ما توفرت فيه شروط ثلاثة:[3]

- أن تكون الهمزة بعد حرف صحيح أي ليس بحرف علة.

- أن يكون هذا الحرف ساكنا لا متحركا.

---

[1] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، لبنان، 117.

[3] الحاج سليمان ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- أن يكون متصلا بالهمزة في كلمة واحدة.

وفي كتاب التعريف ذكرها الداني في المستثنيات: (ما لم يقع قبل الهمزات ساكن غير حرف مدّ ولين).[1]

وفي طيبة النشر قال الناظم:

لا عـن مُنـوّنٍ ولا السـاكن صحّ بكِلْمـــــــــــــــــــــةٍ .....

قال النويري في شرحه للطيبة: (كلّ من مدّ أو وسّط عن ورش أجمعوا على استثناء أصلين مطردين ... وثانيهما: أن يكون الهمز بعد ساكن صحيح وهما من كلمة كالقرآن ومسؤولا).[2]

قال في النشر: (واتفق أصحاب المد في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين ... فأحدهما أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح وكلاهما من كلمة واحدة وهو القرآن والظمآن ومسئولا....).[3]

3/ واتفقوا على استثناء الألف المبدلة من التنوين في الوقف:

ففي الدرر اللوامع قال الناظم:

وألــفُ التنويــن يعنــي المبدلــهْ منــه لــدى الوقــوف لا تُمَــدُّ لــهْ

وذكره في طيبة النشر: لا عن مُنَوَّنٍ .....

قال في النشر: (والثاني أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف نحو: دعاء ونداء وهزؤا وملجأ لأنها غير لازمة فكان ثبوتها عارضا).[4]

ولم يذكره في التيسير: قال الشيخ الشغدلي في تحقيقه للكتاب: (وهناك قاعدة أخرى مستثناة أيضا وهي أن يقع حرف المد بعد الهمزة بدلا من التنوين نحو دعاء ونداءً، عند

[1] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

[2] أبو القاسم النويري، شرح طيبة النشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 390 .

[3] محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 836 .

[4] محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 839 .

الوقف على هذه الكلمات فلا يجوز في حرف المد في هذه الكلمات لورش إلا القصر، لأن حرف المد في هذه الحالة عارض).[1]

وقد ذكر الداني المسألة في جامع البيان: (أو كانت الألف التي بعد الهمزة مبدلة عن التنوين في حال الوقف ماء وغثاءً وجفاءً وما أشبهه، لم يزد في تمكين حرف المد في ذلك).[2]

واتّبع الشاطبي شيخه الداني في ذلك فلم يذكره في قصيدته (وقد ترك الناظم قاعدة ثالثة مستثناة أيضا وكان عليه أن ينتبه عليها وهي أن يقع حرف المد بعد الهمزة بدلا من التنوين نحو دعاءً نداءً غثاءً خطأً عند الوقف على هذه الكلمات فلا يجوز في حرف المد في هذه الكلمات لورش إلا القصر لأن حرف المد في هذه الحال عارض غير لازم، إذ لا يوجد إلا في الوقف على هذه الكلمات فقط) .[3]

ولم يذكره في التعريف أيضا وذكره علماؤنا في كتبهم ومنظوماتهم التي عُنِيت بالعشر الصغير فهذا شيخنا محمد بن أبي جمعة الوهراني المعروف بشقرون يستثنيها في قصيدته المسماة تقريب المنافع :

..... ثم يواخذ اقصر ألف التنوين في الوقف مسجلا

واستثناها كذلك شيخنا ابن آجروم في قصيدته المسماة البارع في قراءة نافع:

كذا لورش واقصرن آلانا ونحو خطئًا أو لهمز كانا

وهذه المنظومات جمعها العلامة عبد الهادي حميتو في كتابه: قراءة نافع عند المغاربة، وهو كتاب قيّم فريد في سبعة أجزاء، فمن شاء قراءتها والاطلاع عليها فليرجع إليه.

[1] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 160 .

[2] الحافظ أبو عمرو الداني، الجامع في القراءات السبع، مرجع سبق ذكره، ص 194 .

[3] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة السوادي، السعودية، الطبعة 4، 1992، ص 77 .

والمسألة متفق عليها بين أهل الأداء كما ذكر الشيخ ابن شامة (واتفقوا على منع المدّ في الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو خطأ، ملجأ).

وقال ابن الباذش: (واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنوين نحو دعاءً لأن الألف عارضة في الوقف).[1]

وليعلم القارئ أني ذكرت هذه المسائل رغم اتفاقهم عليها لعدم ذكرها في بعض المصادر وللغموض المرتبط بلفظ (يواخذ).

المطلب الثاني: ما اختلفت الكتب الخمسة في استثنائه.

واختلف أصحاب التمكين إشباعا أو توسّطا في استثناء أصل مطرد وثلاث كلمات:

1/ الأصل المطرد: هو وقوع حرف المد واللين بعد همزة الوصل نحو (ايتِ) في الابتداء.

فاستثناه الداني في التيسير من التمكين فيُقرأ بالقصر (وأجمعوا على ترك الزيادة... إن كانت الهمزة مجتلبة للابتداء نحو اوتمن، ايت بقرآن، ايذن لي وشبهه).[2]

واستثناه الشاطبي أيضا فقال:

وما بعد همز الوصل ايتِ .....

قال الشيخ القاضي: (القاعدة الثانية - أي في الاستثناء – أن يقع حرف المد بعد همز الوصل نحو ايذن لي، ايت بقرآن، اوتمن أمانته، ايتوا صفا، ايتوني بكتاب من قبل هذا، في حال الابتداء بهذه الكلمات فلا يجوز لورش في حرف المد الواقع بعد همز الوصل إلا القصر لأن حرف المد في ذلك عارض).[3]

واستثناه ابن بري في الدرر اللوامع حيث قال في باب المستثنيات:

وما أتى من بعد همز الوصل كإيت لانعدامه في الوصل

[1] العلامة ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 1982، ص 473

[2] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 160 .

[3] عبد الفتاح القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

أخبر أن حرف المد إذا أتى بعد همزة الوصل المجتلبة للابتداء غير ممدود لورش.[1]

أما في كتاب التعريف فلم يذكرها، وذكرها صاحب هداية اللطيف في المستثنيات من التمكين والوهراني في تقريب المنافع وابن آجروم في البارع وأحالها ابن غازي على الدرر اللوامع فهي إذن مستثناة.

قال صاحب أنوار التعريف: (وأما "يواخذكم" و"إسرائيل" ومثل "ايت" وصلا بما قبلها وابتداء فبالقصر رويتها لا غير).

أما في طرق طيبة النشر ففي الأمر تفصيل:[2]

- فالذين استثنوها من المدّ: الداني في جميع كتبه وأبو معشر الطبري والشاطبي والوجهان في الكافي لابن شريح والتبصرة لمكي القيسي.

- الباقون بالتمكين بحسب مذهبهم في البدل.

هذا فيما يخص الأصل المطّرد أما الكلمات الثلاث فهي:

2/ كلمة إسرائيل:

استثناها الحافظ في التيسير (واستثنوا من ذلك قوله (إسرائيل) حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه).[3]

ونقل المنتوري قوله في إيجاز البيان: وبذلك قرأت.

واستثناها الشاطبي في باب المستثنيات بقوله: سوى ياء إسرائيل ....

(سوى ياء إسرائيل حيث وقع فإن ورشا لا يمدّها باتفاق لاستثقال مدّين في كلمة أعجمية كثيرة الحروف).[4]

واستثناها ابن بري في الدرر اللوامع:

وياء إسرائيل ذات قصر هذا الصحيح عند أهل مصر

---

[1] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[2] محمد يحي شريف، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] محمد بن الجزري، تحبير التيسير، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[4] العلامة السيوطي، شرح الشاطبية، مؤسسة قرطبة للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص 69.

قال العلامة الثعالبي في شرحه: فإن قيل لِمَ قُصرت ياء إسرائيل ولم تقصر الياء الثانية في نحو النبيئين؟ فالجواب أن إسرائيل اسم أعجمي مركب بلغ الغاية في حروف الاسم وهي سبعة، فكان ثقيلا فخُفِّف بحذف المد من الثانية، وليس كذلك "النبيئين".[1]

أما في كتاب التعريف فلم يذكرها الحافظ، لكن شيوخنا ذكروها في كتبهم التي تُعنى بالعشر، قال شيخنا الوهراني في تقريب المنافع:

وقل ياء إسرائيل بالقصر واقصرن ... له كمسئولا قل كذلك موئلا

وذكرها شيخنا ابن آجروم في البارع:

وصلا وإسرائيل عادا الاولى ... كيف يواخذ وفي مسئولا

وربما لم يذكرها في التعريف لشُهرتها عنه ولذكرها في كتبه الأخرى إذ كان كتاب التعريف مخصصا لطرق نافع وأصولها فقط، فقد استثناها في جامع البيان (والذي قرأت أنا به إثبات الياء وتمكينها من غير زيادة).[2]

وقد ذكرت لك مذهب صاحب أنوار التعريف في هذه الكلمة.

وقد ذكر ابن الجزري في النشر: (إسرائيل حيث وقعت نصّ على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه)[3] وجاء في شرح الإمام الشريشي للدرر اللوامع: (فإن أبا عمرو نصّ عليه بالقصر لأنه استثناه من هذا الفصل).[4]

وقد ذكرها صاحب هداية اللطيف في مستثنيات مد البدل.

وإذا رجعنا إلى تفصيل عقد الدرر فنجده قد أحالها إلى الدرر، وقد ذكرها صاحب الدرر في باب المستثنيات.

أما في طرق طيبة النشر: فقد استثناها الداني والشاطبي، والباقون بالتمكين بحسب مذهبهم في البدل.[1]

---

[1] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] انظر جامع البيان، ص 194.

[3] محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 839.

[4] انظر القصد النافع للخراز، ص 134.

2/ كلمة عادا الاولى :

أما كلمة عادا الاولى فلم يذكرها الداني في تيسيره فاختلف العلماء في ذلك: هل تركها يعني عدم استثنائها وأنها تُقرأ بالتوسط فقط عل ظاهر التيسير؟ وذهبت طائفة أخرى إلى أن الداني استثناها في كتبه الأخرى وقرأ في بعض طرقه بالقصر فقط .

ففي جامع البيان (وعادا الاولى في والنجم فإنه لم يزد تمكين المد ... هذا قول أهل الأداء عنه).[2]

وذكر العلامة المنتوري في شرح الدرر الخلاف عنه في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: (وأما قوله ... وعادا الاولى فإني آخذ له بزيادة التمكين وتركه) .[3]

وكذلك ذكره الإمام الخراز: (فأما آلان في الموضعين وعادا الاولى فذكر أبو عمرو فيهما الخلاف).[4]

لكن الشيخ علي النحاس ذكر في رسالته الغراء ترجيح التوسط للداني: (أما الحكم في آلان وعادا الاولى فلم يستثنهما الداني في التيسير، وطريقه فيهما توسط البدل) .[5]

وعلى هذا سار صاحب السبيل الأوثق [6] – كما سنرى - بعد أن ذكر طرق الداني والخلاف فيها ثم رجّح له التوسط فقط من طريق التيسير.

وذكر ذلك العلامة الضباع في كتاب المطلوب في الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب: (ولم يستثنهما الداني في تيسيره) أي آلان وعادا الأولى .[7]

---

[1] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، الجزء 3، مرجع سبق ذكره، ص 515 . وانظر السبيل الأوثق ص47 .

[2] انظر جامع البيان، ص 193 .

[3] انظر شرح الدرر للمنتوري، ص 218 .

[4] انظر القصد النافع للخراز، ص 139 .

[5] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

[6] انظر السبيل الأوثق، ص 47 .

[7] انظر المطلوب للضباع، ص 515 .

وقال مؤلفو الدليل الأوفق: (ولم يستثن الداني في التيسير هذه الكلمة، والقراءة عندنا على ترك المد فيها) .[1]

عندنا: أي عند المغاربة .

فوقع في كلمة عادا الأولى خلاف كبير عن الداني، فمنهم من أخذ له بالتمكين – ومذهب الداني التوسط – ومنهم من استثناها من التمكين فأخذ له بالقصر كما سنذكر لصاحب النجوم الطوالع إن شاء الله، ومنهم من روى الوجهين كالشاطبي وابن بري، وهذه الأوجه كلها صحيحة إن شاء الله.

- وأجرى فيها الخلاف الشاطبي في البيت:

وعادا الاولى وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقوّلا

(فبعض أهل الأداء أوجب فيها القصر، وخرج بذلك المواضع الأخرى مثل "سيرتها الاولى" "فللّه الاخرة والاولى").[2]

وبعضهم الآخر ذكر فيها الأوجه الثلاثة كسائر الباب.

وأجرى فيها صاحب الدرر الخلاف كالشاطبي:

وفي يواخذ الخلاف وقعا وعادا الأولى وآلان معا

ذكر الشيخ الشنقيطي في تحصيل المنافع: (يعني وقع الخلاف في عادا الاولى في "والنجم" عن ورش أيضا في رواية أبي يعقوب بالتوسط والقصر ورواية أبي شريح بالإشباع واستظهر الشارح القصر واستظهر بعضهم التوسط وذكر الأقوال الثلاثة في شرح التحفة).[3]

[1] مصطفى البحياوي ومن معه، الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2009، ص 105

[2] محمد خالد منصور ومن معه، المزهر في شرح الشاطبية والدرة، دار عمار، الأردن، الطبعة 2، 2006، ص 89.

[3] انظر تحصيل المنافع للسملالي، ص 125.

وبما أن الناظم اختار في مد البدل القصر والتوسط معا، فإن استثناها فهذا يعني قراءتها بالقصر قولا واحدا، وإن لم يستثنها قرأها كسائر الباب، وأما وجه الإشباع فهو ليس من طريق الدرر اللوامع وإنما ذكره الشارح وهو طريق ابن شريح كما ذكر، لكني ذكرت لك منهج المغاربة في جمع هذه الوجوه التي تنتهي إلى صاحب الطريق فاحفظه .

أما اختيار صاحب النجوم الطوالع فهو القصر (المعمول به في الكلمات الثلاث ما عدا آلان هو القصر)[1]، وهو أيضا اختيار الشيخ المنتوري في شرحه للدرر: (واعلم أن عادا الأولى في الوصل مقصورة لورش ولا يجوز مدّها، لأنه لما حرّك لام التعريف بحركة الهمزة واعتدّ بها حين أدغم فيها التنوين، صارت الحركة كاللازمة فسقط فيها المد) .

قال: وبالقصر قرأت ذلك في الوصل عليه وعلى غيره وبه آخذ.[2]

أما في كتاب التعريف فلم يذكرها الداني في باب المستثنيات -كما في التيسير-، فإن أخذنا بظاهر التعريف اقتصرنا على التوسط فقط لأنه لم يذكر فيها استثناء، لكن الشيخ الوهراني ذكر الخلاف في تقريب المنافع:

وعـــــادا الأولـــــى وآلان مثلـــــه بخُلـف وللبـاقين يقصـر مـا خـلا

وذكر الخلاف كذلك الشيخ ابن آجروم في البارع:

وصـــلا وإســـرائيل عـــادا الاولـــى كيـــف يواخـــذ وفـــي مســـئولا

وقد أحالنا صاحب تفصيل العقد إلى الدرر اللوامع وفيها أجرى ابن بري الخلاف، وفي ذلك يقول الشيخ السحابي في شرحه للعقد: (ثم كذلك لم يذكر –أي صاحب تفصيل عقد الدرر– المستثنيات.. لم يذكر عادا الأولى... كل هذه أحالك على الدرر لترجع إليها).

[1] انظر النجوم الطوالع للمارغني، ص 58.

[2] انظر شرح الدرر للمنتوري، ص 219.

وقد ذكر صاحب هداية اللطيف: (وله القصر والتوسط في عادا الاولى بالنجم وآلان بيونس)، وقدّم أهل المغرب القصر، قال العلامة البوجليلي نقلا عن الشيخ سيدي محمد العربي: "ولم نقرأه إلا بالقصر فقط لمن مذهبه المدّ فيه".

أما في طرق طيبة النشر فقد استثناها من التمكين مكي القيسي والمهدوي وابن شريح والشاطبي في أحد وجهيه ومكّنها الباقون كلٌّ بحسب مذهبه في التمكين وهو الوجه الثاني في الشاطبية.

وأشار للتمكين للداني من التيسير الشيخ الضباع في المطلوب وهو ما حرره الشيخ محمد يحي شريف في السبيل الأوثق، ولم يذكرا الخلاف الذي ذكرناه سابقا.

3/ كلمة آلان:

- لم يذكرها الداني في التيسير وقد ذكرنا سابقا قول العلامة الضباع في كتاب المطلوب في الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب: (ولم يستثنهما الداني في تيسيره) أي آلان وعادا الأولى.

وقد وقع فيها الخلاف عن الداني كما في (وعادا الأولى) لأنّه أجرى الخلاف فيها في جامع البيان (وقوله آلان في الموضعين في يونس ... فإنه لم يزد تمكين المد ... هذا قول أهل الأداء عنه).

وكذلك ذكرنا سابقا عن الإمام الخراز: (فأما آلان في الموضعين وعادا الاولى فذكر أبو عمرو فيهما الخلاف).

وذكر المنتوري أيضا: (وقال الحافظ: إن النحاس ذكر أيضا استثناء آلان حيثما وقع).[1]

وذكر أيضا: (ذكر فيهما في جامع البيان القصر خاصة) أي آلان وعادا الأولى.

وسبق أيضا أن ذكرنا ترجيح الشيخ النحاس للتوسط: (أما الحكم في آلان وعادا الأولى فلم يستثنهما الداني في التيسير، وطريقه فيهما توسط البدل) وقد رجّح الإبدال في همزة الوصل لمن يقرأ بالشاطبية، ومنع التسهيل فيها وذكر أنه ليس من طريق التيسير

[1] انظر شرح الدرر للمنتوري، ص 200 .

وأن الأوجه المتبقية هي من طرق الطيبة، وفي كلامه هنا نظر لأن محرري الشاطبية قد ذكروا أوجها أخرى سنذكرها في موضعها إن شاء الله وهي من طرق الإمام الشاطبي وليست من طرق الطيبة - كما زعم - وإن كان في الطيبة مثلها.

وعلى هذا تكون أوجه آلان في التيسير – حسبه - كالآتي: (التوسط أو الطول في الألف حالة الإبدال مع توسّط اللام عن ورش وذلك في الوصل).

وهو بذلك يسوّي بين مدّ البدل ومدّ الفرق فيجعلهما واحدا.

وقد منع العلامة المتولي توسط الألف الأولى في (ءالان) لصاحب التيسير، فالصحيح هو الإشباع في الأولى والتوسط في الثانية لأن الأولى مدّ فرق، والثانية مدّ بدل، والاختيار في الفرق هو الإشباع واختيار الداني في البدل هو التوسط، وإضافة التوسط في الأولى على أساس أنها مدّ بدل (غير صحيح) بالنسبة للعلامة المتولي، وهو الذي آخذ به وأقلّده من هذه الطرق.

ولما نقل ذلك العلامة توفيق النحاس في كتابه الرسالة الغراء علقّ بقوله: (ومع تقديرنا لهذا التخريج لإمامنا المتولي رحمه الله والذي ذكره في روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط في الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس).

قلت: ثبت عن ابن خاقان بالرواية التوسط في مد البدل لا في مدّ الفرق، وثبت عن الداني عدم استثناء (لان) فتُقرأ بالتوسط، أما (ءا) فقد روى ابن الجزري في النشر أن فيها الوجهين في التيسير: الإبدال مدا لازما والتسهيل، ولا يمكن لمدّ الفرق أن يكون مدّ بدل، قال العلامة الضباع في تقريب النفع: (والمراد الألف الأخيرة، لأن الأولى ليست من هذا الأصل لأن مدّها الساكن اللازم المقدر).[1]

- أما الإمام الشاطبي في الحرز فقد ذكرها في المواضع التي أجرى فيها الخلاف:

وما بعد همز الوصل ايت وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهما تلا

[1] علي محمد الضباع، تقريب النفع في القراءات السبع، طبعه محمد أمين عمران، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، 1928، ص 27 .

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة: (وأما ورش فقد قرأ كقالون وابن وردان بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة مع الأوجه الثلاثة المتقدمة لهما في همزة الوصل وهي إبدالها ألفا مع المد والقصر وتسهيلها بين بين (وهي الأوجه التي ذكر الشيخ النحاس أنها من الطيبة)، ولا يخفى أن له في مدّ البدل المغيّر بالنقل الواقع بعد اللام ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد) .[1]

فيكون لورش في " ءا " القصر والطول أو تسهيل همزة الوصل ءآ وفي " لا " ثلاثة أوجه القصر والتوسط والطول.

وتتمثل أوجه الاستثناء في إشباع الأولى أو قصرها مع القصر في اللام استثناء.

- وقد تبع الشاطبيَّ ابنُ بري في الدرر اللوامع فأجرى الخلاف فيها:

وفي يواخذ الخلاف وقعا وعادا الاولى وآلان معا

والاختلاف المذكور في البيت هو في (لان) فإن قرأها كسائر الباب فإن له فيها القصر والتوسط، وإن استثناها فله فيها القصر فقط.

قال الشيخ عبد الهادي حميتو: (وقد ذكرنا سابقا أن المأخوذ به عند المغاربة هو القصر لا غير أي الاكتفاء بالمد الطبيعي كما لو لم يكن فيها همز).[2]

وهذا دليل على أنه لا علاقة للمدّ الثاني بالمدّ الأول ولا ترابط بينهما.

- أما في كتاب التعريف فلم يذكرها الحافظ فإن أخذنا بظاهر التعريف فيجب فيها التمكين بالتوسط على مذهبه في مدّ البدل، لكن الشيخ الوهراني ذكر الخلاف في تقريب المنافع:

وعادا الأولى وآلان مثله بخُلف وللباقين يقصر ما خلا

وذكر الخلاف كذلك الشيخ ابن آجروم في البارع:

[1] عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مكتبة أنس بن مالك، السعودية، الطبعة 1، 2002، ص 179 .

[2] انظر قراءة نافع لعبد الهادي حميتو، ص 97 .

كـــذا لـــورش واقصـــرن آلانـــا ونحـــو خطئـــا أو لهمـــز كانـــا

وقد أحالنا صاحب تفصيل العقد إلى الدرر اللوامع وفيها أجرى ابن بري الخلاف، كما قال الشيخ السحابي في شرحه للعقد: (ثم كذلك لم يذكر –أي صاحب تفصيل عقد الدرر– المستثنيات .. لم يذكر عادا الأولى ... كل هذه أحالك على الدرر لترجع إليها)

وقد ذكر صاحب هداية اللطيف: (وله القصر والتوسط في عادا الاولى بالنجم وآلان بيونس).

والذي عليه العمل عند المغاربة – كما سنرى في باب الهمز- هو ثلاثة البدل في "ءا" مع ثلاثة البدل في "لان" أو التسهيل في "ءا" مع ثلاثة البدل، لأن للمغاربة قاعدة خاصة في مدّ البدل المغيّر لا يأخذ بها المشارقة، فهم يمدّون في نحو (ءالد) و(جاء أحد) كما سنرى في باب الهمز إن شاء الله، ولهذا وجب التأكيد على أن (ءا) عند المشارقة مدّ فرق فقط وليس مدّ بدل كما سنرى إن شاء الله تعالى.

غير أن المقدّم عند المغاربة هو القصر في (لان)، قال صاحب أنوار التعريف: (وأما الألف التي بعد اللام فليس لنا فيها رواية إلا بالقصر).

- أما في طرق طيبة النشر فالخلاف يدور بين ثلاثة مسائل:

الأولى: الألف الأولى وهي همزة الوصل من حيث الإبدال أو التسهيل.

الثانية: الألف الأولى كذلك، لكن من حيث جواز تمكينها ومعاملتها معاملة البدل في نحو: ءامن، ءازر، وهذا من زيادات النشر.

الثالثة: الألف الثانية من حيث تمكينها من قبيل مدّ البدل أو قصرها على الاستثناء.

وعليه يكون عدد الأوجه المقروء بها في آلان حسب اختيارات أصحاب الكتب المسندة تسعة وهي كالتالي:[1]

الأول إشباع المدّين معا: من التبصرة والتجريد والكامل وطريق أبي معشر وهو أحد أوجه الشاطبية.

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

الثاني إشباع الأول وتوسط الثاني: من التيسير والشاطبية وبه قرأ الداني على ابن خاقان.

الثالث إشباع الأول مع قصر الثاني: من الشاطبية والهداية والكافي على الاستثناء، ومن الكامل وطريق أبي معشر على أنه بدل مغيّر.

الرابع توسّطهما: من الشاطبية والتيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان، ولست أدري على أي أساس جزم ابن الجزري بالتوسط في الأولى لهما!!

الخامس توسّط الأولى وقصر الثانية: من الشاطبية على الاستثناء.

السادس قصرهما: من الشاطبية على لزوم الإبدال مع قصر البدل اعتدادا بالعارض.

السابع التسهيل مع القصر: من الشاطبية والتذكرة والإرشاد وتلخيص العبارات وبه قرا الداني على أبي الحسن ومن العنوان، والمجتبى باعتبار البدل المغيّر.

الثامن التسهيل مع التوسط: من الشاطبية وتلخيص ابن بليمة، وبه قرا الداني على أبي الفتح .

التاسع التسهيل مع الطول: من الشاطبية والعنوان والمجتبى .

ولي في هذه الأوجه خاصة كلام، وقد كنت ذكرت سابقا أنه لا يجوز تحرير الطريق بناء على ما اقتصر عليه أصحاب الكتب، ومما ذكرنا فإن (آلان) مختلف فيها كالآتي:

أولا: الألف الأولى وهي همزة الوصل من حيث الإبدال أو التسهيل، وعليه فيمكن قراءتها بالتسهيل أو الإبدال طولا للأزرق.

ثانيا: الألف الأولى كذلك، لكن من حيث جواز تمكينها ومعاملتها معاملة البدل في نحو: ءامن، ءازر، فيجوز فيها اختيارا: القصر والتوسط والإشباع ..

ثالثا: الألف الثانية من حيث تمكينها من قبيل مدّ البدل أو قصرها على الاستثناء، فتُقرأ بالقصر أو التوسط أو الإشباع.

وبعيدا عن التحريرات التي جعلت من هذه الكلمة شيئا عجيبا، فإنني أرفض القياس القائل بمعاملة الألف الأولى معاملة مدّ البدل من طريقي الشاطبية والتيسير وطيبة النشر، والعجيب أن ابن الجزري وعامة المشارقة يتركون مدّ البدل في (آلِدُ) و(آمِنتم)

ويعاملون همزة القطع التي قبل همزة الوصل معاملة مد البدل، وأعجب منه أن يكون التوسط في (ءا) من الشاطبية والتيسير فقط مع العلم أنه لا نصّ يبيّن ذلك .

وإنما يأخذ المغاربة من طرقهم بوجه التوسط في "ءا" من" ءالان " لأنهم على قاعدتهم في معاملة هذا وشبهه معاملة البدل كـ "ءالد" و"جاء أجلهم" و "النبيء إن" وغيره.

فإن كان ابن الجزري يعامل (ءا) معاملة البدل فكان ينبغي عليه أن يعامل (آلد) و(جاء أحد) معاملة البدل أيضا لوجود المتحرك بعد المد فيها جميعا.

والأمر في غاية البساطة حيث أن الخلاف إنما في اللام في الألف الثانية، أما الألف الأولى فقد ذكرنا سابقا أن فيها الوجهين: الإبدال على اختلاف في كونه كـ (أأنذرتهم وأألد)، والتسهيل بين بين، واقتصر المغاربة على القصر في (لان) وهو الأصوب .

وأما أن تكون (ءا) الأولى مدّ بدل من طريق الشاطبية والطيبة فهذا مرفوض، ألم تر كيف يرفض المشارقة وجه التوسط للمغاربة في نحو (آلد) ونحوها وهو وجه صحيح، ولا يجيزون فيها إلا القصر رغم أن الإبدال وقع لهمزة قطع ثابتة (أألد)؟ ثم تراهم يجيزون مدّ البدل في نحو (آلان) وهي همزة وصل وقعت بعد همزة استفهام؟ وهذا غريب.

فهمز الفرق إما هو همز فرق أو هو همز بدل، أما خلطهما ثم بناء أوجه كثيرة عليهما فهذا هو القياس، والرواية ما كان عليه الأولون .

وعليه: لا يصح في (ءا) من طريق التيسير والطيبة والشاطبية إلا الإبدال طولا أو قصرا والتسهيل فقط، ولا علاقة لها بمدّ البدل في (لان)، والإشباع أولى في الإبدال كما ذكره العلامة الثعالبي، أما مدّ البدل في (لان) ففيه وجهان: وجه القصر (لمن قصر) ووجها التمكين توسطا وإشباعا (للممكّنين) على أنها مدّ بدل، ووجه القصر فقط على أنها مستثناة (لأصحاب التمكين) مهما كان وجه المد في البدل عندهم.

فتكون الأوجه في (آلان) كالآتي:

الإشباع والقصر والتسهيل في (ءا) مع القصر والتوسط والطول في (لان) على أنها مد بدل، والإشباع والقصر والتسهيل في (ءا) مع القصر فقط في (لان) على أنها مستثناة، وهذا الذي ينبغي الأخذ به، ونبذ كل تلك القياسات والتحريرات، وهكذا نقرأ سواء في الشاطبية أو الطيبة وذلك على أساس أنه القصر والتوسط والطول أوجه للأزرق عن

ورش، لا طريق كما يدّعي المحررون، وقد ذكرت لك مذهب المغاربة، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

فائدة مهمة: كلمة يواخذ في الشاطبية.

قد ذكرت في باب المستثنيات كلمة (يواخذ) وأنّ العلماء قد ذكروا توهّم الشاطبي ومن تبعه أنّ عدم ذكرها في التيسير يعني إجراء الخلاف فيها، وذكر الشيخ إيهاب فكري المسألة في كتابه تقريب الشاطبية من بين تسع مسائل زادها الشاطبي على طرقه ولم تصحّ.[1]

ولكن هناك آراء أخرى تفيد بأن الشاطبي لم يكن يقصد الخلاف.

قال الشيخ سامي عبد الشكور:[2] (وفي قول الناظم ... وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهما تلا، حيث أفاد ظاهر النّظم في قول الناظم (وبعضهم) أن الشاطبي أثبت لورش خلفا في لفظ (يؤاخذكم) فقال أصحاب التحريرات بعدم القراءة بهذا الخلف، ولعل السبب الذي جعلهم يأخذون بهذا قول ابن الجزري: (وكأن الشاطبي ظنّ بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش) فجاء النظم في ذلك بعدم القراءة بهذا الخلف.

وقبل أن أذكر تعليق الشيخ على هذا الكلام أتساءل كطالب علم: قد ذكرنا أن أهل الأداء قد أجمعوا على استثناء كلمة (يؤاخذكم) من مد البدل لورش، وقد قرأ الشاطبي على غير واحد من الشيوخ المحققين واطلع على غير كتاب من كتبهم فكيف غابت عنه هذه المسألة المتّفق عليها بين أهل الأداء ليصنع فيها خلافا وهو المقرئ المتقن المحقق الورع؟

وإذا قيل أنّ الشاطبي اعتمد في ذلك على التيسير، قلنا: الشاطبي اعتمد على غير التيسير وزاد عليه، فإن لم يذكرها صاحب التيسير فقد ذكرها غيره، وأوْلى من ذلك الرواية والنّقل، والشاطبي قد قرأ على شيوخه وهو شيخ ضابط محقق.

---

[1] إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية، ص 566.

[2] سامي عبد الشكور، مرجع سبق ذكره، ص 41.

يقول الشيخ: (قلت: والحق أن الإمام الشاطبي لم يُرد خلفا بقوله (وبعضهم) فكلّ ما قصده الشاطبي هو أن الإمام الداني لما انتهى من ذكر المستثنى في الباب في كتابه التيسير ولم يذكر بعض الكلمات استدرك الإمام الشاطبي عليه ذلك فذكر (يؤاخذ) و(آلان) و(عادا الأولى) فقال (وبعضهم) أي: وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع غير مذكورة في التيسير، لا أن يكون المعنى: وبعضهم أي: الخلف لورش).

ثم ذكر كلام الإمام السخاوي تلميذ الشاطبي: (وما بعد همز الوصل معطوف على ما قبله فهو داخل في المستثنى، وأما (يؤاخذ) و(آلان) و(عادا الأولى) فهي من زيادات القصيد).

أي أن الشاطبي لما ذكر باب المستثنيات ككلمة إسرائيل ومسْؤولا وغيرها أضاف أن بعض أهل الأداء قد استثنوا أيضا كلمة يؤاخذ وآلان وعادا الأولى، وقد ذكرها بهذا اللفظ لأنها لم تكن في التيسير.

ومثل ذلك ذكر العلامة ابن شامة: ((وبعضهم) أي وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع أخر ليست في كتاب التيسير).

وخلاصة ما ذكره الشيخ أن كلمة يؤاخذ لا يوجد فيها خُلف أصلا ولم يقرأ به أحد، فهل يكون الشاطبي قد ابتدع وجها لم يقرأ به لورش؟ وكفى بعدم ثبوت أصل هذا الخلف دليلا على عدم إرادة الشاطبي الخلف.

ومن الأدلة التي قدّمها الشيخ برهانا على ذلك:

- الداني حكى الإجماع في كتبه أن نقلة ورش استثنوا كلمة (يواخذ) من المد.

- أن أصحاب الكتب المسندة بطرقها المختلفة لم يذكروا عن ورش في لفظ يؤاخذ إلا تخفيف الهمزة، وفي هذا إشارة إلى سبب استثناء هذا الحرف والإجماع على ذلك، لأنها عندهم مما لم يقع فيه المد بعد الهمزة البتة فهي عند ورش من واخذ فالواو عنده أصلية لا منقلبة عن همز، وهو ما أشار إليه الداني في الإيجاز بقوله (وكأنها عندهم من واخذت غير مهموز)، قلت: فكيف يورد الإمام الشاطبي كلمة ليست من باب البدل عن ورش ثم يعطف بالخلف فيها؟

لذا يرى السمين الحلبي أن الاستثناء هنا في قول الناظم سوى... وبعضهم يؤاخذكم استثناء منقطع وليس متصلا لئلا يتوهم بعض الناس أنه من الباب.

- ما نقله الإمام أبو شامة عن شيخه الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي أن القصر في الباب هو اختيار الناظم وأنه مذهب ابن غلبون قولا واحدا.

- أن أسانيد الشاطبي من طريق ابن غلبون والداني من قراءته على شيخه ابن هذيل والنّفزي ليس فيها خُلف عن ورش في (يؤاخذ) فهل يُعقل أن الشاطبي يصل إلى هذه الدرجة مما ظُنّ به حتى يورد خلفا مقفلا من طرقه ولم تحكها طرق غيره؟

- أن قول ابن الجزري: (وكأن الشاطبي) فيه دلالة على مجرد الظن لا غير، ولو كان ابن الجزري مستيقنا لجزم في المسألة وساق الأدلة على ثبوت الخلف عند أصحاب الكتب المسندة كما هو منهجه في حروف الخلاف.

إن هذه المسألة التي قدّمها الشيخ سامي عبد الشكور هي دفاع عن الإمام الشاطبي وردّ الوهم عنه أو الخطأ، ولا أظن أن عالما محققا كالشاطبي يغفل عن هذه المسألة البسيطة ويُورد فيها الخلاف وقد قرأ على شيوخه واطّلع على الإجماع في المسألة، فإن غفل عن هذه فكيف يكون في ما هو أكبر منها؟ وهذا ما لا نرضاه لأئمتنا الثقات والذي لا ينبغي أن يُذكر ولو احتمالا.

وإنما الصحيح في معنى (وبعضهم) أنك يا من تقرأ كتاب التيسير وتطّلع على باب مستثنيات البدل ستجد أن بعض أهل الأداء قد استثنوا كلمات لن تجدها في التيسير قد زدتها في هذا القصيد وهي: يؤاخذ وآلان وعادا الأولى.

وقال الشيخ سالم الجكني في بحثه: "أصول قراءة نافع بين الشاطبي وابن بري من خلال كتاب التيسير":[1] (العلة التي ذكرها المنتوري وابن الجزري رحمهما الله في ذكر الشاطبي الخلاف هو ظنّه بالخلاف فيها، وجدت علة أقوى منها – والله أعلم – وهي ما ذكره ابن المجراد السلوي رحمه الله حيث قال: "وكلام الحافظ – الداني – في"

[1] نسخة موجودة على الأنترنت (بي دي أف) في مواقع القراءات الثقة .

الاقتصاد " والتيسير يقتضي المد فيه، لأنه لم يستثنه فيهما، وبهذا الاعتبار ذكر المصنّف - ابن بري – الخلاف فيه" .

قلت: رأيت السبب في تخطئة الشاطبي هنا هو حملهم على قوله " وبعضهم " على أن المراد هو رواة المد، ولو حملوه على شيوخه كما استظهر الجعبري رحمه الله لكان الإلباس أقلّ والله أعلم، لأنّه الظنّ بالشاطبي، فحاشا للشاطبي وهو القائل " وما لقياس في القراءة مدخل " أن يجيز وجها لم يروه عن شيوخه، أو بمجرّد الظن، فهو إمام حافظ متقن ثقة حجة) .

وأضيف: ولعل هذا ما دفع ابن بري إلى ذكر الخلاف أيضا في " يواخذ " غير أن الرواية والإجماع تقضيان بغير ذلك والله أعلم .

وبهذه المسألة أختم باب الاختلاف في مدّ البدل في الكتب الخمسة التي تُقرأ بها رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، وأسأل الله عز وجل أن تعمّ الفائدة بهذا البحث المتواضع وأن يوفقني وإياكم لما فيه الخير.

الفصل الثالث: اختلاف الكتب الخمسة في مدّ اللين.

سأذكر في هذا الفصل إن شاء الله اختلافهم في مدّ اللين وسأقسّمه إلى ثلاث مباحث:

اختلافهم في اللين المهموز .

اختلافهم في كلمة (سوءات) .

اختلافهم في عين (كهيعص) و(عسق) .

المبحث الأول: اختلافهم في اللين المهموز .

وهذا المدّ مما اختص به ورش عن نافع من طريق الأزرق، فكلّ الرواة يقرؤونه بالقصر أما الأزرق فيمكّنه، والخلاف بين رواته يدور بين التوسط والإشباع.

ومدّ اللين المهموز هو مدّ الياء أو الواو إذا سكنتا بين فتح وهمزة في كلمة واحدة مثل: شَيْء، السَّوْء ..

ففي كتاب التيسير ذكر الداني رحمه الله: (ورش يمكّن الياء من " شيء " و" شيئا " و" كهيئة " وشبهه، وكذا الواو من " السَّوء " و" سَوءة " إذا انفتح ما قبلها وكانا مع همزة في كلمة حاشا: " موئلا " و" الموءودة ") .[1]

وقد يفهم القارئ من عبارة التمكين الوجهين: الطول والتوسّط إلا أن اختيار الداني في كتبه هو التوسّط، وسنرى ذلك إن شاء الله في عبارته في كتاب التعريف (إلا أنّ عبارة الداني في التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، وهو الذي عبّر عنه بالتمكين وارتضاه في هذا الفصل والذي قبله، وبه قرأ الداني على شيخه في رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش) .[2]

غير أنه يمكن الاعتراض بالقول أن عدم تقييد الداني وجه التمكين بتوسط أو طول يحتمل الوجهين معا، إلا أن المحققين مجمعون على أن الداني يجنح إلى التوسط في جميع كتبه، فهذا النص، ثم إنهم مُجمعون على ذلك رواية كما تلقّوه عن شيوخهم .

[1] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 277 .

[2] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

أما في الحرز فقد ذكر الشاطبي رحمه الله:

وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة بكِلمة أو واو فوجهان جُمّلا

بطول وقصر وصْلُ ورش ووقفُهُ وعند سكون الوقف للكلّ أُعملا

فالمرموز له بالجيم في (جُمّلا) وهو ورش له وجهان في مدّ اللين المهموز، والوجهان هما: الطول والتوسط، لا كما توهّم البعض أن الوجهان هما الطول والقصر، قال في الفتح الرحماني: (ومراده بالقصر التوسط) .[1]

فأضاف الشاطبي رحمه الله وجه الإشباع خلافا للداني رحمه الله الذي اقتصر على وجه التوسط .

وفي الدرر اللوامع قال ابن بري رحمه الله :

والواو والياء متى سكنتا ما بين فتحة وهمز مدّتا

له توسّطا

فاختار ابن بري وجه التوسط كالداني، قال في تحصيل المنافع: (وهذا هو المشهور وهو رواية أبي يعقوب)[2] وذكر صاحب النجوم الطوالع أن جماعة من أهل الأداء أخذت بوجه الإشباع، والوجهان معا في الشاطبية ثم قال: (وعلى ما فيها – أي ما في الشاطبية – جرى عملنا، وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم التوسط).[3]

وعلى مثل هذا النهج سار المغاربة في طرق نافع العشرة، ففي كتاب التعريف اختار الداني التوسط، ولكنهم قرؤوا بالإشباع أيضا بأسانيدهم الصحيحة من طرق أخرى .

أما في التعريف الذي هو أصل طرق نافع العشرة فقد ذكر الداني: (قرأ ورش في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء والواو يسيرا إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة

[1] سليمان الجمزوري، الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني، تحقيق عبد الرزاق موسى، دار ابن القيم، السعودية، الطبعة 1، 2005، ص 101 .

[2] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 129 .

[3] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

واحدة، نحو قوله "على كل شيء قدير" و"من الحق شيئا" و"كهيئة الطير" و"السَّوء" و"سَوْءة أخي " وشبهه).[1]

والتمكين اليسير هو التوسط.

وقد ذكر العلامة ابن غازي رحمه الله الوجهين في تفصيل عقد الدرر :

واقصـــر كـــآمن وشـــيء أفرطـــا ليوســـف وفيهمـــا اختـــر وســـطا

لكنّه قدّم وجه التوسط، وكذلك فعل العلامة المدغري في روض الزهر فقال: [2]

وبـــاب شـــيء وسّـــطَن لـــلأزرق فـــي وصـــله وبعـــدُ أشـــبِع ترتـــقِ

ومثله ذكر صاحب أنوار التعريف: (وأما باب "شيء" و" كهيئة" و"سوءة" فبالتوسط والإشباع أخذنا فيهما للأزرق، مع تقديم التوسط).[3]

فالإشباع هو من الزيادات على التعريف.

أما في طرق طيبة النشر فالخلاف يتفرّع إلى قسمين: من حيث مقدار المدّ طولا وتوسطا، ومن حيث نوع اللين المعني بالتمكين هل هو في شيء فقط كيفما وقع أم هو في اللين المهموز عامة؟ فبعض الرواة عن الأزرق رووا عنه التوسط أو الإشباع في (شيء) وبابه فقط.

(فيحصل من جراء هذا الخلاف أربعة مذاهب :

الأول: الإشباع العام أي في "شيء" كيف وقع وفي نحو "سوءة" و"كهيئة" وهو مذهب صاحب الهداية والتجريد، والكافي والشاطبي في أحد وجهيهما.

الثاني: الإشباع الخاص بـ "شيء" كيف وقع دون غيرها، وهو مذهب صاحب المجتبى.

[1] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 75 .

[2] عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

[3] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

الثالث: التوسط العام أي في "شيء" كيف وقع و" سوءة " و" كهيئة " من طريق التبصرة والتيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح، وهو الثاني في الكافي والشاطبية.

الرابع: التوسط الخاص بـ " شيء " كيف وقع دون غيرها، من التذكرة والإرشاد وتلخيص العبارات والكامل والعنوان وطريق أبي معشر وبه قرأ الداني على أبي الحسن).[1]

ونسب العلامة الضباع رحمه الله احتمال الإشباع والتوسط لصاحب التجريد، وعبارة صاحب التجريد واضحة وهي الإشباع في المدّين معا البدل واللين المهموز، واتّبع الشيخ في ذلك ما ورد في عبارة النشر، قال الشيخ محمد يحي شريف تعليقا على مذهب صاحب التجريد: (وأستغرب كيف يشير ابن الجزري إلى احتمال الإشباع في اللين المهموز ويقطع بالإشباع في مدّ البدل مع أن النص يشملهما جميعا).

ولعل ابن الجزري قرأ بالوجهين فذكر ذلك وفي نفسه شيء من وجه الإشباع، وعلى كل حال فإن الخلاف ها هنا غير معتبر في مقام الرواية، إذ لا يخرج عن وجهي التوسط والإشباع، وهو اختلاف يُقتصر عليه في علم الدراية.

ملاحظة: استثنى جميع أهل الأداء كلمة "موئلا" في سورة الكهف وكلمة "الموءودة" في سورة التكوير، أما كلمة سوءات ففيها خلاف وهو الذي سنذكره إن شاء الله.

أما ما تقدّم من الخلاف في طيبة النشر هل يُؤخذ بالجميع فيكون الاقتصار على شيء غير معتبر أم هما وجهان؟ وظاهر الطيبة أنهما وجهان بأيّهما أخذ القارئ أجزأه، وسنرى في باب اللامات إن شاء الله كيف اختلفت مصادر الطيبة، لكن الطيبة أخذت بالتغليظ مع الحروف الثلاثة معا.

المبحث الثاني: اختلافهم في كلمة (سوءات).

لم يستثن الداني في التيسير هذه الكلمة فيقرؤها على قاعدته في مدّ البدل ومدّ اللين المهموز وقد ذكر ابن الجزري الخلاف فيها عن أهل الأداء على أربعة أوجه: قصر الواو مع

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

الثلاثة في الهمزة، ووجه التوسط فيهما من طريق الداني أي التوسط في الواو والتوسط في الهمزة.

(الشاهد قوله: والرابع التوسط فيهما طريق الداني، مما يدل على وجوب تمكين "سوءات" عن الداني على توسيط البدل، وهي قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح).[1]

وبذلك نأخذ له من كتاب التعريف حيث أنه لم يستثنها أيضا فيه، جاء في الرسالة الغراء: (لأن الداني لم يستثن واو سوءات في التيسير ولا في شيء من كتبه فلا يجوز قصرها من طرقه، لذا فالراجح التوسط فيها).[2]

ولهذا استغرب صاحب إبراز المنافع ذكر الخلاف في كلمة سوءات في الدرر اللوامع حيث قال الناظم:

لـــه توســـطا، وفـــي ســـوءات خُلـف لمـا في العـين مـن فعـلات

ويذكر المحققون أن ابن بري رحمه الله اتبع الشاطبي في نَظمه في بعض الأحكام التي هي ليست من طريق الداني، منها ذكر الخلاف في البسملة وفي كلمة يواخذ وغيرها، وفي هذا الموضع أيضا اتبع الشاطبي، إذ أننا ذكرنا أن الداني رحمه الله لم يستثن كلمة " سوءات " في جميع كتبه، فكيف أجرى فيها الناظم الخلاف؟

(فنَقْلُ الناظم الخلاف في "سوءات" ليس في محلّه لأنه يؤدي إلى التلفيق والخلط بين روايات الداني، وذلك بقصر واو "سوءات" مع توسّط البدل، وهذا لا يصح عن الداني رواية، أو بتمكين المد في واو "سوءات" من طريق أبي الحسن وهذا لا يصح رواية عن الداني أيضا، لأن التمكين من هذا الطريق خاص بـ"شيء" و"شيئا".

ولعل السبب الذي حمل الناظم على نقل الخلاف هو اتباعه للإمام الشاطبي، وهذا الأخير إنما نقل الخلاف لأن بعض الرواة ممن هم من مشايخه في الإسناد استثنوا واو

[1] محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

[2] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

"سوءات"، والدليل على ذلك قول ابن الجزري: فإني لا أعلم أحد روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني "سوءات".

ولما كان الطول ثابتا من طرق الشاطبي لزم من ذلك ثبوت الاستثناء من طريقه خلافا لطريق الداني لأن الداني لم يُشر إلى الاستثناء ولم يكن من رواة الطول، وعليه يتضح أن الناظم قد وهم في اتباع الإمام الشاطبي في نقل الخلاف في واو "سوءات" لاختلاف الطرق والمصادر، وبالتالي فلا يصحّ عن الداني في "سوءات" إلا وجهان:

الأول: قصر الواو مع قصر البدل من طريق أبي الحسن.

وتوسّطهما من طريقي ابن خاقان وأبي الفتح).[1]

ولعلّ الناظم قد اتّبع الإمام الشاطبي لأنه كما ذكر العلامة عبد الهادي حميتو: "أقوم الناس على مذاهب أبي عمرو الداني بعد أصحابه، ورائد مدرسته في المشرق" وقد أثّر الشاطبي تأثيرا بليغا في المغاربة، وقد ذكرنا كلام العلامة المارغني في حكم اللين المهموز: (وعلى ما فيها –أي ما في الشاطبية– جرى عملنا، وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم التوسط).

وإن كان ابن بري قد أقرّ باتباعه طريق الداني فهذا لا يعني أنه ليس من حقه أن يزيد عليه مما رواه عن شيوخه، مثلا لو أن أحد الشيوخ قرأ على الداني ثم قرأ على غيره بوجه آخر فجمع الروايتين جاز له ذلك لأنهم لم يخرج عن دائرة المروي، ألا ترى أن ابن الجزري روى طريق الأزرق من أربعة عشر طريقا ثم جمعها في طيبة النشر ؟

وبما أن الدرر اللوامع اختيار ابن بري من طريق الداني، فلست أعقّب على اختياره هذا، فإن له أن يختار في دائرة المروي عن شيوخه، لكنه -رحمه الله- اختار التوسط في اللين المهموز، فهو ليس من رواة الإشباع، إذ أن أصحاب الإشباع هم من استثنوا (سوءات) من التمكين مثلما جاء في كلام ابن الجزري رحمه الله، فكان عليه أن لا يروي الخلاف فيها، فإنه لما اختار التوسط في اللين المهموز كان عليه اختياره أيضا في سوءات، لكن الذي ينبغي معرفته أن القاعدة التي اعتمدها ابن الجزري في هذا الباب إنما هي

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع، مرجع سبق ذكره، ص 80 .

قياس منه بناء على ما ورد في المصادر التي اعتمد عليها، وهي قاعدة جديدة في هذا الفن لم تُذكر عن سابقيه، فالخلاف عندهم كما ذكر العلامة السمين الحلبي في شرحه للشاطبية: (الخلاف المشار إليه هو المد وسقوطه)، فالمد في الشاطبية بالوجهين في الواو التوسط والطول، فإذا سقط المد واستُثنيت واو سوءات قُرِيء بالقصر، وهذا الذي عمل به ابن بري، فإنه سبق ابن الجزري بحوالي قرن، وهو الذي كان عليه العمل عند جميع المقرئين.

وقد ذكرت سابقا قول صاحب النجوم الطوالع قراءته بالوجهين على شيوخه، هكذا حرّر المسألة: (وعلى ما فيها – أي ما في الشاطبية – جرى عملنا، وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم التوسط).

ولهذا قال صاحب إبراز المنافع في ذكر منهجه في تحرير الدرر اللوامع: (وقد قام العلامة المارغني في كتابه النجوم الطوالع بتحريرها، وقد صرّح بذلك عند قوله: " محررا المسائل لم أر من تعرض لتحريرها على نحو ما ذكرته " لكنه حررها على وفق ما هو معمول به لنافع من طريق الشاطبية، وهذا الصنيع فيه نظر، إذ لابد من التفريق بين طريق ابن بري وطريق الشاطبي لاختلاف المصادر، فابن بري سلك طريق الداني، والشاطبي سلك طريق التيسير وزاد عليه زيادات بعضها ليست من مذهب الداني البتة، فكان الأحرى أن تحرر أرجوزة ابن بري تحريرا يتوافق ومصادرها التي سنبينها إن شاء الله تعالى) .

قلت: وهذا عجيب، ابن بري اتبع طريق الداني والشاطبي اتبع طريق التيسير وزاد عليه، أليس طريق التيسير هو طريق الداني؟

فإذا كان للشاطبي الحق في اتباع طريق الداني والزيادة عليه، أليس لابن بري الحق في ذلك، ما دام تلقاه عن شيوخه ولم يخرج من دائرة المروي الصحيح ؟

ولو فعلنا هذا مع كل اختيار ما بقي للاختيار فائدة، ولكان علينا أيضا أن نوافق من يحررون الشاطبية اليوم على طريقين: طريق التيسير وطريق التذكرة لابن غلبون، فيزيدون على قصر البدل التوسط في اللين المهموز في (شيء) ونحوه فقط دون بقية اللين المهموز لأنه طريق التذكرة حسبهم، وهذا عجيب .

ثم لماذا نحرر؟ ولو علم أصحاب المنظومات وجوب الحاجة إلى تحرير بعض مسائلها لفعلوا، وما نحن بأعلم منهم ولا أقرب إلى أصحاب المصادر ولا أوثق، وقد ذكرنا أن ما فعله ابن الجزري في النشر كان للتوثيق .

وأعجب منه كيف نقل المؤلف في كتابه (السبيل الأوثق) قوله: (والخلاف في سوءات يدور بين القصر والتوسط، لأن أصحاب الإشباع في اللين المهموز استثنوا "سوءات" من التمكين، وهم: صاحب الهداية ... وكذلك صاحب التبصرة مع كونه من رواة التوسط في اللين المهموز).

فكيف يرضى لصاحب التبصرة بجواز استثناء التمكين في "سوءات" رغم أنه من رواة التوسط، ثم يمنع ابن بري من ذلك وهو الذي روى التوسط في اللين المهموز ؟

فيكون إذن الوجهان لابن بري بناء على القاعدة التي ذكرها السمين الحلبي لا القاعدة التي استنبطها ابن الجزري :

1/ التوسط في اللين المهموز والقصر والتوسط في البدل على أنها غير مستثناة، قال أصحاب الدليل الأوفق: (والمقروء به عندنا هو عدم الاستثناء) أي أن المقدّم عند المغاربة هو التوسط في اللين والبدل .

2/ القصر في اللين المهموز وقصر وتوسط البدل على أنها مستثناة .

بالإضافة إلى الأوجه الأخرى الصحيحة: توسط اللين المهموز مع الإشباع في البدل وإشباع اللين المهموز مع القصر والتوسط والإشباع في البدل، وقصر اللين المهموز مع الإشباع في البدل على أنها مستثناة وذلك كما جرى به العمل عند المحققين .

وهذا هو القول السديد، لا أن نأتي على كل اختيار لصاحبه فنعبث به، فنجيز لأنفسنا اختيار ما لم يختره، ونمنع اختياره ما اختاره، وهذا شيء عُجاب .

وبما أن الفرق بين الشاطبية والدرر قليل جدا، فقد رأى القراء إضافة وجه الإشباع في اللين المهموز لأن العمل جرى به، وليُرفع الخلاف الموجود في سوءات .

ذكر العلامة السحابي في مسألة إدغام النون في الواو من (ن والقلم) أن صاحب التعريف ذكر له وجه الإظهار فقط وكذلك صاحب تفصيل العقد، ولكن للأزرق وجها آخر هو الإدغام يُقرأ به أيضا لكن يُقدّم الإظهار، وذكر الداني الوجهين معا في التيسير،

وذكر صاحب الدرر الوجهين أيضا، وقال المارغني: (والوجهان مقروء بهما لورش والمقدّم الإظهار) .

فهذه مسائل جرى العمل بها واتصلت أسانيدها الصحيحة، فلا أدري ما فائدة هذا النوع من التحرير الذي يمنع أو يجيز ما منعه صاحب الاختيار أو أجازه، ويقف ضد إرادة صاحب الاختيار.

فابن بري كان ممن لا يرون تحرير (سوءات) كما فعل ابن الجزري والمشارقة، فإنه نُقل عن المغاربة ومنهم العلامة ابن القاضي أنه لا تحرير في (سوءات) وأن الأوجه كلها فيها جائزة، فاستثناؤها يعني القراءة بقصر الواو مع القصر والتوسط في البدل، وعدم استثنائها يعني التوسط في الواو مع القصر والتوسط في البدل، تقرؤها كقراءة (موئلا) و(الموؤودة).

قال أصحاب الدليل الأوفق: (والمقروء به عندنا هو عدم الاستثناء)، أي المقدّم أداء، لأنه طريق الداني في التيسير.

أما الشاطبي في الحرز فقال:

وفي واو سوءات خلاف لورشهم وعن كل الموءودة اقصر وموئلا

ومعنى البيت أن في كلمة " سوءات " خلاف عن ورش كيفما وقعت، وذكر في غيث النفع أن بعض شرّاح الشاطبية قد ضربوا ثلاثة الواو في ثلاثة الهمزة فصارت في كلمة "سوءات " تسعة أوجه: قصر الواو مع ثلاثة البدل وتوسطّها مع ثلاثة البدل وإشباعها مع ثلاثة البدل، فالأصل التوسط والإشباع في الواو، والاستثناء هو القصر في الواو، فهكذا فهموا معنى الخلاف .

ثم قال: (والصواب أنه لا يجوز منها إلا أربعة فقط، وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، والرابع التوسط فيهما، لأن كل من له في حرف اللين الإشباع يستثني "سوءات" وكلّ من وسّطه له في مذهب "ءامنوا" التوسط).[1]

هذه هي الشروح والتحريرات التي ظهرت بعد ابن الجزري، والتي لم تكن قبله أبدا، ذكر العلامة السمين الحلبي في شرحه المعروف " العقد النضيد في شرح القصيد ": (وإذا ضممت الخلاف في واو " سوءات " إلى هذا الخلاف الذي في الألف جاء فيها تسعة أوجه، بيانها أن في الواو خلافا، وهو وجود المدّ وعدمه، وإذا وجد فإما مشبع وإما متوسط، كما تقدّم تحريره ونقله عن الأئمة، وقد سبق لك، وأما بعد الهمز ففيه ثلاثة أوجه، تضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، وقلّ من يتقن ذلك ويستخرجه من نظم القصيدة) .

قلت: وهذا هو الاختيار الصحيح، وبهذا لا زال المغاربة يقرؤون، قال الشيخ البوجليلي وهو أقرب مَن وصلتنا أسانيدهم وكتبهم: (وقوله تعالى " سوءات " حيثما كان بلفظ الجمع للأزرق فيه تسعة أوجه بتفريع الهمزة على الواو بأن يؤتى في الواو بالتوسط وهو المقدّم في الأداء وفي الهمزة ثلاثة التوسط كذلك فالإشباع فالطبيعي، ثم الإشباع في الواو والثلاثة في الهمزة، ثم الحذف أي عدم الطبيعي والثلاثة في الهمزة) .[2]

وقال صاحب أنوار التعريف: (وأما " سوءة " فقد رويته بأوجه التسعة القائمة من ضرب أوجه إشباع مدّ الواو وتوسطه وقصره في أوجه توسط حرف المدّ بعد الهمز وإشباعه وقصره) .[3]

وقال السملالي: (واعلم أن ما ذكر المصنف من الخلاف في سوءات إنما ذلك في الواو خاصة، وأما الألف الذي بعد الهمزة فهو مثل آدم وآمن وآل وقد تقدّم فيه ثلاثة أقوال، قال المهدوي: ويُتصوّر في سوءاتهما وشبهه تسعة أوجه) .[1]

---

[1] سالم الزهراني، دراسة وتحقيق لكتاب غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن الصفاقسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1426 هـ، الجزء 2، ص 614 .

[2] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 162 .

[3] العلامة الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

وقال العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع: (هل الخلاف في واو سوءات المد والتوسط والقصر فيأتي فيه تسعة أوجه، أو الخلاف التوسيط والقصر فيأتي فيه أربعة أوجه كما ذكره ابن الجزري ؟

وجوابه أن الخلاف في واو سوءات إنما هو ظرف الأصل فيه، فيشبع أو يوسّط أو استثناؤه فيُقصر) .[2]

أما في طرق طيبة النشر، فكما نعلم أن مذهب أصحاب القصر واضح، ومذهب أصحاب المد في شيء فقط واضح، وكل من روى الإشباع في مدّ اللين يستثني باب سوءات، وعليه يكون الاختلاف كما يلي: [3]

الأول: قصر مد اللين ومدّ البدل معا.

من التذكرة والإرشاد وقراءة الداني على أبي الحسن وأحد وجهي تلخيص العبارات وأحد الأربعة في الشاطبية على أنها مستثناة.

الثاني: قصر الواو مع توسط البدل.

وهو الثاني في الشاطبية على أنها مستثناة، والثاني في تلخيص العبارات.

الثالث: قصر الواو مع طول البدل.

وهو الثالث في الشاطبية على أنها مستثناة، ومن التبصرة والهداية والكافي والعنوان والتجريد والكامل والمجتبى وطريق أبي معشر.

الرابع: توسطهما.

من الشاطبية على أنها غير مستثناة، وكذا التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح.

---

[1] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 131 .

[2] عبد الرحمن بن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، الجزء 2، المغرب، الطبعة 1، 2007، ص 254 .

[3] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

والصحيح أن في (سوءات) تسعة أوجه، كما نقله العلامة عبد الهادي حميتو عن العلامة ابن المجراد في قوله: (فإذا جمع ما لورش في ألف سوءات وواوها من الخلاف تصور للقاريء في ذلك تسعة أوجه: مدهما معا، وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما).

وهذا يعني أن أوجه سوءات هي:

قصر الواو مع قصر البدل أو توسطه أو طوله.

توسط الواو مع قصر البدل أو توسطه أو طوله.

إشباع الواو مع قصر البدل أو توسطه أو طوله.

المبحث الثالث: اختلافهم في عين (كهيعص) و(عسق).

الخلاف في المسألة إنما هو في مدّ حرف اللين من حرف عين في الكلمتين المذكورتين، وهو على ثلاثة أقسام: الإشباع والتوسط والقصر.

سكت الداني رحمه الله عن المسألة في كتاب التيسير ولم أجدها في النسخة التي بحوزتي من كتاب التعريف، وقد ذكر الوجهين معا: التوسط والإشباع في كتاب جامع البيان ووصفهما بالجيدين، فنقرأ له من كتاب التيسير والتعريف بالوجهين بالتوسط والإشباع .

وذكر ابن بري في الدرر الوجهين أيضا فقال:

ومُـــدّ للســـاكن فـــي الفـــواتح ومـــدُّ عـــين عنـــد كُـــلٍّ راجـــحْ

قال صاحب النجوم الطوالع: (فيستفاد من كلام الناظم وجهان فقط في عين لجميع القراء: أحدهما راجح وهو الإشباع، والآخر مرجوح وهو التوسط) .[1]

وعبارة راجح ومرجوح لا تعني أن الوجه المرجوح ضعيف أو لا يقرأ به .

قال صاحب إبراز المنافع: (وقد أشار الناظم أن الإشباع هو الراجح على التوسط، ومراده بالراجح هنا الأقيس أي الأقوى قياسا، ولا يعني ذلك أن المرجوح ضعيف من

[1] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

جهة الرواية، بل هما صحيحان جيدان لقول الداني في جامع البيان: والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيدان، والأول أقيس) .[1]

وقد ذهب المنتوري رحمه الله نقلا عن شيخه القيجاطي رحمه الله إلى أن الخلاف يدور بين التوسط والقصر وردّ المحققون هذا القول لمجانبته الصواب، ولأن جميع من رووا عن الداني ومنهم الشاطبي وابن الجزري قد رووا الطول والتوسط فقط، حتى أننا سنرى في طرق طيبة النشر أن من روى وجه القصر هو راو واحد وهو ابن شريح رحمه الله في الكافي وهو انفراد منه كما ذكر ابن الجزري وهو صحيح مقروء به .

و الشاطبي رحمه الله قد روى الوجهين أيضا في (عين) حيث قال:

ومُــدّ لــه عنــد الفــواتح مشــبعا وفي عـين الوجهـان والطـول فُضِّـلا

ذكر شيخنا عبد الفتاح القاضي رحمه الله أن في عين الوجهان: (وهما المد المشبع المقدّر بست حركات والتوسط المقدّر بأربع حركات، ثم ذكر أن علماء القراءة فضّلوا الطول وهو المدّ المشبع على التوسط والوجهان جائزان لجميع القراء) .[2]

أما في طرق طيبة النشر فالخلاف ينقسم بين الطول والتوسط والقصر :

فالإشباع مذهب صاحب الهداية والتجريد وهو أحد وجهي الشاطبية والكامل والداني عن ابن خاقان وأبي الفتح .

والتوسط مذهب أبي معشر وصاحب التبصرة والكافي والعنوان والتذكرة والإرشاد وتلخيص العبارات والمجتبى، وهو الثاني في الشاطبية والكامل، وهي رواية الداني عن أبي الحسن والثانية عن ابن خاقان وأبي الفتح .

وأما القصر فقد انفرد به صاحب الكافي كما ذكر في النشر.[3]

أما العلامة الضباع رحمه الله فقد ذكر أن المسألة لم تكن في التجريد ولا في التلخيص (فالقياس إذن أن يؤخذ لهما بالأوجه الثلاثة) .[1]

---

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

[2] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

[3] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

ثم استدرك متبعا منهج الأزميري الذي أخذ لصاحب التجريد بالتوسط والطول قياسا على مذهبه في اللين المهموز، وقد ذكرنا سابقا أن منهج النشر هو التوسط والطول في اللين المهموز لصاحب التجريد، وأن عبارة النشر تقتضي الإشباع فقط، ولهذا جاء الاختلاف بين المحررين في قياسهم مدّ (عين) على مدّ اللين المهموز .

أما ابن بليمة رحمه الله فمذهبه في (شيء) التوسط، وعليه يؤخذ له بالتوسط في (عين) من عبارته في التلخيص: (ولا خلاف بينهم في تمكين العين من (كهيعص) و(حم . عسق) .[2]

أما صاحب الكامل فلم يذكر المسألة في كتابه، وأخذ له المحررون بالوجهين: الطول والتوسط، قياسا على مذهب جمهور الرواة عن ورش، وألحق الضباع مذهب أبي معشر بمذهب الهذلي، فله الوجهان حينئذ، لكن صاحب السبيل الأوثق – كما بيّنا أعلاه – اختار الاعتماد على مذهب صاحب المفيد للحضرمي إذ أنه يروي القراءات من طريق أبي معشر، فاختار له التوسط فقط .

قاعدة: قال ابن الباذش في الإقناع: ولا أعلم أحدا ترك مدّ (عين) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئا)، ومدّه لـ (شيء) يوجب مدّه لـ (عين)) .

ويُستثنى من هذه القاعدة صاحب الكافي كما ذكرنا سابقا، والقراءة سنة متبعة .

والمدّ في عبارة ابن الباذش ضدّ القصر، يعني أنه لا أحد ترك المدّ سواء توسطا أو طولا.

والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

---

[1] محمد علي الضبّاع، المطلوب، مرجع سبق ذكره، ص 520 .

[2] الحسن ابن بليمة، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، دار القبلة، السعودية، الطبعة 1، 1988، ص 24 .

الفصل الرابع: الاختلاف بين الكتب الخمسة في أحكام الهمز.

سنذكر في هذا الفصل إن شاء الله أحكام الهمزتين المختلفتين من كلمة ومن كلمتين وبعض أحكام الهمز الخاصة بكلمات محددة.

المبحث الأول: الهمزتان المختلفتان من كلمة:

ولا تأتي الأولى إلا مفتوحة، أما الثانية فمضمومة أو مكسورة، وقد اتفقوا جميعا على تحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

ففي تحبير التيسير: (فإذا اختلفتا بالفتح والكسر نحو قوله تعالى (أئذا كنّا ترابا) و(أئنّا لفي (و(أإله) و(أئنّ لنا) وشبهه، فالحرميان وأبو جعفر وأبو عمرو ورويس يسهّلون الثانية .. وإذا اختلفتا بالفتح والضمّ وذلك في ثلاثة مواضع، في آل عمران (قل أؤنبّئكم) وفي ص (أأنزل عليه) وفي القمر (أألقي الذكر عليه) فالحرميان وأبو جعفر وأبو عمرو ورويس يسهّلون الثانية).[1]

وتُقرأ كلمة (أَأُشهدوا) بالزخرف بهمزتين لنافع وتُقرأ لغيره (أَشَهِدُوا)، فيكون لورش تحقيق الأولى وتسهيل الثانية كما في الأمثلة الثلاثة السابقة .

وفي الشاطبية قال الناظم:

وتسهيل أخرى همزتين بكلمة سما وبذات الفتح خلف لتجملا

(أخبر رحمه الله أنّ الهمزة الأخيرة من الأنواع الثلاثة من الهمزتين من كلمة وهي المفتوحتان والمكسورة بعد فتح والمضمومة بعد فتح تسهّل بين بين للمشار إليهم بِ (سما) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو) .[2]

[1] محمد بن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 1983، ص 52 .

[2] إيهاب فكري، مرجع سبق ذكره، ص 73 .

وفي الدرر اللوامع قال الناظم:

فنـــافعٌ ســـهّل أخـــرى الهمـــزتين بكلمـــة فهْـــي بـــذاك بـــين بـــين

قال صاحب النجوم الطوالع: (فأخبر أنّ نافعا من روايتي قالون وورش سهّل أخرى الهمزتين في كلمة أي الآخرة منهما وهي الثانية، وظاهره سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وهو كذلك، وأما الأولى فلا تكون إلا مفتوحة) .[1]

أما في طرق نافع العشرة فذكر الحافظ الداني في كتاب التعريف: (كان ورش يسهّل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ولا يدخل بينهما ألفا، وسواء كانت المسهّلة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو قوله أأنذرتهم، و"أأنتم أعلم" و"أئمة" و"أئذا متنا" و"قل أؤنبئكم" و"أأنزل عليه" و"أأُشهدوا" و"أألقي").[2]

أما ابن الجزري رحمه الله فذكر في تقريب النشر في الهمزتين من كلمة (والضّرب الثاني أن تكون الثانية مكسورة نحو (أئنكم لتأتون) و(أئذا ما مت) و(أإله مع الله) فسهّل الثانية منهما بين بين نافع ..).[3]

والضّرب الثالث أن تكون الثانية مضمومة ووردت في ثلاثة مواضع متفق عليها –وهي التي ذكرناها سابقا– وواحد مختلف فيه – وهو كلمة أأشهدوا في سورة الزخرف–... فسهّل الثانية منها نافع (أي المواضع المتفق عليها)... والموضع المختلف فيه قرأه نافع وأبو جعفر بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مضمومة بين بين مع إسكان الشين .[4]

فكلّهم يسهّل الهمزة الثانية من كلمة سواء كانت مفتوحة أو مضومة أو مكسورة، دون أن ننسى وجه الإبدال في المفتوحة الذي سنذكره إن شاء الله في مبحث مستقلّ،

---

[1] إبراهيم المارغيني، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[3] محمد بن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2002، ص 57.

[4] محمد بن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 61/60 .

أما كلمة (أأشهدوا) بالزخرف فإنها لا تُذكر في الأصول نظرا لاختلاف القراء في قراءتها كما ذكرنا.

*** اختلافهم في كلمة أئمة:**

كلمة (أئمة) هي الكلمة الوحيدة التي همزتاها معا أصليتان وليست الأولى همزة استفهام، وهي الكلمة الوحيدة التي ورد فيها خلاف بين القراء حيث أضاف بعضهم وجها آخر غير التسهيل وهو إبدالها ياء خالصة .

أما في كتاب التيسير فلم يذكر سوى التسهيل (وهو معنى قول صاحب التيسير والتذكرة: بياء مختلسة الكسر) [1] أما الشاطبي فقد ذكر وجه التسهيل في أئمة ثم ذكر وجه الإبدال للنحاة:

وآئمة بالخلف قد مدّ وحده وسهّل سما وصفا وفي النحو أبدلا

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي: (وقوله في النحو أبدلا، بيان لمذهب بعض النحاة وهو إبدال الهمزة الثانية ياء محضة، وهذا الوجه وإن ورد عن أهل (سما) أيضا ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يُلتفت إليه ولا يُقرأ به) .[2]

وهذا يعني أنه قد ذكره على سبيل التبرّع لا رواية، لأنّه شاع عند النحاة وجه الإبدال، ونحن نتّبع الرواية لا اختيار النحاة .

ووافق صاحب الدرر اللوامع التيسير والحرز، قال شيخنا المارغني: ومكسورة بعد مفتوحة وذلك في تسعة ألفاظ: أإذا، أإله، أئنكم، أئنك، أئنّ لنا أجرا، أئن ذكّرتم، أئمة، أئفكا) .[3]

فهذه هي المواضع التي جاءت فيها الهمزة الثانية مكسورة بعد همزة مفتوحة وليس فيها إلا التسهيل في الهمزة الثانية.

---

[1] علي محمد الضباع، المطلوب، مرجع سبق ذكره، ص 523 .

[2] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

[3] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

وعلى منهجه في التيسير سار الحافظ الداني في كتاب التعريف فلم يذكر الخلاف في أئمة بل ذكرها في الأمثلة التي ذكرنا سابقا والتي حُكمها التسهيل في الهمزة الثانية المكسورة، وهو الوجه المذكور في كتاب (هداية اللطيف إلى طرق نافع العشرة من كتاب التعريف).

فيقع الخلاف إذن في طرق ابن الجزري في طيبة النشر على خلاف بينها في كتابه النشر في القراءات العشر، قال العلامة الضباع في المطلوب: (اختلف أهل الأداء عن الأزرق في ثانية همزتي هذه الكلمة حيث وقعت، فالجمهور على أنها تُجعل بين بين) .[1]

وفصّل صاحب السبيل الأوثق في المقصودين بمذهب الجمهور فذكر أنه: (مذهب الداني والشاطبي وصاحب التبصرة والإرشاد والتذكرة وتلخيص العبارات والعنوان والتجريد والكامل والمجتبى وأبي معشر).[2]

وفي كتاب التبصرة خلاف بين المتأخرين، فمنهم من أخذ بوجه التسهيل عملا بظاهر التبصرة كابن الجزري، ومنهم من أخذ بوجه الإبدال عملا بظاهر كتاب الرعاية وكتاب الكشف كالجعبري والمنتوري وشيخه القيجاطي، ولكنّ الصحيح هو اتباع كتاب التبصرة لأنه هو مصدر ابن الجزري في قراءته التي أسندها إلى مكّي القيسي، لأن كتاب الرعاية هو كتاب دراية، وكتاب الكشف هو كتاب توجيه وتعليل للقراءات، أما الكتاب الذي نقرأ به من طريق طيبة النشر فهو كتاب التبصرة، وابن الجزري لم يعتمد عليهما كمصدر لهذا الحكم في كتابه النشر، وإنما أشار إلى أنه مذهب النحاة عند مكي والداني وغيرهما.

وأما الذين أبدلوها ياء خالصة – حسب صاحب السبيل الأوثق - فهم ابن شريح في الكافي والمهدوي في الهداية، لكن العلامة الضباع ذكر أنّ صاحب الهداية قد روى التسهيل عملا بما جاء في النشر، وعلّل صاحب السبيل الأوثق اختياره بأنّه الموجود في شرح الهداية حيث قال الشيخ المهدوي: (فإبدالهم إياها ياء دليل على صحة ما ذهب

[1] علي محمد الضباع، مرجع سبق ذكره، ص 523 .

[2] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

إليه من سهّلها بإبدالها ياء)، [1] وهو الذي ذكره عنه المنتوري أيضا خلافا لظاهر النشر، والله أعلم .

وقد ذكر الحصري - وهو من شيوخ المدرسة القيروانية - في رائيته:

ولابـــدّ مـــن إبـــدالها فـــي أئمـــة فصـحوك إن الجـاهلين لَفـي سُـكْر

وقد ذكر الأستاذ بشير أحمد دعبس (وقال أبو عمرو الداني في جامعه بأن الإبدال ياء هـو مـذهب النحـاة، وكـذا الشـاطبية وغايـة أبي العـلاء والتبصـرة، والوجهـان صحيحان عـنهم، وبهمـا قـرأ الإمـام ابـن الجـزري، والـذي يقـدّم هـو التسـهيل بـين بـين لأن هـذا هـو مذهبهم في الهمزة الثانية المكسورة بعد همزة الاستفهام، كما أن هو الأكثر رواية عنهم إذ عليه الجمهور، وأيضا لأن ابن الجزري قدّمه في الذكر على الإبدال بقوله:

أئمـــة ســـهّل أو أبـــدل حـــط غنـــى حـــــرم ومـــــد لاح بـــــالخلف ثنـــــا

فتقديمه في الذكر مشعر بتقديمه في الرتبة) .[2]

والسؤال المطروح: ماذا يقصد الأستاذ دعبس بقوله (والوجهان صحيحان عنهم) هل يقصد الداني والشاطبي ومكّي القيسي؟

وقد ذكر العلامة الضبّاع أن الداني والشاطبي إنّما أشاروا أنّ إبدالها ياء هو مذهب النحاة وليس في كلامهم ما يدلّ على أنهم قرؤوا به، وكذلك ذكر صاحب السبيل الأوثق أن الشاطبي اقتصر للداني على وجه التسهيل وجمهور المغاربة عنه، وكذلك فعل ابن الجـزري، أمـا ابـن البـاذش وأبـو بكـر القرطبي والجعبري والمنتـوري وشـيخه القيجـاطي وغيرهم فقـد اقتصـروا لـه على الإبـدال متـأثرين بكلام سـيبويه وعلمـاء اللغـة، فضـعّفوا وجه التسهيل المتواتر بالنص لأن أهل اللغة ضعّفوه !!

وهؤلاء العلماء هم من اختاروا -أيضا- وجه الإبدال لمكّي في التبصرة كما ذكرنا آنفا عملا بظاهر كتابي الرعاية والكشف، والصحيح هو أن مذهب الداني ومكّي والشاطبي هو

[1] أبو العباس المهدوي، شرح الهداية، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، السعودية، ص 327 .
[2] بشير أحمد أحمد دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 300 .

التسهيل، وذِكْرُهُم أن الإبدال مذهب النحاة لا يعني أنهم قرؤوا به، فعبارات الداني ومكّي واضحة وكلام الشاطبي وشرّاح الشاطبية واضح، وقد ذكرنا كلام الشيخ عبد الفتاح القاضي سابقا، كما أن عبارة النشر واضحة: (وأشار إليه أبو محمد مكي والداني في جامع البيان والحافظ أبو العلاء والشاطبي وغيرهم أنه مذهب النحاة)، فهم أشاروا فقط لمذهب النحاة فلا يعني هذا أنه وجه ثان مقروء به لهم، والله أعلم .

فلو أنهم ذكروا أنه مذهب النحاة وأنهم قرؤوا به لتغيّر الأمر، لكنهم اكتفوا بذكر مذهب النحاة وهذا كلام لا يفهمه إلا من علم الخلاف الذي كان بين القراء والنحاة حول القراءات القرآنية.

وقد اختار المنتوري في شرحه للدرر اللوامع وجه الإبدال نقلا عن شيخه القيجاطي فخالف مذهب الجمهور في ذلك، قال: (وكان شيخنا القيجاطي يأخذ من طريق الداني في أئمة لنافع بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التحقيق من طريق الداني بالإبدال وهو قد نصّ على التسهيل بين بين وأخبر أنه مذهب القراء؟ فقال لي: نصوص المتقدمين من القراء في " أئمة " محتملة، فينبغي أن تُحمل على الإبدال كما حملها كثير من المتأخرين، لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين) .

قلت: وهذا خلاف الصحيح المشهور عن أهل الأداء، قال العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع: (وبالتسهيل بين بين الأخذ عندنا بفاس، كما نص عيله الداني وغيره، وهو المأثور عن أهل الأداء، وإن كان ليس بقياس، وما لقياس في القراءة مدخل).

المبحث الثاني: الهمزتان المختلفتان من كلمتين.

اتفقت الكتب الخمسة في هذا الباب إلا في مسألة واحدة جرى فيها الخلاف، وبجمع الخلاف يصير اتفاقا، فالهمزتان المختلفتان من كلمتين تكون على خمسة أضرب: الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، الأولى مضمومة والثانية مكسورة، والخلاف يكون في هذه الأخيرة .

قال الحافظ في التيسير: (فإذا اختلفتا على أي حال كان ... فالحرميان وأبو عمرو يسهّلان الثانية، والباقون يحققونهما معا).[1]

فهذا يدلّ على أن ورشا عن نافع يسهّل الثانية، ولكن التسهيل هنا فيه تفصيل، فإذا كانت الأولى مفتوحة والثانية منهما مضمومة أو مكسورة فتُسهّل بين بين، وإذا كانت الثانية منهما مفتوحة والأولى مضمومة فتبدل واوا، أما إذا كانت الثانية مكسورة فتبدل ياء، قال الحافظ: (وحكم تسهيل الهمزة في البابين هو أن تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، ما لم تنفتح وينكسر ما قبلها أو ينضم فإنها تُبدل مع الكسرة ياء ومع الضمة واوا وتحرّكان بالفتح) .[2]

فإذا كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة ففيها وجهان: (والمكسورة المضموم ما قبلها تسهّل على وجهين: تُبدل واوا مكسورة على حركة ما قبلها، وتُجعل بين الهمزة والياء على حركتها، والأول مذهب القراء وهو آثر، والثاني مذهب النحويين وهو أقيس، وبالله التوفيق) .[3]

فهنا عبارات الداني واضحة، فقد ذكر بصراحة الوجهين معا وأنه قرأ بهما معا، فعن وجه الإبدال قال في جامع البيان: (وبذلك قرأت على أكثر شيوخي) قال: (وهذا مذهب أكثر أهل الأداء) وهو الأكثر في النّقل، وبالتسهيل قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد قال: (وهو أوجه في القياس) .[4]

أما في الشاطبية فقد ذكر الناظم:

وتسهيل الاخرى في اختلافهما سما ... تفيء إلى مع جاء أمة انزلا

نشاء أصبنا والسماء أو ائتنا ... فنوعان قل كاليا وكالواو سهّلا

ونوعان منها أبدلا منهما وقل ... يشاء إلى كالياء أقيس معدلا

[1] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 165 .

[2] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 166 .

[3] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 166 .

[4] أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

وعــن أكثــر القــراء تبــدل واوهــا وكــلٌّ بهمــز الكــلّ يبــدا مفصّــلا

فالذين قرؤوا بالتسهيل في الثانية هما المشار إليهم بـ (سما) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو، (والمراد بالتسهيل هنا مطلق التغيير فيدخل فيه الإبدال والتسهيل بين بين) .[1]

وقد وافق الشاطبي ما في التيسير، فذكر الصورتين اللتين تسهّل فيهما الهمزة الثانية بين بين، والصورتين اللتين تُبدل فيهما واوا أو ياء، ثم ذكر الصورة الخامسة حيث تلتقي همزتان الأولى مضمومة والثانية مكسورة (ولهذه الصورة وجهان هما: إبدال الهمزة الثانية واوا مكسورة، وتسهيل الهمزة الثانية بين بين أي بين الهمزة والياء، والتسهيل أقرب للقياس من الإبدال، والوجهان صحيحان رواية).[2]

فالذي نستفيده من كلام الشارح أن الوجهين في الصورة الخامسة صحيحان مقروء بهما من طريق الشاطبية، وقد وافق الشاطبي ما جاء في التيسير.

أما في الدرر اللوامع فقد ذكر الناظم المسألة بشيء من التفصيل والوضوح:

ثــــم إذا اختلفتـــــا وانفتحـــــتْ أولاهمـــا فـــإن الاخـــرى سُـــهّلت

كاليـــا وكـــالواو ومهمـــا وقعـــتْ مفتوحـــة يـــاء وواوا أُبـــدلتْ

وإن أتـــت بالكســـر بعـــد الضـــمّ فـــالخُلف فيهـــا بـــين أهـــل العلـــم

فمـــذهب الأخفـــش والقـــرّاء إبـــــدالها واوا لـــــدى الأداء

ومـــذهب الخليـــل ثـــم ســـيبويه تســـهيلها كاليـــاء والـــبعض عليـــه

قال صاحب النجوم الطوالع: (فأخبر أن الهمزتين إذا اختلفتا في الحركة وانفتحت أولاهما فإن الأخرى وهي الثانية تسهّل كالياء يعني بينها وبين الياء إن كانت مكسورة، وكالواو يعني بينها وبين الواو إن كانت مضمومة، فهذا حكم النوع الأول والثاني من أنواع المختلفتين .

[1] محمد خالد منصور ومن معه، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

[2] محمد خالد منصور ومن معه، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

ثم أشار إلى حكم النوع الثالث والرابع بقوله (ومهما وقعت) البيت، فأخبر أن الهمزة الثانية وهي التي عبّر عنها قبل (بالأخرى) مهما وقعت مفتوحة فإنها تُبدل واوا إن كانت الأولى مضمومة، وتبدل ياء إن كانت الأولى مكسورة) .[1]

هذا فيما يخص الصور الأربع الأولى فقد وافق فيها ابن بري ما جاء في التيسير والشاطبية، وسيفعل مثل ذلك في الصورة الخامسة: (ثم أشار إلى حكم النوع الخامس بقوله (وإن أتت بالكسر) إلى آخر الأبيات الثلاثة، فأخبر أن الثانية إذا أتت مكسورة بعد مضمومة ففيها خلاف بين أهل العلم بالقراءة والنحو، فمذهب الأخفش وهو سعيد بن مسعدة النحوي ومذهب القراء يعني أكثرهم لا كلهم ... تُبدل واوا مكسورة، ومذهب إمامي النحاة الخليل وسيبويه والبعض من القراء أنها تسهّل كالياء أي بينها وبين الياء).[2]

وقد أشار الشارح إلى نقطة مهمة وهي قوله: ومذهب إمامي النحاة والبعض من القراء، فهذا دليل على أن مذهب القراء وافق مذهب النحاة، وإلا فإن النحاة إذا خالفوا القراءة الصحيحة فلا يُؤخذ بمذهبهم، فالقراءة سنة متّبعة، ولا ينبغي ترك ما رُوي وثبت أداء إذا ثبت عند النحاة أنه غير مشهور في العربية، قال الشارح: (وجميع هذه الأحكام التي ذكرها في الأنواع الخمسة مقروء بها) وذكر أن الوجه المقدّم أداء هو الإبدال لكونه مذهب أكثر أهل الأداء وأقوى في الرواية من التسهيل وإن كان التسهيل هو الأوجه في القياس كما ذكره الداني .

وفي كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لم يذكر الحافظ إلا الهمزتين المتفقتين إلا أن صاحب أنوار التعريف ذكر الهمزتين من كلمتين: (وأما إذا اختلفتا فكلهم مطبقون على ما في الدرر)[3] أي أن جميع القراء في طرق نافع العشرة ومنهم ورش من طريق الأزرق يقرؤون الهمزتين المختلفتين من كلمتين كما جاء في الدرر اللوامع، وقد فصّلنا ذلك بشرح العلامة المارغني في النجوم الطوالع .

---

[1] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

[2] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

[3] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

هذا وقد ذكر صاحب أنوار التعريف اختياره في الصورة الخامسة فقال: (إلا أن مذهب الخليل وسيبويه لم آخذ به في المكسورة بعد المضمومة) [1] فهو اختار مذهب جمهور أهل الأداء وهو الإبدال ولم يأخذ بمذهب البعض منهم وهو مذهب النحاة الخليل وسيبويه وهو التسهيل، وهو اختيار من الشيخ إذ أنّه صرّح من قبل أن الوجهين صحيحان يقرأ بهما أهل الأداء بناء على ما جاء في الدرر اللوامع، وكذلك يفعل المغاربة فهم يختارون وجه إبدالها واوا وهو المقدّم عندهم .

أما في طرق طيبة النشر فقد اتفق أصحاب الكتب التي أسند إليها ابن الجزري طريق الأزرق في باب الهمزتين المختلفتين من كلمتين في الأنواع الأربعة الأولى حسب الترتيب الذي رتّبنا سابقا، واختلفوا في الصورة الخامسة.

ذكر الأستاذ بشير دعبس في كتابه اختلاف وجوه طرق النشر تفصيل طرق النشر في الأنواع الخمسة، فإذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، أو الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة (فروى الإمام ابن الجزري تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين في هذين القسمين للمدنيين وابن كثير وأبي عمرو ورويس من جميع طرقهم).[2]

أما إذا كانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، أو الأولى مكسورة والثانية مفتوحة (فحقّقوا الأولى فيهما وأبدلوا الثانية منهما واوا بعد الضم وياء بعد الكسر).[3]

ثم ذكر اختلافهم في الصورة الخامسة أي إذا كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة، وقد ذكر العلامة الضباع مصطلحي (قديما وحديثا) قال: (فذهب بعضهم إلى أنها تُبدل واوا خالصة وهو مذهب جمهور القراء قديما ... وذهب بعضهم إلى أنها تُجعل بين الهمزة والياء وهو مذهب جمهور القراء حديثا).[4]

---

[1] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

[2] بشير دعبش، مرجع سبق ذكره، ص 308.

[3] بشير دعبش، مرجع سبق ذكره، ص 308 .

[4] علي محمد الضباع، الإمتاع بمؤلفات الضباع الجزء 3، مرجع سبق ذكره، ص 528 .

فأما الذين رووا وجه الإبدال فهم: (أحد وجهي الداني والشاطبي وصاحب التذكرة والإرشاد والكافي وتلخيص العبارات والتجريد وبه قرأ الداني على شيوخه الثلاثة وابن الفحّام على ابن النفيس).[1]

أما الذين رووا وجه التسهيل فهم: (صاحب التبصرة والهداية والعنوان والكامل والمجتبى وأبي معشر، وهو الثاني من طريق الشاطبي وصاحب التذكرة والإرشاد والكافي وتلخيص العبارات، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وابن الفحّام على عبد الباقي) .[2]

أما العلامة الضباع فقد قال: (وسكت في النشر عن مذهب الهذلي وأبي معشر والطرسوسي وأبي الطيب، ويظهر من أقوال الأزميري والمتولي إجراء الوجهين للأولين، والتسهيل للأخيرين).[3]

فأما ذكره التسهيل لمذهب صاحب المجتبى فلأنه كمذهب صاحب العنوان وهكذا يصنع المحررون إذا سكت صاحب النشر عن مذهب صاحب المجتبى فيلحقونه بمذهب تلميذه صاحب العنوان.

وذكر التسهيل لصاحب الإرشاد، وقد ذكرنا أن صاحب السبيل الأوثق قد نقل الوجهين عنه نقلا عن كتاب الإرشاد .

ثم ذكر الوجهين معا للهذلي وأبي معشر، وإنما هذا صنيع المحررين إن كانت الأقوال غير متوفرة في مذهب الهذلي ألحقوا مذهبه بمذهب جمهور المغاربة لأنه منهم، أما مذهب أبي معشر فإنهم إن سكت صاحب النشر ولم يجدوا في كتب المحققين ما يشير إلى مذهبه ألحقوا مذهبه بمذهب الهذلي لأن طريق أبي معشر في النشر لا يشاركه فيه سوى الإمام الهذلي، وكتاب سوق العروس لأبي معشر مفقود لا يمكن الرجوع إليه.

فعلى هذا اختار الضباع نقلا عن الأزميري والمتولي الوجهين للهذلي وأبي معشر كمذهب المغاربة، والصحيح ما ذكره صاحب السبيل الأوثق، ولاختيار الضباع نقلا عن

---

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 74 .

[2] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 75 .

[3] علي محمد الضباع، الإمتاع بمؤلفات الضباع الجزء 3، مرجع سبق ذكره، ص 528 .

الأزميري والمتولي سبب يذكره الشيخ إيهاب فكري فيقول: (فانظر مدى التفاوت وما يترتب عليه من اختلاف الأوجه التي خرّجها لهم المحررون، والسؤال المهم الآن هو: ما أهم سبب لوقوع هذه الأخطاء ؟

أهم سبب هو العزو إلى كتب لم تكن متوفرة لدى المحررين وهذا العزو يقع إما بغلبة الظن أو أخذا من عبارات مجملة للإمام ابن الجزري في النشر، فكتاب الكامل لم يكن عند الإمام الأزميري والإمام المتولي، وتبعهم مَن بعدهم على ما حرروه، وهذا واضح من أخذهم مدّ التعظيم لكل أصحاب القصر من الكامل مع مخالفته لنصّ الكامل، لأنهم لم يراجعوا ما فيه، وحيث إن أكثر اعتماد من يحررون على الطيبة على مؤلفات الإمام الأزميري فستجد خلافات كثيرة في تحريراتهم لما في الكامل.

وعليه فيجب ألاّ نعزو لكتاب من الكتب إلا بيقين، وإنما يحصل هذا اليقين بطريقين هما:

- أن نُطلع أنفسنا على ما في هذه الكتب.
- أو أن ننقل عمن اطلع على ما فيها من الأئمة كابن الجزري وغيره).[1]

وهذا السبب ذكره الإمام الضباع في تحريره لطرق الأزرق في كتابه (المطلوب) حيث قال عن كتاب الكامل: (ولم يكن هذا الكتاب عندي حتى أفتّش وأذكر ما هو الحق).[2]

وكمثال: الاعتماد على شرح المنتوري للدرر اللوامع فهو قد اطّلع على كثير من كتب الحافظ الداني التي هي في حكم المفقود، ونقل الأحكام التي فيها في شرحه هذا.

أمافي زماننا هذا فكثير من الكتب محققة مطبوعة والحمد لله إلا أن بعضها صعب المنال والله المستعان.

هذا ولا يمكن أن ننسى جهود المحققين الكبار كالمنصوري والأزميري والمتولي والضباع وغيرهم من المحررين، فقد ذكر الشيخ إيهاب فكري في كتابه (نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة): ثمّ وضّحت أن نقدي لمنهج هؤلاء الفضلاء

[1] إيهاب فكري، تقريب الطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 601 .

[2] علي محمد الضباع، الإمتاع بمؤلفات الضباع الجزء 3، مرجع سبق ذكره، ص 521 .

لا ينقص من قدرهم، فهم مجتهدون مثابون على كل حال، لهم أجران إن أصابوا وأجر واحد إن أخطؤوا وسمّيت هذه الفائدة: رفع الملام عن محرري الطيبة الأعلام، وإنما فعلت ذلك لأنه قد يفهم بعض القراء أن مناقشتي لبعض فضلاء المحررين في بعض ما قرروه فيه انتقاص لهم).[1]

وما ينبغي للقارئ أن يدركه حق الإدراك أنّ الرواية محسومة، وأن هذه التحريرات والبحوث إنما هي داخلة في علم القراءات، والقراء فريقان: متعبّد ومتعلّم، "وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب" لهذا ينبغي عدم الخلط بين مقام الرواية وعلم القراءات الواسع.

المبحث الثالث: اختلافهم في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام.

وهنا همزة الاستفهام الأولى هي همزة قطع، والهمزة الثانية هي همزة وصل، أما باب الهمزتين من كلمة فالهمزتان معا همزتا قطع، واتفق القراء على تحقيق الهمزة الأولى، أما همزة الوصل فلم يحقّقها أحد منهم، واختلفت أقوالهم في كيفية تليينها:

أما في التيسير فقد ذكر العلامة المنتوري رحمه الله قول الداني رحمه الله (وكلّهم سهّل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في نحو قوله تعالى (قل آالذكرين) و(قل آالله) و(آالله خير) ولم يحقّقها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بألف لضعفها، ولأن البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها).[2]

قال الشيخ النحاس (للقراء العشرة وجهان في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ... ففيها الإبدال مع المدّ المشبع، كذا لهم تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، ورجّح الشاطبي الإبدال، وقدّم الداني التسهيل في التيسير، والوجهان جيدان).[3]

---

[1] إيهاب فكري، نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 1، 2013، ص 09 .

[2] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 322 .

[3] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

ويُستنتج من كلام الشيخ النحاس أن للشاطبي الوجهين أيضا، وهو ما سيأتي ذكره إن شاء الله، ولكن قبل ذلك أودّ أن أذكر أن الشيخ محمد يحي شريف قد ذكر في كتابه الإيجاز والبيان أن الوجه الذي ينبغي الأخذ به هو الإبدال فقال:

وأبـــدلن همـــزة وصـــل قولـــه مســـــتفهما آالـــــذكرين نحـــــوه

أي اقرأ بإبدال همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ... للزوم البدل عند ابن خاقان كما ذكر ذلك ابن الجزري في مسألة (آلان)، ولكون هذا الباب من ضمن باب الهمزتين من كلمة الذي أُخذ فيه بالإبدال من طريق ابن خاقان).[1]

وقد ذكرنا في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة والمتفقتين من كلمتين أن الوجه المقدّم في التيسير هو الإبدال حيث ذكر الشيخ في كتابه السبيل الأوثق: (فاتضح أن الإبدال هو من قراءة الداني على ابن خاقان والتسهيل هو من قراءته على أبي الفتح وأبي الحسن جميعا، وعليه يجب إهمال وجه التسهيل من طريق التيسير لأنه ليس من طريق ابن خاقان).[2]

فلذلك اختار هنا وجه الإبدال لأنه المروي عن ابن خاقان وأهمل وجه التسهيل لأنه ليس رواية الداني عن ابن خاقان، والأمر أوسع من ذلك، والله أعلى وأعلم، قال المارغني: (والوجهان صحيحان مقروء بهما نصّ عليهما غير واحد كالداني والشاطبي، والإبدال مقدّم أداء).

وقد ذكرنا سابقا أن الشاطبي ذكر الوجهين معا لكنه قدّم الإبدال، فقال في الحرز:

وإن همـــز وصـــل بـــين لام مســـكّن وهمـــزة الاســـتفهام فامـــدده مبـــدلا

فللكـــل ذا أولـــى ويقصـــره الـــذي يســـهّل عـــن كـــلّ كـــآلان مُـــثّلا

[1] محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

[2] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

فالوجهان: الإبدال والتسهيل في الشاطبية (وهذان الوجهان جائزان لكل القراء وإن وجه الإبدال أولى وأرجح من وجه التسهيل) .[1]

ولم يذكر الحسن ابن بري رحمه الله غير وجه الإبدال في الدرر اللوامع فقال:

فصل وأبدل همز وصل اللام مدّا بُعيد همز الاستفهام

ذكر الشيخ السملالي في شرحه للدرر اللوامع أن الناظم اقتصر على وجه الإبدال لشهرته لكن قالون وورشا (روي عنهما التسهيل في الثانية كسائر المفتوحتين وهو مفهوم من قوله قبل: فنافع سهّل أخرى الهمزتين) .[2]

لكن الشيخ المارغني في النجوم الطوالع رفض هذا التفسير فذكر اختلاف القراء بين وجهي الإبدال والتسهيل ثم قال: (والوجهان جيدان صحيحان مقروء بهما نصّ عليهما غير واحد كالداني والشاطبي والإبدال مقدّم في الأداء، واقتصر الناظم على الإبدال وكان حقّه أن يذكر التسهيل أيضا، لأن الإبدال وإن كان أولى وأرجح من التسهيل كما ذكره الشاطبي لكن أولويته لا تقتضي الاقتصار عليه بل تقتضي تقديمه على التسهيل أداء، ولو قال:

ومدّا ابدل همز وصل اللام أو سهّلن بُعيد الاستفهام

لأفاد الوجهين، ولا يُقال وجه التسهيل يؤخذ من قوله المتقدم: فنافع سهّل أخرى الهمزتين، لأنّا نقول: ذاك إنما هو في همزتي القطع كما تقدّم) .

فسبب عدم قبول المارغيني لتفسير الشيخ السملالي ومن يوافقه أن البيت (فنافع سهّل أخرى الهمزتين) خاص بالهمزتين المفتوحتين وهما معا همزتا قطع، أما هنا فالهمزة الأولى همزة قطع والثانية همزة وصل فلا يُقاس عليها .

[1] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، رجع سبق ذكره، ص 87 .

[2] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 160 .

ومما ذكرنا من أقوال الشاطبي وبعض شرّاح الدرر اللوامع نستنتج أن الوجه المقدّم هو وجه الإبدال، قال الحاج سليمان ميلودي في المختصر الجامع: (وهناك وجه آخر وهو تليين الهمزة أي تسهيلها بين بين، والإبدال أولى وأرجح).[1]

وذكر علماء المغاربة المعاصرون ومنهم مؤلفو كتاب الدليل الأوفق وجهي الإبدال والتسهيل في المسألة وقالوا عن وجه الإبدال: (وهذا الوجه هو المقدّم وبه القراءة عندنا اليوم، وعليه اقتصر ابن بري رحمه الله ... وقد ذكر الشاطبي رحمه الله الوجهين مع تنصيصه على أولوية وجه البدل) .[2]

وقد فسّر الشيخ الخراز في القصد النافع لماذا رجّح القراء وجه الإبدال فقال: (فإن قيل: لِمَ رجّح القراء فيها البدل والقياسُ بين بين ؟

فالجواب: أنه لما كان قياس همز الوصل أن تُحذف لدخول همزة الاستفهام عليها في أكثر الكلام نحو (أطّلع الغيب) سورة مريم، (أفترى على الله كذبا) سورة سبأ، وشبهه، وثبتت هذه هنا فرقا بين الاستفهام والخبر كان إثباتها فرعا، والبدل فيها فرع، فقوبل الفرع بالفرع، كما يقال: التغيير يأنس بالتغيير فرجّح فيها البدل لذلك، والله أعلم) . [3]

فالأصل في همزة الوصل أن تُحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام مثل (أطَّلع) فأصلها (أاِطَّلع)، فثبوتها هنا فرع من الأصل، والقياس هو التسهيل والبدل فرع، فقوبل الفرع بالفرع .

أما الشيخ محمد يحي شريف فله في الوجه المقدّم أداء رأي آخر، فقد ذكر في كتابه إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع أن كلام الشيخ المارغيني صواب لكن تعليله للخطأ فيه نظر (والمتأمل للأقوال يجد أن التسهيل هو الأشهر عند الداني في الرواية، إذ به قرأ على أبي الحسن وأبي الفتح، ولم يذكر الداني أن الإبدال مقدّم في الأداء أو أنّه الأشهر أو الأقيس، بل جعل التسهيل هو الأوجه والأقيس حيث قال في الإيضاح: وهذا

[1] الحاج سليمان ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

[2] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 138 .

[3] محمد الشريشي الخراز، مرجع سبق ذكره، ص 182 .

هو الأوجه عندنا في تسهيل هذه الهمزة، وقال في إيجاز البيان: وهو القياس. قلت: وهذا يدل على أن التسهيل هو أقوى من جهة الرواية والقياس من طريق الداني، وكون الإمام الشاطبي قدّم الإبدال في الأداء لا يعني أنّه المقدّم عند الداني، وعليه نخلص إلى ما يلي :

إن الوجهين صحيحان عن الداني في رواية ورش، فالإبدال هو من روايته عن ابن خاقان وهو الذي ينبغي الاقتصار عليه في التيسير، والتسهيل هو من روايته عن أبي الفتح وأبي الحسن جميعا) .[1]

قال الشيخ عبد الهادي حميتو: (والعمل اليوم في التلاوة المغربية على البدل لا غير).[2]

قلت: وبه تُرسم مصاحف رواية ورش، وبه قرأ شيخ القراء محمود خليل الحصري الختمة المرتلة المشهورة برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ورُبّ مشهور في الرواية ظنّ الناس أنّه لا وجه آخر سواه فصار كأنه المروي وحده دون غيره، وقد اشتهر التسهيل عن الأصبهاني والإبدال عن الأزرق، وللأصبهاني التسهيل فقط، وللأزرق الوجهان معا، وكلهما ثابتان عن ورش .

ولو صحّ كلام الشيخ محمد يحي شريف وهو الذي يذكر قراءة الداني على ابن خاقان هي التي أسند إليها في التيسير وفي التعريف، فإن الداني لم يذكر في كتاب التعريف غير التسهيل في باب الهمزتين من كلمة وكلمتين، وقد ذكر الشيخ محمد السحابي حفظه الله في شرحه لتفصيل عقد الدرر أنّهم في الجمع بطرق نافع العشرة يقدّمون التسهيل على الإبدال لأنّه الذي في التعريف، وفي إفراد رواية ورش من طريق الأزرق يقرؤون بالإبدال فقط، وقد ذكر الشيخ البوجليلي في كتاب التبصرة في قوله تعالى (آالذكرين): (التسهيل ثم البدل لكلهم).[3]

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع، مرجع سبق ذكره، ص 92 .

[2] عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[3] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 158 .

وذكر صاحب أنوار التعريف الخلاف في ذلك فقال: (اعلم أن ما دخلت عليه همزة الاستفهام على همزة الوصل فقد أخذت فيه بوجهين للجميع أحدهما: التسهيل لهم من غير إدخال، والثاني البدل مع مدّ مشبع لجميعهم مع مراعاة المراتب، وبالوجهين قرأت لهم مع التصدير بالتسهيل بين بين، عنه عن المستغانمي، وبتقديم البدل عنه عن الدرعي، وهذا الأخير هو الأولى كما قال الشاطبي) .[1]

وقد اختلفت طرق طيبة النشر في باب (ءاالذكرين) ونحوه بين إبدال همزة الوصل وتسهيلها، أما أصحاب الإبدال فهم: صاحب الهداية والكافي والتبصرة والتجريد والإرشاد وتلخيص العبارات وسوق العروس وبه قرأ الداني على أبي الحسن .

أما أصحاب التسهيل فهم: صاحب العنوان وصاحب المجتبى وبه قرأ الداني على أبي الفتح .

أما من روى الوجهين فهم الشاطبي والداني في التيسير وجامع البيان والهذلي في الكامل .[2]

أما المختلف فيه فهو كتاب التذكرة، فقد ذكره صاحب النشر على أنه من أهل الإبدال، [3] واتبعه العلامة الضباع، أما صاحب فريدة الدهر فلم يذكر وجه الإبدال لصاحب التذكرة بل ذكر وجه التسهيل فقط، وقال: (هذا الحكم أخذته من تحرير النشر والتذكرة) .

وهو ما استدركه الضباع على الأزميري فقال: (وهو الذي وجده الأزميري في التذكرة خلافا لما في النشر) .

قال الأزميري رحمه الله في تحرير النشر: (وكل القراء قرأ (آالذكرين) و(آلان) في يونس و(آالله) في يونس والنمل بالتسهيل من التذكرة) .[4]

---

[1] ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

[2] انظر الإمتاع في مؤلفات الضباع ج 3 ص 524، وانظر كتاب فريدة الدهر من ص 94 إلى 113 .

[3] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 909 .

[4] مصطفى الأزميري، تحرير النشر، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

المبحث الرابع: اختلافهم في كلمة (ها أنتم).

اختلف الرواة عن الأزرق في هذه الكلمة على ثلاثة وجوه سنذكرها إن شاء الله .

أما الحافظ في التيسير فقد ذكر وجه التسهيل فقط، حيث قال: (نافع وأبو عمرو (ها أنتم) حيث وقع بالمد بغير همز، وورش أقلّ مدا) .[1]

وقد علّق محقق الكتاب بقوله: (وقوله " وورش أقل مدّا " يعني أقل مدا من قالون وأبي عمرو، وسبب ذلك أنه ليس في قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصة، والحافظ يسمي همزة بين بين مدّا مسامحة لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره) .

فتُقرأ (ها أنتم) بدون ألف فتصير (هَأَنتم) مثل (سألتم)، ثم تُسهّل الهمزة الثانية .

لكن الشيخ النحاس على عكس منهجه في الرسالة الغراء لم يمنع وجه الإبدال، قال (ذكر الشاطبي وجهين عن ورش في (هأنتم): الأول حذف الألف وتأتي بعد الهاء بهمزة مسهّلة، والثاني إبدال الهمزة ألفا محضة مع المد المشبع، ولم يذكر في التيسير سوى وجه التسهيل بدون مدّ، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضا، والوجهان جيدان، وبهما نأخذ) .[2] أي نأخذ بهما في التيسير والشاطبية معا .

فمما سبق: ذكر الشاطبي وجه التسهيل كالتيسير وزاد وجها آخر وهو الإبدال، قال الناظم :

ولا ألــف فـي مــا هــأنتم زكـا جنــا وسـهّل أخـا حمـد وكـم مبـدل جـلا

قال الشيخ الضباع: (أي روى قنبل وورش (ها أنتم) أين جاء في القرآن بغير ألف على وزن سألتم، والباقون بالألف على وزن قاتلتم، ثم نافع وأبو عمرو يسهّلان الهمزة، وجاء عن ورش إبدالها مع المدّ المشبع للساكنين) .[3]

وبالوجهين أيضا قرأ ابن بري رحمه الله، وذكرهما في الدرر اللوامع فقال:

---

[1] خلف الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 312 .

[2] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

[3] علي محمد الضباع، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، 2006، ص 207 .

وأرأيـــــت وهـــــأنتم ســـــهّلا عنـــه وبعضـــهم لـــورش أبـــدلا

قال صاحب النجوم الطوالع رحمه الله: (ولورش وجهان: أحدهما التسهيل كقالون لكنه مع حذف الألف من ها أنتم، والآخر الإبدال) .[1]

قال شيخنا العلامة سيدي عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله في شرح الدرر: (وبعضهم هم المصريون، وهو المشهور عن ورش في الرواية لأنه أبدل الهمزة ألفا من جنس حركة ما قبلها) .[2]

وقد ذكر المارغني رحمه الله أن وجه التسهيل هو (مذهب الجمهور وهو الأقيس)، وذكر الشيخ محمد يحي شريف حفظه الله (وأما الإبدال فلا يصحّ رواية عن الداني، وإنما ذكره في غير التيسير على سبيل الحكاية لا الرواية ... وقد ذكر الناظم وجه الإبدال لورش اتباعا للإمام الشاطبي عليه رحمة الله، لقول المنتوري رحمه الله: وتبع الناظم الإمام الشاطبي في ذكر الوجهين عن ورش في " أرايت " و" هانتم ") .[3]

وذكر المنتوري رحمه الله أنه قرأ بالإبدال واختار التسهيل (وقرأت لورش أرأيت وهاأنتم بالبدل على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا يأخذ فيهما له بالتسهيل بين بين، وبذلك قرأتها عليه وبه آخذ، وكان يحتج للتسهيل بأنه الوجه السائغ في العربية والجاري على أصول القراءات، وأن البدل يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير شرطهما، مع أن النص عن ورش ليس بصريح من طريق المصريين بل يحتمل التسهيل) .[4]

ولا أدري ما سرّ اعتماد الداني على الحكايات في نقله لوجوه القراءة؟ بينما يظهر لنا واضحا مما سبق أن وجه الإبدال صحيح رواية، ربما لم يختره الداني اقتصارا على وجه التسهيل، لكن كما قال العلامة النحاس: (ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضا) .

---

[1] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 152 .

[2] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

[3] محمد يحي شريف، إبراز المنافع، مرجع سبق ذكره، ص 167 .

[4] عبد الرحمن بن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، الجزء 4، المغرب، الطبعة 1، 2007، ص 124 .

قلت: ثبوته أي ثبت بالرواية والنقل الصحيح لا بالحكاية !!!

ثم ما عمل ابن بري في الدرر اللوامع إن كان في كل شيء متبعا الشاطبي ؟؟ مع العلم أنه خالفه في مسائل مهمة كميم الجمع لقالون وعدم ذكر الإشباع في مد البدل ومد اللين المهموز وغيرها .

ثم لماذا نقارن الدرر بالتيسير؟ وللداني كتب في رواية ورش لم تصلنا وفيها من الأوجه ما لا نعلمه، وابن بري أقرب إلى الداني منا وأعلم بالطرق والروايات، وقد علمنا اختصاص المغاربة بطرق نافع ورواية ورش واهتمامهم بها أشدّ من غيرهم من الأمصار الإسلامية، فسبحان الله، كيف نقول (لا يصحّ رواية عن الداني)؟ أليس ابن بري عالما فاضلا محققا؟ فإن قلنا: لعله غفل في مسألتين أو مسألتين وهذا غير وارد أيضا، أيغفل عن كل هذه المسائل؟ ثم أيغفل غيره من الشرّاح والمحققين والقراء؟ لا حول ولا قوة إلا بالله .

وهذه الكلمة فيها خلاف كبير بين أهل الأداء حتى قال فيها الداني رحمه الله (هذه الكلمة من أشكل حرف الاختلاف وأغمضها وأدقّها) .

أما العمل عند المغاربة اليوم وعند أهل الأداء من القراء هو تقديم الإبدال على التسهيل، وبه تُرسم مصاحف رواية ورش، وبه قرأ شيخ القراء محمود خليل الحصري الختمة المرتلة المشهورة برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، وبه قرأ قراء المغاربة كالعيون الكوشي، وقراء الجزائر كالقاريء ياسين .

ولعلنا إذا انتقلنا إلى طرق نافع العشرة فإننا سنجدهم يزيدون وجه الإبدال من زياداتهم على التعريف، قال شيخنا محمد الشريف السحابي حفظه الله في شرحه لتفصيل عقد الدرر الدرس السابع والخمسون:

البيت:

وفي هأنتم مُدّ للحرمي ... وحقّقن للأسدي الزكيّ

وبين غيره قد سهّلاَ ... وقيل أن يوسفا قد ابدلاَ

(فيكون لأبي يعقوب وجهان، التسهيل بين بين وهذا لا مدّ فيه كالعتقي، ثم وجه انفرد به وهو مدّ البدل، والوجه المقدّم في العشر هو التسهيل لأن كتاب التعريف للإمام الداني ما ذكر الإبدال، ما ذكر إلا التسهيل) .

وكذلك ذكر شيخنا العلامة البوجليلي رحمه الله (وهذا بعد الأزرق بالتسهيل بلا مدّ ثم الإبدال) .[1]

وذكر صاحب أنوار التعريف: (قرأت (هأنتم) للأزرق بالوجهين: التسهيل، والثاني البدل، مع تقديم التسهيل)، وهو الذي نقلناه عن الشيخ السحابي آنفا .

أما في طيبة النشر فقد زاد الرواة عن الأزرق وجها آخر، وعليه تصير ثلاثة أوجه:

أ) إبدال الهمزة ألفا ممدودة للساكنين وهو الذي في الهداية، وأحد الوجهين في الشاطبية .

ب) تسهيل الهمزة مع حذف الألف فيُؤتى بهمزة مسهلة بعد الهاء، وهو الذي في التيسير، والثاني في الشاطبية، وبه قرأ الداني على ابن خاقان .

ج) إثبات الألف مشبعة أو مقصورة مع تسهيل الهمزة فيها، وهو الذي في التبصرة والكافي والعنوان والمجتبى والتجريد وتلخيص العبارات والتذكرة والإرشاد والكامل وطريق أبي معشر، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وأبي الحسن .

وهكذا ذكر العلامة الضباع في كتابه المطلوب في الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، ومحمد إبراهيم سالم في فريدة الدهر .[2]

المبحث الخامس: اختلافهم في باب (أرأيت).

واختلف الرواة عن الأزرق في كلمة أرأيت، فأما في كتاب التيسير فقرأها بالتسهيل فقط، قال صاحب الإيجاز والبيان: (قال الداني في التيسير: نافع " أرايتم " و" أرايتم " بالأنعام، و" أرايت " و" أفرايت " بمريم، وغيرها، يسهّل الهمزة التي بعد الراء) .[3]

---

[1] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

[2] انظر الإمتاع في مؤلفات الضباع ج 3 ص 529، انظر فريدة الدهر من ص 94 إلى 113 .

[3] محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

ثم اختار الشيخ على مذهبه في التحرير وجه التسهيل، لأن الداني لم يذكر على من قرأ برواية الإبدال، وإنما أشار إلى الخلاف على سبيل الحكاية لا الرواية – حسبه - .

أما الشيخ النحاس فأخذ بالوجهين معا رغم أن الإبدال ليس من التيسير بل هو من زيادات الشاطبي، قال: (والوجهان جيدان)، ونقل الشيخ كلام المحقق ابن الجزري في هذه المسألة حيث قال: (والبدل فيه قياس البدل في آنذرتهم وبابه، إلا أن بين بين أكثر وأشهر وعليه الجمهور، لذلك نأخذ لورش بالتسهيل لأنه في التيسير، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضا، وقد ذكره الداني في غير التيسير).[1]

ومن كلام الشيخ أيضا يُفهم أن الشاطبي ذكر الوجهين: التسهيل والإبدال، فقال في الحرز:

أريت في الاستفهام لا عين راجع وعن نافع سهّل وكم مبدل جلا

قال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية: (ثم أمر بتسهيلها لنافع من رواية قالون وورش، ثم أخبر أن جماعة من القراء وهم المصريون أبدلوها ألفا للمشار إليهم بالجيم من " جلا " وهو ورش، فصار له وجهان).[2]

ومعناه أن لورش في أرأيت وجهان: تسهيل الهمزة الثانية، أو إبدالها ألفا تمدّ مدّا مشبعا بسبب السكون الذي بعده.

وقد ذكرنا في باب (هاأنتم) وجهي التسهيل والإبدال في الدرر اللوامع، وقد ذكر الناظم (ها أنتم) و(أرأيت) في بيت واحد فحكمهما متشابه، ومعناه أن الهمزة الثانية من (أرأيت) فيها الوجهان: التسهيل والإبدال مدّا كالشاطبي، غير أن الشيخ محمد يحي شريف ذكر أن الإبدال (لا يصحّ عن الداني وإنما ذكره الناظم اتباعا للإمام الشاطبي عليهما رحمة الله، قال المنتوري: وتبع الناظم الإمام الشاطبي في ذكر الوجهين عن ورش في أرأيت وهأنتم.

[1] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

[2] إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، مرجع سبق ذكره، ص 203 .

وعليه ينبغي الاقتصار على وجه التسهيل من طرق الداني) .[1]

وهذا تشديد، وسبحان من يسّر للقراء كتابه، فهؤلاء المغاربة يقدّمون وجه الإبدال (وهذا الوجه هو المقروء به عندنا) .[2]

وقد استقر العمل عند المغاربة اليوم وعند أهل الأداء من القراء على تقديم الإبدال، وبه تُرسم مصاحف رواية ورش، وبه قرأ شيخ القراء محمود خليل الحصري الختمة المرتلة المشهورة برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، وبه قرأ قراء المغاربة كالعيون الكوشي، وقراء الجزائر كالقارئ ياسين .

وهو الذي عليه المغاربة أيضا في طرق نافع العشرة، زيادة على وجه التسهيل الذي ذكره الداني في التعريف، قال العلامة ابن غازي المكناسي في تفصيل عقد الدرر:

ورأيتَ أرأيت في الدرر

قال العلامة محمد الشريف السحابي أن الناظم أحالنا في هذه الكلمة على الدرر، والوجهان قد ذكرناهما في الدرر وهما التسهيل والإبدال .

قال شيخنا أحمد رحماني رحمه الله: (اتفقا عن الإمام في تسهيل الهمزة بين بين من أرأيت المسبوق بهمز الاستفهام حيث وقع في القرآن الكريم) فهذا الوجه الأول المتفق عليه بين ورش وقالون، ثم أضاف الوجه الثاني الذي انفرد به ورش وهو الإبدال ثم قال: (ولورش لابد من المدّ الطويل مع الإبدال لالتقاء الساكنين) .[3]

أما في طرق طيبة النشر فقد ذكر العلامة الضباع أن وجه الإبدال هو أحد الوجهين في التبصرة والشاطبية وجامع البيان .

والباقون بالتسهيل وهو الوجه الثاني في التبصرة والشاطبية وجامع البيان .[4]

---

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع، مرجع سبق ذكره، ص 164 .

[2] مصطفى البيحياوي ومن معه، مرجع سبق ذكره، ص 148 .

[3] أحمد رحماني، مرجع سبق ذكره، ص 135 .

[4] الضباع، الإمتاع بمؤلفات الضباع، مرجع سبق ذكره، ص 529 .

أما صاحب السبيل الأوثق فذكر أن مذهب الداني في جميع طرقه في التيسير وجامع البيان هو التسهيل فقط، [1] ووافقه الأستاذ بشير دعبس في كتابه، [2] غير أن صاحب فريدة الدهر ذكر وجها واحدا لصاحب التبصرة وهو التسهيل فقط فانتبه .[3]

وقد ذكر ابن الجزري أن الإبدال مروي عن الداني ولكن من غير التيسير، وذكر محقق النشر وغير واحد من المحققين أن الإبدال لم يُرْوَ عن الداني، إلا أنه بالجمع بين الطرق والروايات وبالنظر إلى الأداء وما عليه العمل يصحّ وجه الإبدال والتسهيل معا، ويبقى الاختلاف مقتصرا على علم القراءة أما القراءة فإنها محسومة .

فائدة: قد منع العلماء وجه الإبدال لورش عند الوقف أرأيت لاجتماع ثلاث سواكن، وقد فصّلنا في هذه المسألة في بحثنا المتعلق بالهمزتين المتفقتين من كلمة ومن كلمتين فراجعه .

المبحث السادس: اختلافهم في (كتابيه إني).

ذكر صاحب الرسالة الغراء أن الرواة عن ورش اختلفوا في النقل وعدمه في " كتابيه إني " (فالجمهور روى إسكانها عنه مع تحقيق الهمزة، وهو الذي لم يذكر في التيسير سواه، وهو الراجح في الأداء) .[4]

أما الشاطبي فقد ذكر الوجهين في الحرز غير أنه قدّم وجه الإسكان، قال رحمه الله:

ونقل ردا عن نافع وكتابيهْ بالاسكان عن ورش أصحّ تقبّلا

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي رحمه الله: (فيكون له الوجهان) أي الإسكان والنقل، (وإنما كان الوجه الأول أصحّ لأن هاء كتابيه هاء سكت، والأصل فيها أن تكون

---

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

[2] بشير دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 314 .

[3] محمد إبراهيم محمد سالم، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، دار البيان العربي، مصر، ص 111 .

[4] علي النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

ساكنة، ولكن الوجه الثاني صحيح لوروده عن أئمة القراءة، ولا يخفى أن هذين الوجهين في حال الوصل أي وصل " كتابيه إني ").[1]

ففي حالة الوقف تُسكن الهاء قولا واحدا لا خلاف في ذلك .

قال شيخنا سمير زبوجي الجزائري حفظه الله إشارة إلى قول الناظم (أصحّ تقبّلا): " والنقل من زيادات الحرز وأشار الشاطبي إلى ضعفه " .[2]

وقد علّق الشيخ الشنقيطي في تحقيقه لكتاب النشر على وجهي الشاطبي بقوله (فالشاطبي رحمه الله لم يُشِر إلى ضعف النقل، ولكن أشار إلى أن الإسكان أصحّ منه) .

أما ابن بري رحمه الله فذكر الخلاف أيضا:

لـــو لام تعريـــف وفـــي كتابيـــهْ خلـــف ويجـــري فـي ادّغـــام ماليـــهْ

أما في طرق نافع العشرة فذكر الحافظ الداني في التعريف التحقيق فقط: (واختلف الرواة عنه في قوله تعالى في الحاقة " كتابيه إني " فروى أبو يعقوب عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها) .[3]

وهو الذي ذكره صاحب هداية اللطيف في جدول أصول رواية ورش من طريق الأزرق .

وفي كتاب إتحاف البررة في طرق نافع العشرة من طريق المفردات للداني ذكر الشيخ توفيق إبراهيم ضمرة: (وفي قوله تعالى " كتابيه إني " قرأ الأزرق بالتحقيق).[4]

وقد اعتمد الشيخ في إخراج هذا المؤلف الرائع على كتاب مفردة نافع من تحقيق الشيخ النحاس، وعلى كتاب التعريف تحقيق الشيخ محمد السحابي فكثيرا ما يشير إليهما في الهوامش، وقد ذكر صاحب هداية اللطيف قوله: (وكتاب التعريف أو ما يسمى

---

[1] عبد الفتاح القاضي، الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

[2] سمير زبوجي، إتحاف المبتدئين بأحكام رواية ورش، دار الإمام مالك، الجزائر، ص 59 .

[3] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

[4] توفيق إبراهيم ضمرة، إتحاف البررة في طرق نافع العشرة، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2014، ص 54 .

بمفردة نافع)، فالظاهر أن كتاب مفردة نافع هو نفسه كتاب التعريف، وقد حقّق الأستاذ حاتم صالح الضامن الكتاب بعنوان: مفردة نافع، وهو جزء من كتاب المفردات السبع للداني .

قال العلامة عبد الهادي حميتو: (وهو في الحقيقة مجموعة من المؤلفات المستقلة يحمل كل واحد منها عنوان مفردة قاريء من السبعة، وأول مفردة فيه مفردة نافع المدني وهي في الحقيقة نفس كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع).[1]

وذكر العلامة ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

قالون في الواو بالاولى النجم ... ويوسف كتابيهْ كالحرمي

رواه عنه نجل سيف وتلا ... دانٍ به وابن هلال نقلا

ذكر الشيخ محمد الشريف السحابي في شرحه للنظم أن الأزرق عن ورش قرأ كالحرمي وهم قالون وإسماعيل وإسحاق في " كتابيه إني " بمعنى أنه سكّن الهاء وحقّق الهمزة، رغم أن هذا ليس هو مذهب أبي يعقوب، لكن هنا لم ينقل بل قرأ بالتحقيق، ولهذا قال: ويوسف كتابيه كالحرمي، أي خالف قاعدته في النقل وقرأ كالحرمي .

وهذا الذي رواه عنه عبد الله ابن سيف وبه قرأ الداني في جميع كتبه، لكن هناك طريق آخر عن الأزرق وهو طريق ابن هلال الذي قرأ بوجه النقل، وهذا هو مذهب ورش في جميع القرآن، فابن هلال سار على القاعدة العامة .

أما توجيه التحقيق في القراءة الأولى هي أن الهاء هاء سكت لا تحرّك فهي ساكنة، ونحن نأتي بهذه الأوجه لابن هلال – وهي قليلة جدا – إذا قرأنا بالعشر الصغير .

قال صاحب أنوار التعريف: (وقوله تعالى " كتابيه إني " فيه وجهان للأزرق: أحدهما عدم النقل وهو من طريق ابن سيف عنه، والثاني النقل وهو من طريق ابن هلال عنه، وبالأول قرأت ولم آخذ بالثاني) .[2]

[1] عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الداني، مطبعة الوفاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2000، ص 67 .

[2] ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

فالوجهان صحيحان في طرق نافع العشرة والمقدّم التحقيق لقراءة الداني به، ومنهم من اختاره ولم يختر غيره كما ذكرنا عن صاحب أنوار التعريف .

أما في طرق طيبة النشر فقد اختلف الرواة أيضا على وجهين: إسكان الهاء مع تحقيق الهمزة أو النقل، فذكر العلامة الضباع رحمه الله الذين رووا وجه الإسكان وهم الجمهور: في التيسير والتلخيص والعنوان والمجتبى والتذكرة والإرشاد وطريق أبي معشر والتجريد وجامع البيان (قراءة الداني على ابن خاقان وأبي الفتح وأبي الحسن) .

ومن روى الوجهين الإسكان والنقل هم مكي في التبصرة وقال: وتركه أحسن، والشاطبي في الحرز ورجّح وجه الإسكان، والهذلي في الكامل وابن شريح في الكافي والمهدوي في الهداية.[1]

وعبارة الضباع في ذكر وجهي التبصرة فيها غموض بالنسبة لقارئ مبتدئ، فهو ذكر أن جماعة روت النقل ثم ذكر الوجهين لمكي في التبصرة وقال: (وتركه أحسن)، فأي وجه تركه أحسن؟ أما في النشر فقال: (وقال مكي: أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى) فالعبارة في النشر أوضح .[2]

ووافقه الشيخ محمد يحي شريف فيما ذكر من الأوجه إلا أنه لم يذكر الخلاف في التبصرة فاختار وجه الإسكان له فقط، لكنّه ذكر للهذلي وجه النقل فقط، قال: (لم يستثن من الإدغام هاء " ماليه " دلّ أن الهاء مدغمة، ويؤكد ذلك اقتصاره على النقل في " كتابيه إني " كما سبق ذكره) .[3]

ووافق صاحب فريدة الدهر العلامةَ الضباع في ما ذكره إلا أنه لما ذكر الوجهين في الهداية قال: (وتحقيق النشر على عدم النقل)، [4] قال في النشر: (وقال أبو العباس المهدوي في هدايته: " وعنه في " كتابيه إني " النقل والتحقيق فسوى بين الوجهين)، فهل اعتمد صاحب فريدة الدهر في ترجيح وجه عدم النقل من النشر على العبارة التالية:

---

[1] الضباع، الإمتاع، مرجع سبق ذكره، ص 524 .

[2] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 982 .

[3] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 90 .

[4] محمد إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 97 .

(وترك النقل فيه هو المختار عندنا)؟ فإن محقق كتاب النشر ذكر أن الكلام هنا هو كلام أبي شامة رحمه الله فكان الأَولى نسبته إليه، وإنما ذكر المحقق كلام أبي شامة بعد أن ذكر الأوجه كلها ليبين أن ترك النقل هو الأصح في الرواية والأقوى في العربية، والحجة في ذلك أن الهاء هاء سكت وحكمها السكون) .

وذكر الوجهين للكامل أيضا كما نقله الضباع إلا أنه أشار إلى أن تحقيق النشر على عدم النقل، ولم أجده في النشر. [1]

ووافقه أيضا عن الكافي فذكر الوجهين إلا أنه قال (وترك النقل أحسن)[2]، وقد ذكر صاحب السبيل الأوثق أن الوجهين صحيحان عن ابن شريح وهما المذكوران في كتابه " مفردة نافع " .

وغالبا أختار ما جاء في السبيل الأوثق لأني لما أعود إلى المصادر للتحقق أجده ثَبتا في النقل بارعا في التحرير ضابطا في عزو الأوجه، خاصة أني لا أملك كتاب الإرشاد لابن غلبون، أما العلامة الضباع فقد كان في زمن لا يملك فيه الوسائل التي نملكها اليوم مع قلة الكتب وبطء انتشار المعلومة وقلة الاحتكاك بين علماء الإسلام في المشرق والمغرب، ومع ذلك فقد قدّم للقراءات خدمات جليلة راقية مضبوطة متقنة، أولئك قوم كان لهم علوّ الهمّة والحرص على الاعتناء بالقرآن الكريم، كانوا يرون أنفسهم على ثغر من ثغور الإسلام فلم يرضوا أن يؤتى الإسلام من قِبَلهم، فاللهم جازهم خير الجزاء .

أما كتاب فريدة الدهر فقد علّق عليه الشيخ إيهاب فكري في كتابه " أجوبة القراء الفضلاء "[3] – بأسلوب علمي - غير أنه كتاب متقن رائع إلا ما ورد فيه من خلاف في التحرير، فقد وجدت فيه بعض الزيادات مما لم أجد له مصدرا إلا أنه كتاب نفعني كثيرا، وبوجود مصادر أخرى أستأنس به، ولعلي إذ أذكره في المصادر أميط اللثام عن

[1] محمد إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 99 .

[2] محمد إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 110 .

[3] إيهاب فكري، أجوبة القراء الفضلاء، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 102 .

بعض الاختلاف في الأوجه التي حررها شيخنا محمد إبراهيم محمد سالم جزاه الله خيرا على هذا العمل .

*** فائدة:**

اعتمد الأئمة على القياس في (ماليه هلك) نظرا لعدم ورود النص، (فمن حقق هاء " كتابيه إني " أظهر هاء " ماليه هلك "، ومن نقل الحركة في " كتابيه إني " أدغم " ماليه هلك " وهذا القياس صحيح لا غبار عليه قال به الكثير من الأئمة المعتبرين كمكّي وابن شريح وابن الباذش وغيرهم، قال أبو عمرو الداني: " فمن روى التحقيق لزمه أن يقف على الهاء في قول " ماليه هلك " وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنه واصل بنية واقف فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها، لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي) .[1]

وإن شئت فاقرأ لصاحب الدرر:

أو لام تعريـــــف وفـــي كتابيـــــهْ خلــف ويجــري فــي ادّغــام ماليــهْ

ومن العلماء من رأى أن ذلك غير لازم، كابن آجروم في شرحه للشاطبية قال: (وأمَّا قولُ أبي محمَّدٍ مكيّ: ويَلزَمُ مِنْ نَقلَ الحركة أَن يدغم (مَالِيَه هَّلَكَ)، لأنَّه قد أجراها مُجرَى الأصليّ حين ألقَى عليها الحركةَ، وقدَّرَ ثُبوتَهَا في الوصل.

قلتُ: القياسُ يَقتَضي أن لا يكونَ (مَالِيَه هَّلَكَ) في رواية وَرشٍ كـ(كِتَبِيَهْ إِنِّي)، أعني أنَّ مَن حقق (كِتَبِيَهْ إِنِّي) أظهر (مَالِيَه هَّلَكَ)، ومَن نَقَلَ أَدغَمَ، بل يلزمُ في (مَالِيَه هَّلَكَ) الإدغامُ ليس إلا، وإنْ حقَّقَ (كِتَبِيَهْ إِنِّي) .

والفرقُ بينهما، أنَّ النَّقلَ إلى الهاء مناقِضٌ لما سِيقَت من أجله وهو الوُقوفُ عليها، والموقوفُ عليه لا يتحرَّكُ في الوقف، والإدغامُ للهاء لا يُناقضُ ما سِيقَت له لأنَّ الإدغامَ

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع، مرجع سبق ذكره، ص 111 .

لا يكونُ إلا في ساكن، وهذا ساكنٌ وإن أُدغِمَ، وقد حكى سيبويهِ أنَّ مثلَ هذا لا يُتَصَوَّرُ فيه إلا الإدغام) .[1]

قال العلامة البوجليلي: (وقوله تعالى " ماليه هلك " يدغم للجميع) .[2]

*** تنبيه :**

اعلم أخي القارئ أن التسهيل بين بين هو كما ذكر الداني رحمه الله: (وحكم تسهيل الهمزة في البابين هو أن تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها)، وعليك أن تأخذه من أفواه الشيوخ تلقينا حتى تتقنه، قال في تحصيل المنافع: (واعلم أنه لابد من شيخ يريك ويحكي لك كيف تَنطق بالتسهيل، لأن القراءة سنة متبعة لا تؤخذ إلا من أفواه الرجال) .[3]

أما ما ورد عن قوم أن التسهيل بين بين هو جعل الهمزة هاء خالصة، فقد ردّه جمهور العلماء، واحتج أولئك بمذهب العلامة ابن القاضي، فقد ذكر في النجوم الطوالع: (أي فالهمزة الثانية بسبب ذلك التسهيل تكون بين بين أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء، هذا هو المأخوذ به عندنا في كيفية التسهيل بين بين، قال أبو شامة: وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، قال: وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك وليس بشيء . لكن جوّز الداني وجماعة إبدالها هاء خالصة في الأنواع الثلاثة) .

وقد نفى العلامة عبد الهادي حميتو هذه النسبة للداني، وقد كان أول من نسب تسهيل الهمزة هاء للداني هو أبو وكيل في " تحفة المنافع " ولم يذكر في ذلك إسنادا ولا

---

[1] عبد الرحيم نبولسي، فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للعلامة آجرّوم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزء 3، جامعة أم القرى، السعودية، 1997، ص 818 .

[2] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 246 .

[3] السالم الجكني الشنقيطي، أبحاث في القراءات، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، السعودية، ص 86 .

المصدر الذي روى عنه (وقد تلقّف المتأخرون هذه الإشارة عنده إلى أبي عمرو والتي تزعم بجواز النطق بالتسهيل هاء) .[1]

وقد بذل شيخنا جهده في الإتيان بما قرّر الداني في كتبه في أحكام التسهيل، فهو لم يرْوِ فيها إبدالها هاء خالصة مطلقا، وإنما مذهبه التسهيل بين بين، وعلى نهجه سار الشاطبي وهو " أقوم الناس على مذاهب أبي عمرو الداني بعد أصحابه، ورائد مدرسته في المشرق " وعلى نفس النهج سار شرّاح الشاطبية كالفاسي في اللآلي الفريدة حيث قال: " وربما قرّب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء " وكذلك أبو شامة فيما ذكره عنه المارغني، والجعبري في قوله " وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهّل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء " .

(فهؤلاء الثلاثة وهم رؤساء هذه الصناعة وشيوخ شرّاح الشاطبية كلهم أنكر إبدال الهمزة المسهّلة هاء فحذّر منه) .[2]

وعلى هذا النهج سار علماء المغاربة في القراءات سواء شيوخ المدرسة القيروانية أو الأندلسية أو شيوخ المدرسة المغربية كالحسن ابن بري وتبعه شرّاح الدرر اللوامع على نهجه في ذكر أن التسهيل بين بين ولم يذكروا أبدا إبدال الهمزة هاء خالصة .

وأقدم من تعرّض لجواز صوت الهاء في المسهّل (من شراح الدرر اللوامع هو الشيخ يحيى بن سعيد الكرامي السوسي في تحصيل المنافع ... كما أعاد إثارتها في أواسط المئة الحادية عشرة الشيخ أبو زيد ابن القاضي شيخ الجماعة بفاس .

ويبدو أن تحويل الهمزة المسهلة إلى هاء كان في زمن ابن القاضي قد أصبح أمرا واقعا، ودخل في جملة الأوضاع الغريبة التي دخلت في التلاوة المغربية مما ظل العلماء ينتقدونه بدون جدوى) .[3]

[1] عبد الهادي حميتو، قراءة نافع، مرجع سبق ذكره، ص 176 .

[2] عبد الهادي حميتو، قراءة نافع، مرجع سبق ذكره، ص 183 .

[3] عبد الهادي حميتو، قراءة نافع، مرجع سبق ذكره، ص 184 .

وقد ألف الشيخ ابن القاضي كتابا سماه (قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين) كما تطرّق إلى المسألة في كتابه الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع .

وقد اتبع ابن القاضي في هذا الشيخ ميمون الفخار في التحفة، وذكر في كتابه قرة العين (اعلم أن الجاري عندنا بأرض المغرب في تسهيل بين بين جعلها هاء خالصة) وبيّن الشيخ حميتو اضطرابه في كتابه قرة العين فتارة يذكر مذهب الجماعة وتارة يحاول أن ينتصر لمذهبه .

وقد اعترض على هذا المذهب الشيخ أبو الحسن علي النوري الصفاقسي وهو من تلاميذ بعض أصحاب ابن القاضي، والشيخ إدريس الودغيري وغيرهما .

وفي بحثه الرائع ردّ الشيخ سالم الجكني على نظم ينتصر لمذهب قراءة الهمزة المسهلة هاء، وقد ذكر مكانة الشيخ أبي زيد ابن القاضي رحمه الله وعلمه وفضله، لكن ما ذكره من جواز إبدال الهمزة المسهلة هاء خالصة (ليس له أصل) .

وقد نقلوا عن الأوعيشي صاحب أرجوزة الأخذ في قراءة نافع قوله:

وما به العمل ذا المسهّل يقرأ هاء خالصا ويُقبل

وقد ردّ عليه الشيخ الأبياري بقوله:[1]

فلا ترى رواية بالهاء مسندةً لأحد القراء

سيان من قد صح ما كان روى وضده، هذان في ذاك سَوَا

والكتب توجد من ادّعاها فليأتنا بها لكي نراها

إلى أن قال: وقال منا رجل بيتا نقلْ :

وما به العمل ذا المسهل يقرأ هاء خالصا ويُقبل

فقلْ له القرآن لا بالعمل يُثبت لا، ولا بقول رجُل

لأنما العمل إن كان انفردْ عن الرواية فإنه يُرَدّْ

[1] السالم الجكني الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 94 .

فكان ردّ الأبياري أن القراءة سنة متبعة، وأن القرآن لا يثبت إلا بما رُوي، فإن شذّت القراءة ردّها العلماء لافتقارها إلى القواعد الصحيحة التي ذكرها علماء القراءة، ولهذا فلينتبه القارئ إذا قرأ الهمزة بين بين، وليسلك سبيل الشيوخ المتقنين، ولا يبدلها هاء خالصة، ولا يفعلْ مثلما فعل من روى حكم القلب في النون الساكنة والتنوين مع حرف الباء بضم الشفتين مع ترك فرجة بينهما، وقد ردّه علماء القراءة في زماننا، والحمد لله الذي جعل في الأمة من يصوّب الأخطاء، وجزى الله خيرا علماء القراءات.

ومع هذا فليُقدر العلماء قدرهم وإن أخطؤوا، فابن القاضي شيخ القراءات في زمانه بلا منازع، وغيره ممن ذكرنا علماء ثقات، والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

الفصل الخامس: الاختلاف في حكم الهمزتين المتفقتين من كلمتين والمفتوحتين من كلمة.

تمهيد:

خصصت لهذه الأحكام فصلا خاصا عن عامة أحكام الهمز التي ذكرناها في الفصل السابق، وذلك لأهمية هذا الموضوع وسَعتِه وما يتفرّع عنه من مسائل مهمة ذات فائدة عظيمة .

المبحث الأول: الاختلاف بين الإبدال والتسهيل.

ذكرنا أن الرواة عن الأزرق اختلفوا في كيفية قراءة الهمزة الثانية من المفتوحتين من كلمة ومن المتفقتين من كلمتين، وسنفصّل هذا الاختلاف إن شاء الله.

المطلب الأول: الذين رووا الوجهين معا التسهيل والإبدال.

1/ الشاطبي رحمه الله في حرزه:

قال في الحرز: باب الهمزتين من كلمة

وتسهيل أخرى همزتين بكلمة ... سما وبذات الفتح خُلف لتجمُلا

وقُل ألفا عن أهل مصر تبدّلت ... لورش وفي بغداد يُروى مُسهّلا

روى الشاطبي رحمه الله عن ورش تسهيل الهمزة الثانية من المفتوحتين في كلمة واحدة بين بين .

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي في شرحه: (وقد أخبر الناظم أن تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين الواقعتين في كلمة هو قراءة المشار إليهم بسما وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو سواء كانت الثانية مفتوحة نحو أأنذرتهم أأنت أألد ...) .[1]

[1] عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

وروى الإبدال حرف مد، وقل ألفا عن أهل مصر تبدّلت لورش : (تبدّلت: أي تبدّلت الهمزة الثانية المفتوحة ألفا لورش قل ذلك عن أهل مصر: أي انقله عنهم وانسبه إليهم ... وفي بغداد يُروى مسهّلا: أي يُروى ذلك مسهّلا أي بين بين كما سبق وهي رواية العراقيين وغيرهم) .[1]

وأما البدل في مثل هذا فلا يكون إلا سماعا لأنه على خلاف قياس تخفيف الهمز ... وقد قيل: إنه لغة لبعض العرب .[2]

وما ذكره الناظم عن أهل مصر وأهل بغداد إنما هو طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش حتى لا يتوهم الطالب أن أهل بغداد يُقصد بهم طريقا عبد الصمد والأصبهاني .

ومن الشرحين نستنتج أن التسهيل هو ما اعتادت عليه العرب واشتهر فيهم والإبدال غير مشهور عندهم لكنه رواية صحيحة وهو مما انفرد به ورش رحمه الله من طريق الأزرق.

قال في الحرز: باب الهمزتين من كلمتين.

والاخرى كمدّ عند ورش وقنبل وقد قيل محض المدّ عنها تبدّلا

الشرح: يذكر الناظم هنا مذهب ورش وقنبل في الهمزة الثانية من الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين في الأنواع الثلاثة فذكر أنه ورد عنهما وجهان :

- الأول: تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية، فالمفتوحة بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو .

- الثاني: تحقيق الهمزة الأولى وإبدال الهمزة الثانية حرف مدّ محض من جنس حركة ما قبله، فالثانية من المفتوحتين تبدل ألفا والثانية من المكسورتين تبدل ياء والثانية من المضمومتين تبدل واوا .[3]

---

[1] أبو شامة الدمشقي، مرجع سبق ذكره، ص129 .

[2] أبو شامة الدمشقي، مرجع سبق ذكره، ص 129 .

[3] سيد لاشين وخالد العلمي، تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع، مكتبة دار الزمان، السعودية، الطبعة 5، 2003، ص 81.

فائدة: الحكمان هنا متشابهان سواء كانت الهمزتان من كلمة (في المفتوحتين فقط) أو من كلمتين فورش رحمه الله يحقّق الأولى ثم يسهّل الثانية أو يبدلها حرف مدّ، وهذا المعنى هو ما بيّنه صاحب الدر النثير بقوله: (واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب من الهمزتين في كلمة فإنه في الحقيقة من كلمتين وبيان ذلك أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر في هذا الباب همزة استفهام وهي حرف من حروف المعاني، دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، وليس في القرآن همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة وهي: أئمة ... فأما التعبير عن الهمزتين في هذا الباب فإنها من كلمة فمجاز، والذي سوّغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط واللفظ والمعنى ... وهمزة الاستفهام إنما تدلّ على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناه لا يظهر إلا فيما بعدها صارت كأنها جزء منه لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ لمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التي تدل على معنى في نفسها إنما يحصل بمجموع أجزائها) .[1]

ثم يضاف إلى المكسورتين وجه ثالث خاص بـ (هؤلاء إن) و(البغاء إن) (فورد عن ورش أنه كان يبدلها ياء مكسورة غير مدّية) .[2]

قال الناظم:

وفي هؤلا إن والبغا إن لورشهم بياء خفيف الكسر بعضهم تلا

والذي أخذته عن شيوخي من هيئة إقراء القرآن الكريم لولاية جيجل هو ما نصّ عليه المحقق ابن الجزري رحمه الله إذ تُقرأ الشاطبية اليوم بأسانيده، فقد نصّ ابن الجزري رحمه الله على أربعة أوجه: الإبدال والتسهيل وإبدالها ياء محضة وإبدالها ياء مختلسة الكسر.

[1] عبد الرحمن بن القاضي، مرجع سبق ذكره، الجزء 2، ص 313 .

[2] سيد لاشين وخالد العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

قال الشيخ محمد السعيد بن بردي في كتابه المعين على نيل الإجازة برواية روش: إبدالها ياء محضة مكسورة هو ما قرأت به وبه أقريء، وجاء عن ورش أيضا إبدالها ياء خفيفة الكسر، والوجهان من طريق الشاطبية، وكلٌّ يقرأ في مقام الإقراء بما تلقّى .[1]

2/ الداني في التيسير: جاء في كتاب التيسير:

باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة.

اعلم أنهما إذا اتفقتا بالفتح نحو (أأنذرتهم) و(أأنتم أعلم) و(أأسجد) وشبهه، فإن الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهّلون الثانية منهما، وورش يبدله ألفا والقياس أن تكون بين بين .[2]

فالحرميان هما نافع وابن كثير، وعليه فإن التسهيل من أوجه ورش لأنه من رواة نافع فهذا الوجه الأول، ثم الوجه الثاني إبدالها ألفا .

قال ابن الجزري رحمه الله في التحبير: (وورش يبدلها ألفا وبه قرأ على ابن خاقان وأبي الفتح والقياس أن تكون بين بين وبه قرأ على أبي الحسن). [3]

باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

اقتصر الداني في هذا الباب على وجه واحد وهو التسهيل بين بين ولم يذكر وجه الإبدال رغم أنه ذكره في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة: (فإذا اتفقتا معا بالفتح نحو (جاء أجلهم) و(شاء أنشره) فورش وقنبل يجعلان الثانية كالمدة) .[4] قال في التحبير: (كالمد أي بين بين)[5] وهو التسهيل .

---

[1] محمد السعيد بن بردي، المعين على نيل الإجازة برواية ورش، منشورات مزوار، الجزائر، الطبعة 2، 2016، ص 13 .

[2] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 161 .

[3] محمد بن الجزري، تحبير التيسير، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

[4] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 164 .

[5] محمد بن الجزري، تحبر التيسير، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

لكنه في جامع البيان لم يذكر التسهيل له واقتصر على وجه واحد أيضا وهو الإبدال ألفا (فروى ورش من غير رواية أبي يعقوب عنه الموافقة لابن كثير –التسهيل بين بين– وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفا محضة) .[1]

قال في التحبير: (واعلم أنهما إذا اتفقتا بالكسر نحو قوله تعالى (هؤلاء إن كنتم) و(من النساء إلا) وشبهه فقنبل وورش وأبو جعفر ورويس يجعلون الثانية كالياء الساكنة أي يسهلونها بين بين) .

ثم زاد في (هؤلاء إن والبغاء إن) إبدالها ياء مكسورة (وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص) .[2]

(فإذا اتفقتا بالضم وذلك في موضع واحد في الأحقاف في قوله عز وجل (أولياء أولئك) لا غير فورش وقنبل يجعلان الثانية كالواو الساكنة) [3] وهو يعني تسهيلها بين بين كما ذكر في التحبير.

وقد ذكر الحافظ في مؤلفات أخرى وجه الإبدال مدّا وأخذ به.

وكلام الداني في هذا الباب وتعدّد اختياراته في تصانيفه وذكره للقياس جعل القراء والمحققين من بعده يختلفون فمنهم من أخذ له بالوجهين معا كالشاطبي ومنهم من اختار أحدهما ولكلٍّ أدلّته، مع العلم أنهم إنما أخذوا ذلك رواية عمّن تلقّوه من شيوخهم، وسنستعرض بعض هذه الاختلافات للمتأخرين والمتقدمين:

أ) ذكر صاحب الرسالة الغرّاء اختياره لوجه الإبدال للداني في التيسير في باب الهمزتين من كلمة ومن كلمتين، فأما في باب الهمزة من كلمة فقال: (ولكن الإبدال هو طريق التيسير الذي لم يذكر فيه الداني غيره، وهي قراءته على ابن خاقان غير أنه لم يذكره في المفردات وذكر التسهيل وحده، كما ذكر التسهيل أيضا الشاطبيُّ وعزاه لغير المصريين من أهل بغداد، والذي نأخذ به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في

[1] أبو عمرو الداني، جامع البيان، مرجع سبق ذكره، ص 208 .
[2] محمد بن الجزري، تحبير التيسير، مرجع سبق ذكره، ص 53 .
[3] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 165 .

الأداء، وقد نقل المحقق في النشر قول الداني: وهو قول عامة المصريين، فهو طريقه في الرواية ...) .[1]

فاختار له صاحب الرسالة الغراء وجه الإبدال وجها مقدّما في الأداء لأنه هو الذي تلقاه عن شيخه ابن خاقان الذي أسند إليه في كتاب التيسير، لكنّ هذا لا يعني أن وجه التسهيل غير صحيح، فهو صحيح مقروء به، وهو الذي رواه في كتاب التعريف ولم يذكر غيره، وقد أسند الحافظ رواية ورش من طريق أبي يعقوب في كتاب التعريف إلى أبي الحسن وخلف ابن خاقان .

واقتصار الداني على التسهيل في الهمزتين من كلمتين يدل على صحة منهجنا المعتمد في هذا الكتاب، فقد ذكر النحاس: (أما ورش فإن رواية كثير من المصريين عنه إبدال الهمزة الثانية من المتفقتين حرف مد، والداني لم يذكر الإبدال في التيسير وذكره في جامع البيان وقال: إنه هو الذي رواه المصريون عنه أداء، ثم قال: والبدل على غير قياس.

ورواية الداني في التيسير هي التسهيل لثاني الهمزتين المتفقتين في كلمتين، وهي خروج عن طريق التيسير، لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق وهي أولى أن تكون في التيسير لأنها طريقه الذي قرأ به عن ابن خاقان) .[2]

وكذلك اختار له في (هؤلاء إن) و(البغاء إن) إبدالها ياء مكسورة (وهو المشهور في الأداء، وينبغي أن يقدّم على غيره لأن الداني لم يقرأ بسواه على شيخه الخاقاني في رواية ورش) .[3]

وهنا أودّ التنبيه إلى أن الوجهين صحيحان، أما الداني فقد يقتصر في أحد كتبه على وجه دون الآخر أو يذكر الوجهين معا، وإذا ذكر الداني وجهين دون أن يرجّح صحّة أحدهما رواية كأنْ يقول (وبه آخذ) فنأخذ له بهما معا، ولو قيل: إن قراءته على ابن

[1] علي بن محمد النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 45 .
[2] علي بن محمد النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 49 .
[3] علي بن محمد النحاس، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

خاقان هي كذا وكذا، فقد يكون قرأ على ابن خاقان بالتسهيل غير أنه اقتصر له على الإبدال لشهرته في الرواية عن ابن خاقان أو يقتصر على التسهيل تارة أخرة لشهرته في القراءة والعربية، والجمع بين الأوجه أوْلى، وعبارة (الخروج عن الطريق ليست بحجّة) وهي تحجّر واسعا، والله تعالى أعلم .

ثم هل من حقّ أحدنا أن يقول (وهي أوْلى أن تكون في التيسير)؟ فلو رأى الداني أولوية ذلك لكان أسبق منا إليه .

ب) وعلى هذا النهج سار صاحب السبيل الأوثق فاختار له في باب الهمزتين المتفقتين من كلمة الإبدال لأنه من قراءته على ابن خاقان وهي طريقه التي اعتمدها في التيسير دون طريقي أبي الفتح وأبي الحسن: (فاتضح أن الإبدال هو من قراءة الداني على ابن خاقان والتسهيل هو من قراءته على أبي الفتح وأبي الحسن جميعا، وعليه يجب إهمال وجه التسهيل من طريق التيسير لأنه ليس من طريق ابن خاقان) .[1]

وكذلك فعل في باب الهمزتين المتفقتين من كلمتين، فاستنادا إلى ما جاء في جامع البيان من أن البدل إنما هو رواية المصريين عن ورش كابن خاقان وأن غيرهم كأبي الحسن الحلبي وأبي الفتح الحمصي قرؤوا بالتسهيل (فإن رواية الداني عن ابن خاقان هي بالإبدال وهي الرواية التي يجب الاقتصار عليها في التيسير، وروايته عن أبي الفتح وأبي الحسن هي بالتسهيل بين بين) .[2]

ثم ذكر في باب (هؤلاء إن) و(البغاء إن): (ويتعين الإبدال بالياء الخالصة المكسورة من طريق الداني عن ابن خاقان في الموضعين، فلا يصح فيهما من طريق التيسير غيره) .[3]

وسؤالي هو: لماذا يدوّن الحافظ المحقق المتقن أبو عمرو الداني رواية لم يقرأ بها على شيخه الذي أسند إليه؟ وحين نرى أن كتب الداني الكثيرة إما تذكر الوجهين معا أو تذكر واحدا منهما، ونحن نعلم اختلاف أصحاب أبي يعقوب عنه، وحتى أقرّب الصورة

---

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

[2] انظر السبيل الأوثق ص 72 .

[3] انظر السبيل الأوثق ص 73 .

ففي مدّ البدل مثلا ينسبون للداني إنكار وجه الإشباع، وهو وجه ثابت صحيح مقروء به، ودافع عنه العلامة المنتوري في شرحه للدرر اللوامع نقلا عن شيخه القيجاطي، فإذا كان وجه التسهيل ليس مسندا فلماذا نُهمله وقد ذكره في التيسير دون ذكر من أسند إليه هذا الوجه؟ فإن ابن الجزري كان يذكر في النشر أوجها في القراءة من طرق أخرى لكنه كان يذكر إسنادها، فمثلا: ذكر للأزرق وجه البسملة من كتاب المفيد للحضرمي ومن قراءة مكي على أبي الطيب من كتاب التبصرة، فهذه الأسانيد لما رآها المحققون وقارنوها بأسانيد طيبة النشر فقالوا: لا نأخذ بها – وليس على ذلك عملنا -، فهل ذكر الحافظ مثل ذلك في التيسير؟

فهل يصح الاقتصار على وجه الإبدال فقط؟

هذا غير معقول، فإن الداني روى الوجهين معا، وهي اختيارات منه داخلة في باب المروي .

فالأخذ بالوجهين معا هو الصحيح وهو المقروء به من جميع الطرق وعليه العمل، مع تقديم الإبدال ثم التسهيل .

فلما كان هذا رأي المتأخرين، فسأستعرض معكم رأي المتقدمين وسترون ما ذكره الداني مما نقله عنه المنتوري في شرحه للدرر اللوامع وما يقرأ به المغاربة منذ عهد بعيد.

ج) اختيار المنتوري: يعتبر شرح الدرر اللوامع للعلامة المنتوري القيسي من أهم الشروح إن لم يكن أهمّها على الإطلاق، ومن مميزاته أنه احتفظ بكثير من تصانيف الداني المفقودة فأوردها في هذا الشرح فبقيت محفوظة بإذن الله تعالى .

يقول الشيخ: (واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش اختلفوا في تخفيف الهمزة الثانية من المفتوحتين من كلمة على قولين :

القول الأول: إبدالها ألفا) .[1]

[1] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 257 .

غير أن المنتوري قدّم في القول الأول أقوال الداني التي تدلّ على ضعف هذا الوجه في العربية وأن القياس هو التسهيل كقول الداني في الاقتصاد: (فروي عنه البدل في الهمزة وهي رواية أكثر المصريين عنه وذلك ضعيف في العربية، غير أن قطربا حكاه عن العرب) .

وقال – أي الداني – في إرشاد المتمسكين: (وهو قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس، غير أني به قرأت عليهم) .

القول الثاني: (تسهيلها بين بين، قال الداني في التعريف: كان ورش يسهّل الثانية من المفتوحتين في كلمة ولا يدخل بينهما ألفا، وقال في إيجاز البيان: وهذا قول عامة البغداديين وأهل الشام ممن وصلت إلينا الرواية عنه منهم، وهو الوجه السائر في العربية والقياس المطّرد في اللغة، وقال في الاقتصاد: وهو الصحيح في العربية، وقال في إرشاد المتمسكين: وهو الصحيح في القياس والرواية ...

قلت: وقرأت الثانية من المفتوحتين على أكثر من قرأت عليه بإبدالها ألفا، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ في الثانية بالتسهيل بين بين لورش كابن كثير **وبذلك قرأت عليه وبه آخذ**، وكان رحمه الله يحتجّ لذلك بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته عن نافع، وأكثر رواة ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد فحملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين على غير شرطهما، قال: فالأخذ له بشيء متفق على روايته سائغ في العربية – وهو التسهيل – أولى) .[1]

قلت: وهذه ليست بحجج، فإن الصحيح رواية لا يُهمل لمثل هذه الأسباب .

أما الهمزتان المتفقتان من كلمتين فذكر شيخنا (أن الهمزتين المتفقتين في هذا الباب على اختلاف أنواعهما لهما حكمان: أحدهما – وهو الخاص بورش – تحقيق الأولى

[1] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 259 .

وتخفيف الثانية وبه أخذ ورش، وتخفيفها على ضربين، أحدهما إبدالها ألفا في المفتوحتين وياء في المكسورتين وواوا في المضمومتين، والثاني تسهيلها بين بين).[1]

وسار الشيخ على منهجه في المفتوحتين من كلمة فذكر عن الداني (وذكر في جامع البيان والتمهيد والإيضاح البدل من رواية أبي يعقوب خاصة، وذكر في الاقتصاد والتيسير والتعريف والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين التسهيل بين بين خاصة، وذكر ابن الباذش في الإقناع والنجعة أن ورشا أبدل الثانية ألفا، ثم قال: هكذا عبارتهم والقياس أن تُجعل بين بين، كذلك ذكره سيبويه).

أما في المكسورتين فقال: (واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب لورش اختلفوا في المكسورتين، فأكثرهم يبدلون الثانية ياء خالصة وبعضهم يسهّلونها بين بين، ذكر ذلك الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان، وذكر في جامع البيان والتمهيد البدل من رواية أبي يعقوب خاصة، وذكر في الاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين التسهيل بين بين خاصة، وذكر ابن الباذش في الإقناع والنجعة أن ورشا يبدل الثانية ياء ممدودة، ثم قال: هكذا نصوص القراء والقياس فيها بين بين) .

ثم ذكر وجه إبدالها ياء مكسورة في (هؤلاء إن) و(البغاء إن)، قال الداني في الإيضاح: (فأما وجه الرواية الأخرى التي من طريق المصريين عن ورش في (هؤلاء إن كنتم) و(على البغاء إن أردن) فإن الهمزة الثانية لما سهّلت أبدلت ياء محضة فلذلك حرّكت تحريكة خفيفة وهي الكسرة التي تستحقها في حال التحقيق) قال: (وهذا من البدل الذي لا يجوز أن يقدم عليه إلا بالسماع من الثقات لخروجه عن القياس، فلذلك صيّر إليه في هذين الموضعين فقط لعدالة من رواه فيهما ومكانه من الإتقان والضبط، وإلا فالرواية الأخرى فيهما أجود لأنها جارية على القياس وذلك أنّ الأصل الهمزة فلما عرض فيها الثقل وأريد تخفيفها كان جعلها بين بين أولى لأنها بذلك تخفّ ولا تخرج عن الهمز، وليس كذلك إذا جعِلت ياء محضة لأن في ذلك تحويلا لها عن بابها من

[1] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 284 .

الهمز من غير ضرورة، فدلّ ذلك على صحة ما قلناه) وقال في إيجاز البيان: (والبدل على غير قياس إلا أن مثله يجوز في الموضع الذي سُمِع وروي لا غير) .[1]

وهذا يدلّ على أن وجه إبدال الهمزة الثانية المكسورة من الهمزتين المتفقتين من كلمتين ياء خالصة إنما هو خاص بهذين الموضعين فقط، هكذا رواهما الثقات أداء عن ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق .

أما فيما يخص الهمزتين المضمومتين فقال الشيخ: (واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب لورش اختلفوا في المضمومتين فأكثرهم يبدلون الثانية واوا خالصة وبعضهم يسهّلونها بين بين، ذكر ذلك الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان، وذكر في جامع البيان والتمهيد البدل من رواية أبي يعقوب خاصة، وذكر في الاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين التسهيل بين بين خاصة، وذكر ابن الباذش في الإقناع أن ورشا يبدل الثانية واوا، قال: والوجه بين بين) [2].

فأنت ترى كيف انتصر المنتوري لوجه التسهيل بين بين، وما كان له أن يضعّف وجه الإبدال – عفا الله عنه – فإنه صحيح، غير أننا لابد أن نراعي وجود عوامل كثيرة جعلت القراء والمؤلفين المتقدمين يدافعون عن أوجه دون أخرى رغم صحة الجميع، كاختلافهم في أوجه مدّ البدل رغم صحتها .

هذا بعض ما اختُلِف فيه في هذا الباب، وخلاصة القول أن من اختلفوا عن الداني إنما اختلفوا في الاختيار بناء على :

- الإسناد: فهم يرون أن الإبدال هو الطريق المسندة في التيسير وغيره ليس من طريق التيسير فلا يجوز القراءة بغيره (رغم أن الداني لم يذكره في المتفقتين من كلمتين وذكر التسهيل فقط ولم يُشِر أيضا إلى الإسناد الذي جعله يذكر وجه التسهيل وإنما ذكره بوجه عامّ ولم يصرّح بأنه خلاف ما قرأ به) .

[1] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 285 .

[2] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 300 .

- القياس: فهم يرون أن وجه الإبدال ضعيف في العربية والتسهيل أقوى فيأخذون بالأقوى فيختارون هذا الوجه ويقدّمونه.

لكنهم لا ينكرون أن الوجهين معا مرويان عن ورش من طريق أبي يعقوب وأن الداني قرأ بهما جميعا، فهذا المنتوري رغم اختياره لوجه التسهيل إلا أنه صرّح أنه قرأ على أكثر من قرأ عليهم بالإبدال .

فائدة: وتظهر فطنة الشاطبي وذكاؤه في حسن اختياره، فهو قد جمع الوجهين معا، إذ أن وجه الإبدال رغم ضعفه في العربية إلا أنه ثبت بالرواية والأداء عن المصريين عن ورش وأن من شروط القراءة المقبولة عند العلماء (أن يكون للقراءة وجه شائع في العربية، بمعنى أن توافق وجها مشهورا ومعتدّا به مما قاله النحاة، سواء أكان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضرّ مثله إذا كانت القراءة قد صحّ سندها وتلقّتها الأمة بالقبول، فإذا صحت القراءة كانت هي الحجة ولا عبرة بمخالفة بعض علماء النحو أو اللغة) .[1]

قال الداني في الإيضاح: (فأما علة ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع من إبدال الهمزة الثانية ألفا ساكنة في جميع الاستفهام، فشاذّ خارج عن قياس التسهيل، إلا أنه قد سُمع من العرب وحُكِي عنها)، وقال في إيجاز البيان: (وزعم قطرب أن ذلك لغة قريش وسعد بن بكر وكنانة وكثير من قيس) .[2]

فكلام الداني هنا يدلّ على أن هذا الوجه شائع في العربية وإن كان وجه التسهيل أشهر منه، وحتى لو كان الإبدال غير سائغ في العربية وغيره أفصح منه إلا أنه قد رُوي عن المصريين بالإسناد الصحيح والنقل الصريح والأثر الثابت وفي هذا المعنى يقول الداني رحمه الله (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة

[1] شعبان محمد إسماعيل، الأحرف السبعة والقراءات وما يثار حولها من شبهات، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، السعودية، الطبعة 1، 2001، ص 67 .

[2] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 264 .

والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها) .[1]

(قال السيوطي رحمه الله: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد ردَّ المتأخرون - منهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون.

والقراءات المتواترة موافقة كلها للغة العربية، بوجه أفصح أو فصيح أو غريب أو نادر أو ضعيف، ويتقوّى – ما عدا الأفصح – بوروده في القرآن الكريم ... وهذه القراءة وافقت وجها عربيا وإن لم يكن مشهورا، فكثير من أساليب العرب غابت عن كثير منا، قال أبو الفتح ابن جني: إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها) .[2]

3/ الحسن ابن بري في الدرر اللوامع:

ذكر الوجهين معا الإبدال والتسهيل، ففي باب الهمزتين من كلمة قال الناظم:

فنافع سهّل أخرى الهمزتين ... في كلمة فهي بذاك بين بين

لكنّ في المفتوحتين أبدلت ... عن أهل مصر ألفا ومكّنت

قال العلامة سيدي إبراهيم المارغيني في النجوم الطوالع: (وفي المفتوحتين التسهيل في الثانية فقط لقالون، والتسهيل والإبدال ألفا لورش والوجهان مقروء بهما له، والمقدم الإبدال لأنه أقوى من جهة الرواية) .[3]

وفي باب الهمزتين من كلمتين قال الناظم:

---

[1] شعبان محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

[2] إسلام بن نصر الأزهري، القراءات القرآنية شبهات وردود، منشورات شبكة الألوكة، ص 14/13 .

[3] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

في المفتوحتين:

كجـــاء أمرنـــا وورش ســـهّلا أخراهمـــا وقيـــل لا بـــل أبـــدلا

وفي المكسورتين (بإضافة الوجه الخاص بـ هؤلاء إن والبغاء إن) :

وســـهّل الأخـــرى بـــذات الكســـر نحـــو مـــن الســـماء إن للمصـــري

وأبـــدلن يـــاء خفيـــف الكســـر مـــن علـــى البغـــاء إن وهـــؤلاء إن

وفي المضمومتين:

وســـهّل الأخـــرى إذا مـــا انضـــمّتا ورش وعـــن قـــالون عكـــس ذا أتـــى

ثم استدرك على المكسورتين والمضمومتين معا وجه الإبدال:

وقيـــل بـــل أبـــدل الاخـــرى ورشـــنا مـــدّا لـــدى المكســـورتين وهنـــا

ذكر في النجوم الطوالع: (فتحصل من كلامه وجهان لورش في الثانية من كل مفتوحتين في كلمتين: الإبدال والتسهيل وكلّ منهما صحيح مقروء به والإبدال مقدّم أداء) .[1]

أما في المكسورتين فذكر: فتسهّل الهمزة الثانية هنا بينها وبين الياء ... وسيذكر الناظم وجها ثانيا عند ذكر المضمومتين وهو إبدالها حرف مدّ .. – وفي هؤلاء إن والبغاء إن إبدالها ياء خفيفة الكسر – وهو المشهور لورش في الأداء من طريق الأزرق، وروي عنه إبدالها ياء مشبعة الكسر وليس بمقروء به من طريقنا) .[2]

أما في المضمومتين فذكر (أن ورشا سهّل الهمزة الأخرى أي الثانية من المضمومتين فتكون بينها وبين الواو ... – وذكر له وجها آخر هو – إبدال الهمزة الثاني واوا ساكنة في المضمومتين وهذه رواية المصريين) .[3]

[1] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

[2] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[3] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

4/ ذكر له الوجهين العلامة البوجليلي رحمه الله في كتابه التبصرة في قراءة العشرة حيث ذكر في الأصول: (وأما أأنذرتهم وبابه مما كانت الهمزة الأولى فيه للاستفهام فللأزرق وجهان: تسهيل الثانية والبدل) .[1]

وذكر في فرش الخلاف على أحزاب القرآن الكريم في (أأنذرتهم): (كيفية الأداء أن يؤتى للأزرق بوجهين: التسهيل فالبدل في الهمزة) .[2]

وهذا يدل على أن الوجه المصدّر به عنده هو التسهيل.

قال الإمام ابن غازي رحمه الله في تفصيل عقد الدرر:

وخصّص البدل في المفتوحتين في كلمة ليوسف من دون مين

هذا في الهمزتين من كلمة، أما من كلمتين فقال:

إن بانتا وفقا وورش سهّلا أخراهما ويوسف قد أبدلا

ومع العلم أن الناظم أحالنا على الدرر فيما لم يذكره في التفصيل، وأنّ الدرر فيها ذكر وجهي التسهيل والإبدال معا إلا أنه ذكرهما هنا في التفصيل وذلك لتبيان وجهي راويي ورش الآخرَيْن: العتقي والأصبهاني فتخصيص البدل ليوسف وهو أبو يعقوب يعني أن العتقي والأصبهاني لهما التسهيل فقط، ومثله ذكر في البيت الثاني: وورش سهّلا فلهم التسهيل جميعا ولأبي يعقوب يُضاف وجه الإبدال.

واعلم أن عمدة طرق نافع العشرة هو كتاب التعريف للحافظ أبي عمرو الداني وقد اختار الداني فيه وجه التسهيل فقط: (كان ورش يسهّل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة[3] ... وقرأ ورش والحلواني عن قالون بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المتفقتين بالفتح والكسر والضم من كلمتين [4] ...)

---

[1] محمد بن أبي القاسم البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] محمد بن أبي القاسم البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 119 .

[3] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

وقد ذكرت سابقا أن الحافظ أسند طريق أبي يعقوب إلى ورش من قراءته على أبي الحسن وخلف ابن خاقان.

وإن كان عمدة طرق نافع العشرة هو كتاب التعريف فاعلم أن المغاربة قد زادوا بعض اختيارات الداني في غير التعريف واختيارات غيره من الشيوخ الذين تلتقي أسانيدهم بأسانيد الداني، وكلها أوجه صحيحة مقروء بها .

وذكر صاحب أنوار التعريف – وهو كتاب من الكتب التي تعنى بطرق نافع العشرة - الوجهين معا وأخذ بالتسهيل وجها مقدّما: ففي باب الهمزتين من كلمة، الفصل الأول: في المفتوحتين: "أأنذرتهم" و"أأقررتم" و"أأشفقتم" اعلم أن الأزرق له في ذلك وجهان: أحدهما: تسهيل الثانية بين بين، والثاني: إبدالها حرف مدّ وقرأت بهما له مع تقديم التسهيل.[1]

أما في باب الهمزتين من كلمتين، ففي المفتوحتين كـ " جاء أجلهم " و" جاء أمرنا " و" جاء أهل المدينة " اعلم أن الأزرق له في هذا النوع وجهان أحدهما تسهيل الثانية بين بين والثاني إبدالها حرف مدّ وبهما قرأت له مع تقديم التسهيل .[2]

أما في المكسورتين: مثل " والمحصنات من النساء " اعلم أن الأزرق له في هذا النوع وجهان الأول: تسهيل الثانية بين بين، والثاني إبدالها حرف مدّ وبهما قرأت له مع التصدير بالتسهيل ... ويزيد الأزرق بإبداله الثانية ياء خفيفة الكسر في الحرفين وهما " هؤلاء إن كنتم صادقين " في البقرة و" على البغاء إن أردن " فيتحصل له في هذين الحرفين ثلاثة أوجه قرأت بهما كلها مع التصدير بالتسهيل بين بين ثم البدل ثم ياء خفيفة الكسر.[3]

وقد صرّح الداني في التعريف أن قراءته على ابن خاقان جعل الثانية ياء مكسورة: (وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب عن ورش في هذين الموضعين خاصة).

---

[1] محمد ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

[2] محمد ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

[3] محمد ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

وأما في المضمومتين: وهما في " أولياء أولئك " خاصة ولم يوجد غيرهما في القرآن، اعلم أن الأزرق له في هذا النوع مثلما تقرّر له في المكسورتين من الوجهين ومن التصدير.[1]

أي له في الثانية الوجهان: التسهيل بين بين والإبدال مع تقديم التسهيل له .

5/ ذكر العلامة الضباع في كتابه (المطلوب في الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب) الوجهين أيضا لصاحب الكافي من طريق طيبة النشر في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة ووافقه الدكتور بشير دعبس في كتابه اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدّم أداء، وردّ صاحب السبيل الأوثق ذلك بحجة أن ابن شريح اختار التسهيل بين بين: (قلت: فقوله: وقد قرأت له الثانية بين بين يدلّ أن التسهيل هو الثابت عن ابن شريح بالأداء، وعليه أقتصر خلافا لظاهر النشر، ويؤكّد ذلك أن الإبدال ذكره بصيغة التضعيف بقوله: وقد قيل إن ورشا يبدل من الثانية ألفا) .[2]

وذكر العلامة الضباع الوجهين لصاحب الكافي والتبصرة في باب الهمزتين المتفقتين من كلمتين، ووافقه أيضا الدكتور بشير دعبس في كتابه، وقال في النشر: وأما الأزرق فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حروف مدّ – كوجه قنبل – جمهور أصحابه المصريين ومن أخذ عنهم من المغاربة وهو الذي قطع به غير واحد منهم كابن سفيان والمهدوي وابن الفحام الصقلي وكذا في التبصرة والكافي وقالا: إنه الأحسن له .

ولهذا نجد صاحب السبيل الأوثق لا يذكر الوجهين في هذا الباب أيضا لصاحبي الكافي والتبصرة ويضيف: (ذكر ابن شريح الوجهين في الكافي، وأخبر في كتابه مفردة نافع أنه قرأ بتسهيل الثانية بين بين في ذلك كله) .[3]

وقال الأزميري في الإتحاف: (وروى أيضا من التبصرة (جاء أمرنا) ونحوها بالوجهين، وقال فيها: ولكني لم أقرأ إلا بالإشباع) .[4]

---

[1] محمد ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

[2] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

[3] محمد يحي شريف، السبل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

[4] مصطفى الأزميري، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

وهذا إنما يعود للاختلاف في تحرير هذه الأوجه مع ما يجده المحررون من جهد في تحرير أوجه القراءة بطرق النشر لابن الجزري هل يعتمدون على ظاهر النشر أم على الكتب المسندة؟ مع سكوت صاحب النشر عن مذهب قارئ معيّن أحيانا، ومع فقدان بعض المصادر التي أسند إليها ابن الجزري رحمه الله أحيانا أخرى أو غموضٍ في كلام صاحب المصدر عند الرجوع إليه .

المطلب الثاني: الذين رووا أحد الوجهين .

1/ أما الذين رووا وجه الإبدال فهُم :[1]

في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة: من التجريد لابن الفحام والتبصرة ومن الهداية .

في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمتين: صاحب التجريد والهداية .

2/ أما الذين رووا وجه التسهيل فهُم :[2]

في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة: **ابن غلبون في التذكرة** وهو الذي في العنوان والكامل وتلخيص العبارات ومن المجتبى على ما في النشر وكذا من إرشاد أبي الطيب وطريق أبي معشر .

في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمتين: في تلخيص ابن بليمة والتذكرة والعنوان والكامل وكذا من إرشاد أبي الطيب [3]والمجتبى وطريق أبي معشر على ما في الفريدة .

---

[1] بشير دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 304/291 .

[2] بشير دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 304/291 .

[3] أما صاحب السبيل الأوثق فاختار له الإبدال من كتاب الإرشاد، قال: (وسكت في النشر عن مذهب صاحب الإرشاد، وعبارات أبي الطيب في كتابه الإرشاد يعتريها بعض الغموض فذكر للقراء عن ورش وقنبل تحقيق الأولى وتخفيف الثانية بجعلها مدة، وعبارة مدة في اصطلاح الكثير من المتقدمين يراد به التسهيل بين بين، ثم عرّج على مذهب أهل اللغة وصرّح بأن مذهبهم هو التسهيل بين بين، فاتضح أن المراد الصحيح للفظ مدة عنده هو الإبدال وليس التسهيل) انظر السبيل الأوثق ص 71، وذكر أسباب اختياره بأن عبارة " فتثبت مدة قبل الهمزة ومدة بعدها " تعني المد لا التسهيل، وأن إسناد أبي الطيب هو إسناد مكّي في التبصرة ومكّي يقرأ بالإبدال – **لكنا ذكرنا أن الضباع ذكر لمكي الوجهين فانتبه** –

(ويضاف إلى وجه التسهيل إبدال الثانية منهما ياء خالصة مكسورة في (هؤلاء إن كنتم) و(على البغاء إن أردن) خاصّة، من طريق التذكرة وتلخيص العبارات ورواية الداني عن أبي الحسن وأبي الفتح) .[1]

ملاحظة: ذكرنا من قبل أن التسهيل أيضا هو رواية الداني عن أبي الفتح وأبي الحسن فاذكره .

وقد ذكرنا في هذا الباب بفضل الله عز وجل كل أوجه قراءة الهمزتين المفتوحتين من كلمة والهمزتين المتفقتين من كلمتين، وهناك فوائد كثيرة سنذكرها فيما يخصّ وجه الإبدال مدّا فقط .

ثم اعلم أخي الطالب وفّقك الله تعالى أن الرواة عن ورش اختلفوا حيث اتفقت الهمزتان، ولو اطلعت على أبواب الهمزتين المختلفتين سواء من كلمة أو من كلمتين لوجدتهم متفقين في أحكامها كلها تقريبا [2] (وهنا تتخذ القاعدة المعروفة لهم حيث يقولون: إذا اتفقت الهمزتان اختلف القراء وإذا اختلفت الهمزتان اتفق القراء، والمراد بالقراء أهل الطريقة العشرية النافعية) .[3]

وإذا علمنا أن الشاطبي اختار الوجهين معا فيما ذكرناه وأن اختيارات الحافظ الداني بمجموع طرقه له فيها الوجهان التسهيل والإبدال وأن طرق ابن الجزري في النشر تجمع الوجهين معا وأن الطرق العشر النافعية المغربية يُقرأ فيها بالوجهين معا أيضا فإن القاعدة صحيحة إن شاء الله .

وإذ فرغنا بحول الله من ذكر أوجه قراءة الهمزتين المفتوحتين من كلمة والمتفقتين من كلمتين فإننا نعرّج إلى فائدة مهمة جدا تتعلق باختلاف الرواة في مقدار المدّ حالة

والسبب الثالث أن الراوي الذي يتفق مع ورش في هذا الباب هو قنبل ما يدل – حسبه – أن لورش من طريق الإرشاد الإبدال فقط .

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

[2] الاختلاف في (يشاء إلى) ونحوه .

[3] محمد ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

الإبدال، ولكن قبل ذلك سنحاول توضيح مسألة مهمة قد يجدها الطالب في بعض الكتب ينبغي تصحيح الفهم فيها وفق ما قرره سادتنا العلماء جزاهم الله خيرا.

المبحث الثاني: الرد على من حكى أن التسهيل ليس رواية أبي يعقوب الأزرق:

ذكرنا أن من الرواة عن الأزرق من طريق النشر مَن اختار التسهيل فقط دون الإبدال وأن بعضهم اختار الإبدال دون التسهيل وبعضهم اختار الوجهين معا، وبمجموع الطرق فإن الإبدال والتسهيل روايتان صحيحتان عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

لكنّ بعض شرّاح الدرر اللوامع كان لهم اختيار آخر حيث نسبوا رواية التسهيل لطريق عبد الصمد العتقي وعبد الرحيم الأصبهاني واختصّوا طريق أبي يعقوب الأزرق بالإبدال فقط .

أما شرّاح الشاطبية ومن تبعهم فإنهم يفسرون قول الشاطبي: (وفي بغداد يُروى مسهّلا) أن المدرسة العراقية التي روت عن الأزرق تقدّم التسهيل في هذا الباب ولا تُنكر الإبدال، فالوجهان معا مرويان عن الأزرق .

ذكر العلامة سيدي عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله في شرحه للدرر اللوامع: (باب الهمزتين من كلمة: والحاصل مما ذكره أن ورشا له في المفتوحتين وجهان: التسهيل وهو طريق البغداديين عن عبد الصمد عن ورش والبدل وهو طريق المصريين عن أبي يعقوب عن ورش) .[1]

وفي باب الهمزتين من كلمتين (وقوله: وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا البيت، ذكر فيما تقدم – أي التسهيل - رواية عبد الصمد عن ورش والذي ذكر في هذا البيت – أي الإبدال - رواية المصريين عن ورش) .[2]

وتتفق في ذلك عنده المفتوحتان والمكسورتان والمضمومتان، فنسب الشارح هنا رواية التسهيل لعبد الصمد العتقي ورواية الإبدال للأزرق .

---

[1] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

[2] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

أما العلامة السملالي الكرامي الشنقيطي فقد ذكر في تحصيل المنافع في باب الهمزتين من كلمة: (قوله: لكن في المفتوحتين أبدلت مراده في هذا البيت أن يقيّد ما أطلق قبله فيندرج الحكم الثاني لورش في المفتوحتين وهو البدل نحو أأنذرتهم، والتقدير: لكن الهمزة الثانية في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر يعني رواية أبي يعقوب عن ورش، وحذف المصنف اسم لكن في البيت لضرورة الوزن لأنه يجوز حذفه، قال ابن عصفور: ويجوز حذف اسم إن وأخواتها في فصيح الكلام .

قوله: أبدلت معناه أبدلت الثانية ألفا خالصا إذ هو حقيقة البدل .

قوله: عن أهل مصر يعني من طريقة أبي يعقوب، وما تقدم من تسهيل الثانية إنما هو من طريقة البغداديين عبد الصمد والأصبهاني وهو ظاهر الإطلاق من قوله: فنافع سهّل البيت، فالنتيجة مما ذُكر أن لورش في المفتوحتين وجهان: التسهيل من طريق البغداديين والبدل من طريق المصريين) .[1]

أما في باب الهمزتين من كلمتين فقد ذكر نحو ذلك: (والمعنى أن ورشا يسهل الثانية من المفتوحتين ويحقق الأولى وهذا على رواية البغداديين عبد الصمد والأصبهاني عن ورش وهي أقيس ... وقيل لا بل أبدلا وهذه رواية أبي يعقوب المصري عن ورش وهي الرواية المشهورة) .[2]

ومثله ذكر الشارح في المكسورتين والمضمومتين (لأن ما تقدّم من التسهيل في المكسورتين والمضمومتين إنما هو رواية البغداديين عن ورش وتكلم هنا على رواية المصريين عن ورش وهو البدل) .[3]

وزيادة على الإمام الثعالبي ذكر الإمام الشنقيطي هنا البغداديين معا وهما عبد الصمد العتقي والأصبهاني عن ورش .

---

[1] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

[2] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 147 .

[3] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 154 .

أما الأئمة الذين ذكرناهم فإنهم في شرحهم هذا قد تبعوا الشارح الأول للدرر صاحب القصد النافع الإمام محمد الشريشي المعروف بالخراز رحمه الله، فهو الذي ذكر في باب الهمزتين من كلمة: (وأما المصريون فرووا عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ألفا لانفتاح ما قبلها) [1] ثم نسب التسهيل إلى غير أصحاب أبي يعقوب (فدلّ ذلك على أنّ غيرهم يسهّلها وهم البغداديون عن عبد الصمد) .[2]

وسار على هذا النهج في الهمزتين المتفقتين من كلمتين فورش يسهّل الثانية منهما وهو رواية البغداديين عن عبد الصمد، أما المصريون عن أبي يعقوب فيروون البدل فقط (وهذا مذهب البغداديين عن عبد الصمد، والمصريون عن أبي يعقوب عن ورش على البدل) .[3]

وقد ذكر الإمام الخراز عن البغداديين طريق عبد الصمد فقط فاتبعه الثعالبي وزاد الشنقيطي طريق الأصبهاني .

وردّ الشيخ أبو زيد بن القاضي على الشّراح بقوله: (ذكر الشارح وتابعوه أن البدل من طريق الأزرق والتسهيل من طريق غيره، وفيه نظر، بل التسهيل مروي عن أبي يعقوب من طريق ابن سيف في الثانية من المفتوحتين ذكره صاحب التذكرة).[4]

وقال الإمام الخباز في شرح التفصيل: (وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا خلاف ما عند شرّاح الدرر الذين يقولون أن التسهيل من طريق البغداديين والبدل من طريق المصريين، ظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس له تسهيل، وكأن الشيخ إنما أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم والرد عليهم، وإلا لاستغنى عنه بقوله قبل: وإن عزا لواحد خلافا ... البيت، وليس المراد هنا خصّه بالبدل وليس له غيره، بل المراد أنه ليس

[1] محمد الشريشي الخراز، مرجع سبق ذكره، ص 156 .

[2] محمد الشريشي الخراز، مرجع سبق ذكره، ص 157 .

[3] محمد الشريشي الخراز، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

[4] عبد الرحمن بن القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 319 .

لأحد غيره البدل وأما التسهيل فيؤخذ من عموم ابن بري في قوله: فنافع سهّل أخرى الهمزتين ....) .[1]

علّق على هذا الشيخ حميتو بقوله: (ذلك ما قرره أبو زيد ابن القاضي تصحيحا لخطأ شراح الدرر اغترارا بما ذهب إليه الشارح الأول وتقليدا له) .[2]

وإن كنت أرى أن ما ذهب إليه الإمام الخراز هو اختيار لا خطأ، فهو اختار الوجه المقدّم ظنّا منه أنّه لا يُقرأ برواية أبي يعقوب عن ورش غيرُه، فإن كان هذا هو الاختيار فقد اختار قبله كثير من القراء وجه التسهيل عن ورش إذ ربما لم يقرأ إلا به، فقد سبق أن ذكرنا قول الأزميري في الإتحاف: (وروى أيضا من التبصرة (جاء أمرنا) ونحوها بالوجهين، وقال فيها: ولكني لم أقرأ إلا بالإشباع)، فصاحب التبصرة ذكر الوجهين معا عن ورش لكنه اختار ما قرأ به وهو الإشباع، كما أن الشارح لم يخطئ حين نسب التسهيل إلى عبد الصمد والأصبهاني وإن كان غير محلّه إذ أن الدرر اللوامع مخصوصة برواية ورش من طريق الأزرق فقط، والله أعلم .

أما الشراح الآخرون فإنهم اتبعوا الشارح الأول ولعلّ ذلك يعود لكونه (عاصر الناظم وألّف شرحه في حياته وعرضه عليه).[3]

المبحث الثالث: ذكر اختلافهم في مقدار المدّ حالة الإبدال .

ذكرنا أن ورشا يبدل الهمزة الثانية من كلمة نحو أأنذرتهم أو أألد فيكون بعد الألف المبدلة حرف ساكن أو متحرك، وكذلك الحال بالنسبة للهمزتين المتفقتين من كلمتين نحو: شاء أنشره وجاء أجلهم، من النساء إلا ومن السماء إلى وأولياء أولئك، فبإبدال الهمزة الثانية يحصل مدّ الأولى، لكنّ مقدار المدّ مرتبط بحركة الحرف الذي يكون بعد

[1] العلامة الخباز، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

[2] عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

[3] فردوس زيد، متن الدرر اللوامع وجهود العلماء في خدمته، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014، ص 28 .

الألف المبدلة، وهنا اتّفق القراء واختلفوا، أما اتفاقهم فهو فيما إن كان بعد حرف المدّ حرف ساكن، واختلافهم كان إن أتى بعده حرف متحرك .

المطلب الأول: مذهب الشاطبي وابن الجزري ومن تبعهم .

اتفق شرّاح الشاطبية والمحقق ابن الجزري ومن تبعهم من القراء كالمنتوري والمارغني على المدّ حالة الإبدال في الهمزتين المفتوحتين من كلمة والهمزتين المتفقتين من كلمتين مدّا مشبعا إذا كان الحرف الذي بعد حرف المد المبدل ساكنا وبالقصر إذا كان الحرف متحركا .

ذكر صاحب الفتح الرحماني: (ثم لا يخفى أن من أبدل يمدّ مدّا مشبعا إن وجد سبب المدّ بأن التقى الساكنان نحو أأنذرتهم، وإلا فغير مشبع نحو أألد).[1]

وذكر الشيخ عبد الرزاق موسى في تعليقه على الكتاب في باب الهمزتين من كلمتين: (فإن وقع بعده ساكن صحيح زيد في حرف المد لالتقاء الساكنين نحو (هؤلاء إن) وإن وقع بعده متحرك نحو (جاء أحدهم) لم يزد على مقدار حرف المد) .[2]

وذكر الشيخ أبو شامة في إبراز المعاني: (فعلى هذا إن كان بعد الهمزة الثانية المبدلة ساكن طوّل المدّ لأجله نحو أأنذرتهم) .[3]

وذكر الضباع في الإضاءة: (وزاد في المفتوحة وجها ثانيا وهو إبدالها مدا مشبعا إن أتى بعده ساكن كأأنذرتهم وإلا قصر كأألد) .[4]

أما في الهمزتين من كلمتين (وإذا كان بعد الهمزة الثانية حرف ساكن فبعد إبدالها حرف مد يمدّ بمقدار ست حركات نحو (جاء أمرنا) (هؤلاء إن كنتم) وإن كان بعدها حرف متحرك فيمدّ حرف المد المبدل من الهمزة الثانية بمقدار حركتين فقط نحو (جاء أحدكم الموت) (أولياء أولئك) .[5]

---

[1] سليمان الجمزوري، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

[2] سليمان الجمزوري، مرجع سبق ذكره، ص 116 .

[3] أبو شامة الدمشقي، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

[4] علي محمد الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

[5] سيد لاشين وخالد العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

وقد ذكر شيخنا عبد الفتاح القاضي في شرحه كلاما نفيسا يبيّن فيه العلة من الإشباع في موضعه ومن القصر في موضعه (وعلى وجه الإبدال فإن كان بعد الهمزة المبدلة ساكن نحو أأنذرتهم أأشفقتم فلابد من مد الألف المبدلة من الهمزة مدّا مشبعا بمقدار ست حركات لأنها ساكنة والسكون الذي بعدها لازم فيكون مدّها حينئذ من قبيل المدّ اللازم، وإن كان بعد الهمزة المبدلة ألف متحرك وذلك في موضعين فقط (أألد وأنا عجوز) في هود (أأمنتم من في السماء) في الملك، مدّت الألف المبدلة من الهمزة مدّا أصليا بمقدار حركتين، ولا يصحّ أن يجعل مدّها من قبيل مدّ البدل نظرا لعروض حرف المدّ بسبب الإبدال) .[1]

هذا فيما يخص الهمزتين المفتوحتين من كلمة، أما الهمزتان المتفقتان من كلمتين: (وإذا أبدلت الثانية لورش وقنبل فالحرف الذي بعدها إما أن يكون متحركا أو ساكنا، فإن كان متحركا نحو جاء أحد، في السماء إله، أولياء أولئك، فاقتصر على حرف المد ولا تزد عليه شيئا ولا تعتبره من باب البدل نظرا لعروض حرف المد بسبب إبداله من الهمزة، وإن كان الحرف الذي بعدها ساكنا نحو ويمسك السماء أن تقع، فقد جاء أشراطها، من السماء إن كنت، فمُدّ حرف المد مدّا مشبعا لأجل الساكنين) .[2]

فالعلة من إشباع المدّ هي التقاء الساكنين فتجري مجرى المدّ اللازم، أما القصر فعلته هي أن حرف المدّ عارض بسبب إبداله من الهمزة، ومثله ذكر الشيخ المنتوري في شرحه للدرر حيث أجرى الألف المبدلة التي بعدها متحرك مجرى الألف المبدلة من التنوين في الوقف: (واعلم أنك إذا أخذت لورش في المفتوحتين بإبدال الثانية ألفا فلا يخلو أن يكون ما بعدها متحركا أو ساكنا صحيحا أو ألفا فإن كان متحركا نحو (جاء أجلهم) وشبهه فإن الهمزة تقع بين مدّتين، الأولى طويلة والثانية مقدار ألف، فتطويل الأولى للهمزة بعدها وترك زيادة الثانية لأنها مبدلة من الهمزة وإبدالها عارض في الوصل فهي تجري مجرى الألف المبدلة من التنوين في الوقف نحو ماءً وغثاءً وما أشبه ذلك،

[1] عبد الفتاح القاضي، الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

[2] عبد الفتاح القاضي، الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

وإن كان صحيحا نحو (وجاء أهل) وشبهه، فإن الهمزة تقع بين مدّتين طويلتين فتطويل الأولى للهمزة التي بعدها وتطويل الثانية لوقوع ساكن بعدها، وحكم الواو المفتوح ما قبلها حكم الساكن الصحيح وذلك موضع واحد في الأحزاب (إن شاء أو يتوب) وليس في القرآن غيره) .[1]

هذا في باب المفتوحتين، أما المكسورتان فذكر فيهما (واعلم أنك إذا أخذت لورش في هذا الباب فلا يخلو أن يكون ما بعدها ساكنا أو متحركا، فإن كان ساكنا نحو (هؤلاء إن) فتشبع الياء لالتقاء الساكنين، وإن كان متحركا نحو (السماء إلى الأرض) فلا تزيد في مدّها لأنها عارضة في الوصل) .[2]

أما المضمومتان: (واعلم أنك إذا أخذت لورش في المضمومتين بإبدال الثانية واوا فلا تزيد في مدّها لأنها عارضة في الوصل) .[3]

ولم يذكر الخيارين معا في المضمومتين لأننا ذكرنا أن المضمومتين لا يقعان إلا في موضع واحد (أولياء أولئك) والحرف الذي بعد المدّ المبدل متحرك، وعليه فإن الواو تُبدل حرف مدّ ومقدار المدّ يكون حركتين فقط .

وهذا هو المذهب الذي اختاره صاحب النجوم الطوالع فذكر أن الإشباع في المدّ هو لالتقاء الساكنين، أما إن كان بعد الألف المبدلة حرف متحرّك ففي باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة (فليس إلا القصر لعدم الساكن بعدها، وليس كألف آمنوا لعروضها بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط، هذا هو التحقيق الذي قرأنا به وبه نقريء خلافا لمن جعلها كألف آمنوا فجوّز فيها الأوجه الثلاثة).[4]

وذكر مثله في باب الهمزتين المتفقتين من كلمتين: (فإن وقع بعده ساكن نحو (جاء أمرنا) و(هؤلاء إن) مددت مدّا طويلا لأجل الساكنين، وإن وقع بعده متحرك نحو (جاء أحدهم) (في السماء إله) (أولياء أولئك) اقتصرت على القصر على الأصحّ المقروء به، ولا

[1] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 287 .
[2] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 290 .
[3] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 301 .
[4] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

يجوز توسّط ولا طويل لانفصال الهمزة عن حرف المد في كلمة أخرى، ولعروض حرف المدّ بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط، خلافا لمن جعل ذلك من باب ما تقدمت فيه الهمزة عن حرف المد فقال فيه بالأوجه الثلاثة).[1]

فذكر صاحب النجوم الطوالع عللا أخرى كضعف السبب بتقدمه على الشرط، وانفصال الهمزة عن حرف المدّ في كلمة أخرى في الهمزتين من كلمتين.

وهذا هو المذهب الذي اختاره سيد المحققين الإمام ابن الجزري ففي شرح طيبة النشر لابنه أحمد بن محمد بن الجزري: (ومن أبدلها مدّا في نحو أأنذرتهم وأأشفقتم مدّا مشبعا لالتقاء الساكنين، وأتى في نحو أألد بألف واحدة من غير زيادة).[2]

وفي كتاب أجوبة ابن الجزري على المسائل التبريزية أجاب عن سؤالين في هذا الباب:

المسألة الخامسة والثلاثون: كيفية قراءة أألد وأأمنتم لورش؟ فهل تمدّ وتوسّط للأزرق أم لا يجوز ذلك؟.

الجواب: بل الذي في ذلك وجه واحد وهو المدّ قدر ألف وهي الألف المبدلة كما بيناه في النشر، وكذلك الحكم في نحو (إذا جاء أحدكم) في وجه الإبدال للأزرق.[3]

ثم ذكر: القول في نحو جاء أحد للأزرق: لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو (أألد) (أأمنتم من) (جاء أجلهم) (السماء إلى) (أولياء أولئك) حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ كما يجوز له مدّ نحو (آمنوا) (إيمان) و(أوتي) لعروض حرف المدّ بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط، وقيل للتكافؤ، وذلك أن إبداله على غير الأصل من حيث أنه على غير قياس، والمدّ أيضا غير الأصل، فكافأ القصر الذي هو الأصل البدل الذي هو على غير الأصل فلم يُمدّ .[4]

---

[1] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

[2] شهاب الدين ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 2، 2000، ص 77 .

[3] عبد العزيز الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

[4] عبد العزيز الزعبي، مرج سبق ذكره، ص 134 .

هذه هي أجوبة الإمام ابن الجزري وقد ساق فيها العلل التي من أجلها مُنِع المد في المواضع التي ذكرها، ونكتفي بهذا القدر مما نقلناه من أصحاب هذا المذهب لننتقل إن شاء الله إلى المذهب الثاني مذهب المغاربة لندرس مذهبهم وأدلته .

هذا وقد خالف الإمامان المنتوري والمارغيني جمهور المغاربة وشرّاح الدرر اللوامع وسنرى جيدا أين تكمن مواطن الخلاف والأدلة التي بنى عليها المغاربة قراءتهم .

المطلب الثاني: مذهب المغاربة .

اتفق المغاربة مع أصحاب المذهب الأول في إشباع المدّ المبدل إذا جاء بعده حرف ساكن سواء في الهمزتين المفتوحتين من كلمة أو الهمزتين المتفقتين من كلمتين، لكنهم خالفوهم في مقدار المدّ الواجب القراءة به إذا جاء بعد حرف المد المبدل حرف متحرك .

ذكر العلامة عبد الهادي حميتو: (إن كان بعد الهمزة الثانية ساكن على رواية البدل كجاء أمرنا وهؤلاء إن فليس إلا الإشباع اتفاقا) .[1]

أما ما كان بعده متحرك فقد اختار الإمام الخراز التوسط في شرحه للدرر اللوامع والتوسّط هو المشهور في مدّ البدل عند المغاربة :(وإن وقع بعدها متحرك فالتمكين بتوسّط وذلك في موضعين: أألد وأنا عجوز هود أأمنتم من في السماء الملك إذ لا سبب غير الهمزة).[2]

وأضاف في باب الهمزتين من كلمتين: (وإن كان متحركا كان مده متوسطا على المشهور إذ لا سبب إلا الهمز المتقدم، وقد تقدم حكمه، وذلك نحو: جاء أجلهم وجاء أحدكم الموت وشبهه) .[3]

وأضاف صاحب تحصيل المنافع وجهين: فذكر في باب الهمزتين من كلمة (وإن كان بعدها حركة مدّت مدّا متوسطا على المشهور ويجوز القصر والإشباع) [4].. وذكر مثله في

---

[1] عبد الهادي حميتو، قراءة نافع عند المغاربة، مرجع سبق ذكره، ص 92 .

[2] محمد الشريشي الخراز، مرجع سبق ذكره، ص 158 .

[3] محمد الشريشي الخراز، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

[4] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

باب الهمزتين من كلمتين: (وثلاثة أقوال قبل الحركة نحو جاء أجلهم أولياء أولئك المشهور التوسط) .[1]

ويبين كلام الشارح أن المعمول به عند المغاربة هو التوسط رغم أنه يجوز القصر والإشباع، وعلى التوسط أيضا اقتصر صاحب التوضيح والبيان: (وهذه الحالة هي التي تسمى بالتوسط عندهم ... وسيان كان الألف أصليا بحسب التلفّظ كما مُثّل، أو مبدلا من همزة محركة كقوله: أألد سورة هود على المشهور وجاء أجلهم سورة يونس، لكن بشرط تحرّك ما بعد الألف في هذين النوعين) [2].. وقد بيّن بعدها أن ما جاء بعده ساكن فإنه يُمدّ كالمنفصل والمتصل لورش أي بالإشباع ست حركات .[3]

ولا يخفى أن التوسط هو اختيار المغاربة في مدّ البدل (والمقروء به عندنا هو التوسط وهو الذي اقتصر عليه الإمام الداني في التيسير وهو طريقه الذي أخذه عن شيوخه المصريين).[4]

ولكن هذا لا يعني أن طرق المغاربة ليس فيها القصر والإشباع فقد ذكر الشيخ محمد السحابي في شرح تفصيل العقد أن المغاربة اختاروا التوسط لأنه مذهب الداني الذي اقتصر عليه واختاروا الإشباع لأنه مذهب الحصري وأشياخ المدرسة القيروانية والقصر لأنه مذهب ابن غلبون وقد أسند إليه الداني في التعريف .

وهذا العمل هو الذي بيّنه صاحب أنوار التعريف في شرحه لباب مدّ البدل: (وأما ما كان من كلمتين فإما أن يكون بعد حرف المد ساكنا نحو جاء أمرنا وشاء أنشره فليس فيه إلا المدّ، أو متحرك نحو جاء أجلهم فقرأ الشيخ فيه بالتوسط، وربما يخبرنا بأنه تتجه فيه الوجوه الثلاثة حاكيا ذلك عن شيخه المستغانمي، وربما أقرأنا بها في مللـه حال نشاطه، قال المحقق: حال نشاطه أي ربما أقرأنا هذه الأوجه الثلاثة حال ذهاب

---

[1] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 148 .

[2] إدريس الودغيري، التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن، مطبعة آنفو، المغرب، 2010، ص 79 .

[3] إدريس الودغيري، مرجع سبق ذكره، ص 85 .

[4] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

الملل وعودة النشاط حتى يستطيع الإتيان بهذه الأوجه أي الإشباع والتوسط والقصر لأنها تتطلب جهدا ونشاطا من القارىء) .[1]

وخلاصة ما ذكرناه أن حكم المد المبدل في الهمزتين المفتوحتين من كلمة والهمزتين المتفقتين من كلمتين إذا كان بعد المدّ المبدل حرف متحرك ثلاثة أوجه: التوسط وهو المشهور والإشباع والقصر، وهذا مذهب المغاربة، والقصر مذهب المشارقة ومن تبعهم قال صاحب المختصر الجامع: (شهّر في النجوم القصر لعروض الألف، وشهّر في التحصيل التوسّط) .[2]

وجاء في الدليل الأوفق ردّا على مذهب صاحب النجوم الطوالع: (وخالفه في ذلك المغاربة المتقدمون طردا للباب على نسق واحد فأجروه مجرى مدّ البدل في جواز الأوجه الثلاثة فيه لورش من طريق الأزرق، وعليه حملوا قول ابن بري إذ لم يستثن من هذا الأصل شيئا في الباب، قال الشيخ السملالي عند قول ابن بري:

لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكّنت

قوله ومكّنت معناه مدّت الألف، لكن لابد من التفصيل في مدّها بحسب ما يقع بعدها، فإن كان بعدها ساكن مدّت مدّا مشبعا، وإن كان بعدها حركة مدّت مدّا متوسطا على المشهور ويجوز القصر والإشباع) .[3]

أما الهمزتان من كلمتين المتفقتان في الحركة نحو جاء أجلهم ومن السماء إلى (فقد اختلف أهل الأداء في المدّ فمنهم من نصّ على المدّ الطبيعي فقط، ومنهم من نصّ على التوسّط.

وممن نصّ على المدّ الطبيعي الجعبري وابن الجزري والمنتوري وعلي النوري الصفاقصي وغيرهم، وممن نصّ على التوسط الشيخ السملالي ومحمد التهامي بن الطيب الفيلالي ومحمد الإبراهيمي) .[1]

---

[1] محمد ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 39/38 .

[2] الحاج سليمان ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

[3] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

ومما سبق ذكره نستنتج أن الاختلاف الحاصل في هذه المسألة إنما هو اختلاف مدرستين المدرسة المشرقية التي تختار ترك المدّ في البدل والمدرسة المغربية التي تختار مدّ البدل، فإذا تركوا المدّ في البدل فهُم لهذا الباب أترك، قال الشيخ عبد الهادي حميتو: (ومذهب المشارقة في ترك المدّ فيه موافق لمذهبهم في ترك المدّ في آمن وأوتي ونحوهما مما تقدم فيه السبب على حرف المد ... فإذا كان المختار عندهم القصر في آمن وبابه، وبعضهم كابن غلبون ومن نحا نحوه لا يجيز فيه إلا القصر وينكر المدّ كل الإنكار، فمن باب أولى أن ينكر المدّ هنا لورش عند إبدال الهمزة الثانية ألفا سواء ففي كلمة أو كلمتين) .[2]

قلت: وما كان للمغاربة أن يقرؤوا بهذه الأوجه لو لم تُنقل رواية، إذ النص لا يكفي ولا احتماله عن ابن بري، بل ثبتت أداء ونصا .

والصحيح أن من أنكر المدّ في هذه المسألة إنما هو مذهب مدرسة معينة اختاره، فيكون من الإجحاف إنكار مذهب مدرسة أخرى، وكيف يُنكَر حكم أقرّه القراء والرواة بإسنادهم المتصل ونقلوه عن شيوخهم جيلا بعد جيل، وهو ما يقوم به كثير من العلماء المشارقة نظرا لأنه لم تصلهم أو لم يطلعوا على مذهب المغاربة، وهذا ليس بجديد فقد أنكر أكثرهم طرق نافع العشرة من كتاب التعريف التي لا تزال تُسند إلى اليوم في بلاد المغرب الإسلامي، فيكون من الإنصاف القول: أن مذهبنا الذي نُقرئ به هو هذا، وهناك مذهب آخر يُقرئ به المغاربة وهو مذهب صحيح لكننا لم نأخذ به (وكما لا يلزم المشارقة أن يتركوا طريقتهم ومذاهبهم في الأخذ في هذا ومثله، فكذلك لا يلزم المغاربة أن يتركوا طريقتهم ومذاهبهم التي تأدت إليهم عن أئمتهم وهي منصوصة في كتبهم ... وهذا ابن الجزري نفسه حين ذكر مذهب القيروانيين الذين أخذوا في آمن ونحوه بالمد الطويل يقول: والحق في ذلك أنه شاع وذاع وتلّقته الأمة بالقبول فلا وجه لردّه وإن كان غيره

[1] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 129 .

[2] عبد الهادي حميتو، قراءة نافع عند المغاربة، مرجع سبق ذكره، ص 95/94 .

أولى منه والله أعلم، وهذا موقف أملاه عليه الإنصاف والفقه المكين في أسباب الخلاف فذهب بذلك عنه التعصب لمذهب المشارقة وتوهين أو ردّ ما عداها) .[1]

وخلاصة القول: من قرأ رواية ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق بمضمن الشاطبية لمن اختار وجه الإبدال فليس له في أألد وأأمنتم وجاء أجلهم ونحوه ومن السماء إلى ونحو وأولياء أولئك إلا القصر في حرف المد المبدل .

ومن قرأ بمضمن طيبة النشر لمن اختار وجه الإبدال فليس له كذلك إلا القصر فهو مذهب بن الجزري .

ومن قرأ على مذهب المغاربة بمضمن طرق نافع العشرة فله فيها الأوجه الثلاثة: التوسط على المشهور والقصر والإشباع، أما مذهب المنتوري والمارغني فهو كمذهب الشاطبي وابن الجزري .

قال العلامة محمد الشريف السحابي في شرحه لتفصيل عقد الدرر لابن غازي:

نقرأ في نحو شاء أنشره بالإشباع كالمدّ اللازم، وفي نحو جاء أجلهم على ثلاثة أوجه: المقدم هو التوسط ونقرأ بالإشباع والقصر، وهذا فقط إذا قرأنا بطرق نافع العشرة، أما إذا أفردنا ورشا وحده فنقرأ بالتوسط فقط، أما إذا قرأنا بالعشر فنقرأ بالترتيب: التوسط ثم الإشباع ثم القصر، هذا الذي جرى عليه العمل ونصّ عليه الأئمة وأخذوه عن مشايخهم في بلاد المغرب، ولا فرق بين الهمز في آدم والهمز هنا فالذي فرّق بينهما ما عنده دليل، وحجة من قال أن الكلمتين منفصلتان يعقّب عليه أنّ جاء أمرنا كذلك تُقرأ بالقصر وليس بالإشباع، ثم ذكر الشيخ الإبدال في المكسورتين والمضمومتين ثم قال: والحاصل أن الأنواع الثلاثة من الهمزة يجري فيها الأنواع الثلاث لمدّ البدل.

وأضاف الشيخ: بما أن عمدة الطرق العشرة هو كتاب التعريف فنأخذ بالتسهيل وجها مقدّما ثم نأخذ بالإبدال.

والأولى جمع الأوجه كلها بمجموع الطرق الصحيحة التي تصل كلها إلى صاحب الطريق.

[1] عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

المبحث الرابع: تنبيهات مهمة في هذا الباب.

التنبيه الأول: ورد في القرآن الكريم كلمتان اجتمعت فيهما ثلاث همزات وهما (أآمنتم) و(أآلهتنا)، فليعلم القاريء أن ورشا لا إبدال له فيهما لأن أصل الكلمتين: أأأمنتم وأأألهتنا الهمزتان الأولى والثانية مفتوحتان والثالثة ساكنة فتبدل الهمزة الثالثة ألفا لجميع القراء فيحقق ورش الهمزة الأولى ويسهل الثانية، قال صاحب النجوم الطوالع: (لأن كل من روى الإبدال في نحو أأنذرتهم ليس له في أآمنتم وأآلهتنا إلا التسهيل، وما رواه بعضهم عن ورش من الإبدال في ذلك وإن ذكره الداني في إيجاز البيان وبعض شرّاح الشاطبية وهو مقتضى عموم قول الناظم: لكن في المفتوحتين أبدلت البيت، فضعيف رواية وقياسا وليس من طريق الأزرق فلا يقرأ به) .[1]

ولأن الهمزة المسهلة بعدها حرف مد فهي إذن مدّ بدل مغيّر بالتسهيل فيكون لورش فيها (القصر والتوسط والمدّ، وليس له الإبدال لأنه لو أبدل لاجتمع ألفان، الألف المبدلة من الهمزة الثانية المفتوحة والألف المبدلة من الهمزة الثالثة الساكنة، ويتعذر النطق بالألفين معا فتحذف إحداهما فحينئذ يصير النطق بهمزة واحدة بعدها ألف فتكون قراءته كقراءة حفص فيلتبس الاستفهام بالخبر، فمحافظة على لفظ الاستفهام وخوفا من الالتباس مُنع وجه الإبدال) .[2]

جاء في مختصر بلوغ الأمنية شرح نظم تحرير مسائل الشاطبية:

أآمنتم والنحو سهل لورشهم وإبدالها قد شذّ فاجعله مهملا

أشار رحمه الله تعالى [3] بهذا البيت إلى أن ورشا له في أآمنتم وأآلهتنا تسهيل الهمزة فقط مع المد والتوسط والقصر وليس له فيها إبدال .[4]

---

[1] سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

[2] عبد الفتاح القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 87 .

[3] يقصد الشيخ الحسيني مؤلف النظم .

[4] علي محمد الضباع، مختصر بلوغ الأمنية، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، الطبعة 1، 2004، ص 41 .

التنبيه الثاني: حكم (جاء آل لوط) و(جاء آل فرعون النذر) .

ذكر الشيخ محمد محفوظ الترمسي في كتابه تعميم المنافع بقراءة الإمام نافع: فإن وقع بعد المفتوحتين ألف وذلك في الموضعين (جاء آل لوط) و(جاء آل فرعون) ففي وجه لا تُبدل الثانية حذرا من اجتماع ألفين، وهو متعذّر، بل يتعيّن التسهيل فقط، وفي وجه آخر كسائر الباب، وعليه بعد البدل وجهان: الحذف للساكنين، والثاني: لا، بل يُزاد في المدّ، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما.

وعلى كل من أوجه البدل لا يجوز التوسط، لأنه لا وجه له بخلافه على وجه التسهيل فيجوز التوسط أيضا، ولذلك قال الشيخ المتولي رحمه الله:

وفي جاء آل اقصر ووسط ومُدَّ إن تُسهّل ودع توسيطا إن كنت مُبْدِلا [1]

ففي كلمة جاء آل حالة خاصة نظرا لوقوع ألف بعد الهمزة الثانية، فأما وجه التسهيل فواضح، تُسهّل الهمزة الثانية وبما أن حرف المد بعدها فتُمدّ من قبيل مدّ البدل قصرا أو توسطا أو طولا (فوجه القصر أن الهمزة تغيّرت بالتسهيل فلم تُراع، ووجه التوسط والإشباع هو اعتباره من نوع مدّ البدل لأن الهمزة فيه واقعة قبل حرف المد في كلمة واحدة) .[2]

أما إذا قمنا بإبدال الهمزة الثانية ألف مدّ وقد علمنا أن بعدها ألف مدّ إذن يجتمع ألفان (فحينئذ يجوز لنا وجهان الأول حذف إحدى الألفين تخلّصا من اجتماع الساكنين، الثاني إثبات الألفين مع زيادة ألف ثالثة للفصل بين الساكنين، فعلى الوجه الأول وهو حذف إحدى الألفين يتعين القصر، وعلى الوجه الثاني يتعين الإشباع) .[3]

فأوجه قراءة (جاء آل) عند ورش خمسة :

- إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ مع القصر أو الإشباع .

---

[1] منى الحازمي، تعميم المنافع بقراءة الإمام نافع دراسة وتحقيقا، رسالة ذكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 2015، ص 197 .

[2] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 131 .

[3] عبد الفتاح القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 94 .

- تسهيل الهمزة الثانية مع القصر والتوسط والطول في مد البدل .

مع مراعاة مذاهب الرواة عن الأزرق في طرق النشر، حيث قال في النشر: (إذا وقع بعد الهمزة الثانية من المفتوحتين ألف في مذاهب المبدلين وذلك في موضعين جاء آل لوط وجاء آل فرعون) أي من له مذهب الإبدال أما أصحاب مذهب التسهيل فهم على مذهبهم، ذكر الضباع في (المطلوب): (وأما (جاء آل) فذكر الأزميري نقلا عن الداني ومكي أن جماعة من المبدلين ذهبوا إلى تسهيله بين بين) ثم أضاف: (فهل تبدل الثانية فيهما كسائر الباب أم تسهّل من أجل الألف بعدها؟ قال الداني: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما لأن بعدها ألفا، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذّر فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير، لأن همزة بين بين في زنة المتحركة، وقال آخرون ": يبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيهما بعد البدل وجهان: أن تُحذف للساكنين والثاني: أن لا تُحذف ويُزاد في المدّ فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما) .

وذكر أيضا في تقريب النشر: (فإن وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف نحو جاء آل لوط فإن **بعض الآخذين بالبدل** عنهما – أي عن ورش من طريق الأزرق وقنبل - لا يبدلون الثانية للمتعذر فيجعلونها بين بين والله تعالى أعلم).[1]

ويقرأ المغاربة بالتسهيل فقط من العشر الصغير، ولهم وجه آخر وهو إبدال الثانية مع ثلاثة البدل على قاعدتهم، لكن الذي عليه العمل أنهم لا يأخذون بالإبدال مطلقا لضعفه كصاحب أنوار التعريف فبعد أن ذكر وجه التسهيل مع ثلاثة البدل قال: (والثاني إبدالها حرف مدّ، وبالأول أخذت ولم آخذ بالثاني لضعفه) .[2]

قال الشيخ أيوب أعروشي: (المغاربة لا يقرؤون فيها إلا بالتسهيل للأزرق، قال العلامة مسعود جموع: فيحصل فيها ليوسف الأزرق وجهان: التسهيل بين بين ومدّها متوسطا ثم مشبعا ثم قصرا، ثم قال: وبالأول قرأت ولم آخذ بالثاني لضعفه) .

التنبيه الثالث: المدّ في (البغاء إن) (النساء إن اتقيتن) (للنبيء إن أراد) .

---

[1] محمد ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

قال العلامة الضباع: (فإن كانت الحركة عارضة جاز إشباعه – أي المد – وقصره وذلك في البغاء إن أردن في النور، ومن النساء إن اتقيتن، وللنبيء إن أراد كلاهما في الأحزاب) .[1]

فأصل حركة الحرف بعد الهمزة المبدلة ألفا هو السكون: إن ، وبسبب النقل صارت مفتوحة ومكسورة، فالحركة هنا عارضة بسبب ما طرأ عليها، فإذا أبدلنا الهمزة الثانية حرف مدّ جاز وجهان: المدّ قصرا اعتدادا بالحركة العارضة، والمدّ طولا لعدم الاعتداد بها .

وخلاصة ما ذكرنا أنه بالإضافة إلى ما ذكرناه من أوجه في (البغاء إن) وهي تسهيلها بين بين وإبدالها حرف مدّ طولا وإبدالها ياء مكسورة، نضيف وجها رابعا وهو (إبدال الثانية حرف مدّ بمقدار حركتين نظرا لكون نون إنْ تحركت بحركة الهمزة بعد نقلها إليها) .

ولورش في (للنبيء إن أراد) في سورة الأحزاب ثلاثة أوجه :

- تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين بين .
- تحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية ياء خالصة تمدّ بمقدار ست حركات .
- تحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية ياء خالصة تمدّ بمقدار حركتين لكون النون في (إن أراد) تحركت بنقل حركة الهمزة إليها .

ونفس الحكم في (للنساء إن اتقيتن) إلا أن علة المدّ بحركتين فيها هو أن النون في (إن اتقيتن) تحركت بالكسرة تخلّصا من التقاء الساكنين .[2]

مع مراعاة طرق النشر فمن مذهبه التسهيل فله التسهيل، ومن مذهبه الإبدال فإذا اعتدّ بالعارض قصر وإن لم يعتدّ بالعارض أشبع المدّ .

[1] علي محمد الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، مرجع سبق ذكره، ص 109 .
[2] سيد لاشين وخالد العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

وزاد المغاربة من العشر الصغير بطرقهم وجه التوسط في الكلمات الثلاث حال الإبدال، لأنهم يُجرونه مجرى مدّ البدل، فيجوز الإشباع والقصر كالمشارقة ويجوز التوسط وهو مما انفرد به المغاربة وهو من الزيادات على التعريف .

التنبيه الرابع: الوقف على أأنت .

كلمة أأنت فيها همزتان مفتوحتان وحكمها عند ورش التسهيل والإبدال مدّا مشبعا، هذا في حال الوصل، ولكن إن وقفنا عليها فسيجتمع في الوقف ثلاث سواكن متتالية، وقد نبّه عليه العلماء فمن كان مذهبه الإبدال لورش ها هنا فقد منعوا له ذلك حال الوقف (وقد منع العلماء وجه الإبدال لورش عند الوقف على قوله تعالى (أأنت) الأنبياء 62).[1]

فإذا منعوا وجه الإبدال فلا ينبغي إذن إلا وجه التسهيل، ذكر ذلك الدكتور محمد سالم محيسن في شرحه لطيبة النشر: (ولكن لا يجوز الإبدال وقفا في (أأنت) ... بل يوقف عليه بالتسهيل فقط) .[2]

وحجتهم أنهم منعوا الإبدال (فرارا من اجتماع ثلاث سواكن متوالية ليس فيها مدغم كصوافّ وهو غير موجود في كلام العرب ... وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

أأنت فسهّل مع أريت بوقفه ويمنع إبدالا سواكنه الولا).[3]

لكن الداني رحمه الله نُقل عنه وجه الإبدال (نقل الشيخ سلطان عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي أن الداني جوّز الإبدال مطلقا في جامع البيان، وقال الأزميري:

---

[1] محمد خالد منصور ومن معه، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

[2] محمد سالم محيسن، الهادي في شرح طيبة النشر، دار الجيل، لبنان، الجزء 1، الطبعة 1، 1997، ص 188 .

[3] علي محمد الضباع، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، 2006، ص 64 .

وكذا رأيت أنا في جامع البيان أطلق الوجهين للأزرق ولم يقيّده بوصل، فيحتمل التقييد) .[1]

وهذا ما بينه المتأخرون أيضا أن للأزرق هنا (التسهيل فقط دون الإبدال) .[2]

ومثله رجّح شيخنا عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة: (أأنت حكمه حكم أأنذرتهم لسائر القراء غير أن ورشا إذا وقف ليس له إلا التسهيل ويمتنع الإبدال لثقل اللفظ باجتماع ثلاث سواكن متوالية، هذا هو الصحيح، وأجاز بعضهم فيه الإبدال وقفا كذلك، والأول أرجح) .[3]

والعلماء يذكرون حكم الوقف في أرأيت كالوقف في أأنت فيختارون التسهيل ويمنعون الإبدال فيهما معا لاجتماع ثلاث سواكن، واطّلعت في كتاب التوضيح والبيان في مقرأ نافع على كلام الشيخ إدريس بن عبد الله الودغيري في أرأيت دون أأنت حيث قال: (قال بعضهم: إذا وقف لورش على أرأيت يرجع لرواية التسهيل لكي لا يرجع ثلاث سواكن، والذي أخذت به عن شيخنا أنه لا يرجع في الوقف لرواية التسهيل بل يبقى على روايته من البدل ويقف لثلاث سواكن، ووجهه أن الساكن الأول هو بدل الهمزة هو الساكن المؤصل اللازم مع سكون الياء بعد، وأما سكون التاء فهو عارض والعارض لا يُعتدّ به، فكأنه لم يجتمع إلا ساكنان، وإذا كان كذلك فيكونان على حد اجتماعهما في محياي على رواية سكون الياء فافهم ذلك) .[4]

وكلام الودغيري يدلّ أنه قرأ على شيخه بالإبدال لأنها الرواية المقدمة عند المغاربة الإبدال: (أبدلها ورش فيه ألفا على المشهور عنه) فإذا وقف على أرأيت لا يرجع إلى وجه التسهيل بل يثبت على وجه الإبدال، فهل يقرأ بمثل هذا في كلمة أأنت؟ وهي أيضا تُبدل لورش كالإبدال في أرأيت، يعني إن وقف على ثلاث سواكن في أرأيت بالإبدال لا بالتسهيل

---

[1] علي محمد الضباع، مختصر بلوغ الأمنية، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

[2] أماني عاشور، الأصول النيرات في القراءات، مدار الوطن للنشر، السعودية، الطبعة 3، 2011، ص 129.

[3] عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 121 .

[4] إدريس الودغيري، مرجع سبق ذكره، ص 307 .

فهل سيخالف قاعدته في أأنت؟ والظاهر أن الحكم في أأنت كالحكم في أرأيت رغم أن الشيخ في الكتاب لم ينبّه على الوقف على أأنت كما نبّه عليه في أرأيت والله أعلم .

وحجة الشيخ أن الساكن الثالث عارض للوقف فلا يُعتدّ بالعارض فيبقى إذن ساكنان، فيكون الإبدال مشابها لإبدال كلمة محياي وقفا حيث يجتمع في الوقف ساكنان .

وللمغاربة وجه آخر صحيح انفردوا به، وهو الفرار من الإشباع إلى التوسط (وجوّزه البعض – أي الإبدال – قراءة اختيارا بشرط تمكين مدّ الياء في أرأيت توسّطا) .[1]

قال العلامة ابن القاضي رحمه الله في الفجر الساطع: (إذا وقفت على أرأيت لورش في المشهور فإنك تمدّ الألف مدا مشبعا والياء بالتوسط، فتفطّن له فإنه قلّ من يجد له خبرة) .[2]

فائدة: موقف الزمخشري ومن تبعه من إبدال الهمزة لورش في أأنذرتهم والرد عليه .

الزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، كنيته أبو القاسم اشتهر بجار الله لمجاورته مكة المكرمة ولد سنة 467 هـ وتوفي سنة 538 هـ، كان محبا للعلم أفرغ شطرا كبيرا من حياته له، اعتنق المذهب الاعتزالي وكان متظاهرا به متعصبا له، نال الزمخشري مكانة علمية رفيعة حتى صار علما من أعلام اللغة فضلا عن كونه إمام المفسرين، وألف مؤلفات كثيرة أشهرها: الكشّاف والمفصّل في علم العربية وأساس البلاغة وغيرها، قال في تفسيره معجبا به:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد ... وليس فيه لعمري مثل كشّافي

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته ... فالجهل كالداء والكشّاف كالشافي[3]

---

[1] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 442 .

[2] عبد الرحمن بن القاضي، مرجع سبق ذكره، ج 4، ص 120 .

[3] لدار غفور حمد أمين، تفسير الكشاف للزمخشري دراسة لغوية، دار دجلة، الأردن، الطبعة 1، 2007، ص 21، 22 بتصرف .

وإلى جانب بعض الآراء الاعتزالية التي حذّر منها العلماء فقد حوى تفسير الزمخشري كثيرا من الآراء في القراءات القرآنية التي ردّها المحققون، ولم يسلك هذا المسلك وحده فقد اشتهر فريق من المفسرين بالطعن في بعض وجوه القراءات الصحيحة رغم أنه مجانب للصواب فقد (بيّنت الدراسات أن بعض المفسرين كالطبري والزمخشري وغيرهما قد مالوا إلى هذا المنهج واعتمدوه في تفسيرهم ... ولعل عذر الطبري في ذلك هو عدم ثبوت القراءة لديه كونه من المتقدمين عن عصور التحقيق التي بها تمحيص الروايات وتمييز المقبول من القراءات، ويمكن عدّ جار الله الزمخشري من المفسرين الطاعنين في بعض القراءات المتواترة فقد ورد في تفسيره عبارات تقلل من شأن قراءات مقبولة لدى أئمة القراءة) .[1]

فالطبري معذور رحمه الله، ومن المفسرين من قاموا بالترجيح بين الروايات المتواترة لكنهم لم يطعنوا فيها أبدا كالقرطبي وابن عاشور، ومن المفسرين من دافع دفاعا مستميتا عن القراءات المتواترة جميعها ولم يطعن فيها بل ردّ على الطاعنين في بعضها، وهذا ما سنلاحظه إن شاء الله .

ومن بين القراءات الصحيحة التي طعن فيها الزمخشري إبدال الهمزة الثانية في نحو (أأنذرتهم) فقد أنكرها (وزعم أنها لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين، أحدهما: الجمع بين ساكنين على غير حدّه، والثاني: أنّ طريق الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو التسهيل بين بين لا بالقلب ألفا لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة) .[2] وهو مذهب البصريين .

وتابعه على هذا الطعن البيضاوي وأبو السعود في تفسيرهما.

أما العلماء المحققون فقد ردّوا على هذا الطعن منهم أبو حيان والسمين الحلبي والألوسي، قال ابن حيان: (وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي

---

[1] نور الدين عتر ومن معه، الترجيح بين القراءات أحكامه وموقف المفسرين منه، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 04، سوريا، عام 2014، ص 199، 200 .

[2] أبو العباس القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، مجلد 3، مركز الدراسات القرآنية، السعودية، ص 884 .

أجازه البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل لا تُدفع باختيار المذاهب ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونَقَلة القرآن، وقال السمين الحلبي: وروي عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن، وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواترا وللقراء في نحو هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر، وتابعهما على هذا الرد الألوسي) .[1]

ومن الأدلة أيضا ما ساقه العلامة عبد الهادي حميتو ردا على مذهب الزمخشري ومن تبعه: (قال أبو الحسن النوري: وهو مطعون في نحره بالأدلة منها أن هذه قراءة صحيحة متواترة فهي أقوى شاهد فلا تحتاج إلى شاهد ولا لتسلسل ... والقراءة بالبدل مذهب القيروانيين عامة ولم يذكر أبو عبد الله بن سفيان في الهادي غير البدل ونص عبارته: وورش عن نافع يحقق الأولى ويبدل من الثانية ألفا ... وقد أفاض أبو العباس المهدوي في الاحتجاج لهذا المذهب بما لا مزيد عليه – في كتاب الموضح في شرح الهداية – وكذلك مكي في الكشف) .

وختم الشيخ حميتو أدلته بقوله: والحاصل أن قراءة الإبدال على مذهب المصريين عن ورش أكثر جمهورا عند المغاربة وبها أخذ عامة القيروانيين ومن أخذ بمذهبهم، ولم يذكر الحصري في قصيدته لورش سواه وذلك في قوله:

حكى ورش الإبدال فيها وقد حكوا خلافا، ولكنّا كما نشتري نشري[2]

وقد نقلتُ في الاختلاف عن الداني سابقا وما قرّره صاحب النجوم الطوالع في الوجه المقدم عند المصريين أدلة كافية في إثبات صحة وجه الإبدال بالإضافة إلى كلام السيوطي رحمه الله في الردّ على من طعنوا في الروايات الصحيحة المتواترة .

هذا وقد ذكرت الدكتورة غدير الشريف في أطروحتها للدكتوراه أن مكيّ بن أبي طالب قد ضعّف قراءة الإبدال في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية) حيث ذكر أن تسهيل

[1] غدير بنت محمد الشريف، مطاعن المفسرين في القراءات المتواترة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 2015/2014، ص 395 .

[2] عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 153/152 .

الثانية لغة قريش وكنانة وأن قراءة البدل مروية عن ورش وفيها ضعف، وهو ما يتناقض تماما مع مذهبه في التبصرة وفي الكشف كما ذكر الشيخ عبد الهادي حميتو فهو قد ذكر الوجهين ولكنه قال (وبالإشباع قرأت)، ولكن لماذا اعتمدت على كتابه في التفسير ولم تعتمد على كتابيه في القراءات التبصرة والكشف ؟

وغالب الظنّ أنه لما ذكر رواية التسهيل وأنّها لغة قريش وكنانة فقد وضّح أن هذا الوجه هو الصحيح في العربية كقول الداني في إيجاز البيان: وهذا قول عامة البغداديين وأهل الشام ممن وصلت إلينا الرواية عنه منهم، وهو الوجه السائر في العربية والقياس المطّرد في اللغة، وقال في الاقتصاد: وهو الصحيح في العربية، وقال في إرشاد المتمسكين: وهو الصحيح في القياس والرواية ...

وحين وصف الإبدال بأن فيه ضعفا فالظاهر أيضا أنه يقصد أنه وجه ضعيف في العربية كقول الداني في الاقتصاد: فروي عنه البدل في الهمزة وهي رواية أكثر المصريين عنه وذلك ضعيف في العربية وفي إرشاد المتمسكين: وهو قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس .

وقد بيّنا أنّ وجه الإبدال ألفا صحيح، وبه قرأ مكّي في التبصرة وهذا قد يثبت صحة ما وصلنا إليه من تفسير كلامه في كتاب الهداية .

والوجهان معا: الإبدال والتسهيل صحيحان ثابتان، والله تعالى أعلى وأعلم .

الفصل السادس: الاختلاف في الإظهار والإدغام .

وسأذكر في هذا الفصل إن شاء الله اختلافهم في الإظهار والإدغام وسأقسّمه إلى خمسة أقسام:

اختلافهم في الغنة عند اللام والراء .

اختلافهم في (يلهث ذلك) .

اختلافهم في (يس والقرآن) و(ن والقلم) .

اختلافهم في (لا تامنّا) .

اختلافهم في (ألم نخلقكم) .

المبحث الأول: اختلافهم في الغنة عند اللام والراء.

هذه المسألة هي جزء من باب أحكام النون الساكنة والتنوين، وهي أربعة أحكام: الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء، وقد اتفقت كتب التيسير والشاطبية وطرق نافع العشرة على ما عهدنا قراءته من الإدغام في اللام والراء بغير غنة، وهو ما اصطُلح عليه بالإدغام الكامل، غير أن المسألة أخذت منحى خطيرا في تحرير طرق طيبة النشر وأسالت الكثير من الحبر، وأشغلت القراء بين مُثبت للغنة في اللام والراء من طريق الأزرق وبين مانع لها، وسأحاول أن أنقل باختصار اختلاف المحققين، وأقوال الباحثين، لعلي أصل إلى القول الراجح في هذه المسألة المعقّدة.

كما أنّي ألْفِتُ نظر القارئ إلى أن ما جاء في التيسير والشاطبية والدرر والتعريف مهم جدا :

فالداني رحمه الله ذكر إجماع أهل الأداء على الإدغام الكامل: (وأجمعوا على إدغام النون الساكنة والتنوين في الراء واللام بغير غنة) .[1]

ونقل الشاطبي في الحرز إجماع أهل الأداء أيضا:

[1] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 200 .

وكلهـــم التنـــوين والنـــون أدغمـــوا بـــلا غنّـــة فـي الـــلام والـــرّا لـــيجْمُلا

جاء في تقريب المعاني: (واتفق القراء السبعة على إدغام التنوين والنون الساكنة المتطرفة بلا غنة في اللام والراء نحو " هدى للمتقين " " ولكن لا يعلمون " غفور رحيم " " من رزق ربكم ") .[1]

وقال الحسن ابن بري:

وأدغمـــوا فـي " لـــم يـــرو " لكنّـــهْ أبقـــوا لـــدى هجـــاء " يـــوم " غنّـــهْ

قال العلامة المارغني: (ثم إن إدغام النون الساكنة والتنوين ينقسم إلى قسمين: كامل وناقص، فالكامل ويسمّى إدغاما محضا وهو الإدغام من غير غنة مع التشديد التام ويكون في اللام والراء) .[2]

وذكر الحافظ في كتابه التعريف: (وروى الأصبهاني عن ورش إظهار الغنة مع الإدغام عند الراء واللام ... وروى ابن المسيبي عن أبيه إظهار الغنة عند اللام خاصة، والباقون يُذهبون الغنة عندهما).[3]

ومن الباقين ورش من طريق الأزرق، فهو يقرأ بالإدغام في اللام والراء من غير غنة، وهو الذي ذكره صاحب " هداية اللطيف " وذكره الشيخ توفيق ضمرة في كتاب طرق نافع العشرة: (أدغم الأزرق وعبد الصمد النون الساكنة أو التنوين في اللام والراء إدغاما كاملا بلا غنة).[4]

فهذا هو منهج الداني والشاطبي ومن أخذوا عنهما ومن تبعهما، وهو الإجماع على ترك الغنة في النون الساكنة والتنوين عند إدغامها في اللام والراء.

---

[1] سيد لاشين وخالد العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

[4] توفيق إبراهيم ضمرة، إتحاف البررة في طرق نافع العشرة، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

وهو عمل المغاربة فقد نقل أصحاب الدليل الأوفق كلام المهدوي في المسألة: (فأما إجماعهم على الإدغام في الراء واللام بغير غنة فلأنهما لا غنة فيهما، ولا يشبهان الميم التي فيها الغنة، فلم يكن لبقاء صوت الغنة معهما وجه).[1]

وقال العلامة عبد الهادي حميتو: (واللام نحو " من لينة" و"هدى للمتقين" والراء نحو "من رب رحيم" ولا خلاف في إدغام النون والتنوين في هذه الأمثلة وما أشبهها إدغاما صحيحا تذهب فيه الغنة ويخلص إبدال الحرف الأول بحرف من جنس الثاني).[2]

لكن المحقق ابن الجزري رحمه الله أطلق في نشره عبارات اختلف فيها من بَعده، فذكر أولا ما عليه جمهور أهل الأداء: (وأما الحكم الثاني وهو الإدغام: فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضا، وهي حروف " يرملون "، منها حرفان بلا غنة وهما: اللام والراء نحو: " فإن لم تفعلوا " البقرة 24 " هدى للمتقين " البقرة 2 " من ربهم " محمد 2 " ثمرة رزقا " البقرة 25، هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلّة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه، كصاحب التيسير والشاطبية والعنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجريد والتذكرة وغيرهم) .[3]

وهؤلاء هم الذين أسند إليهم ابن الجزري رحمه الله طريق الأزرق وذكر هنا عشرة مصادر – بإضافة الهادي - فلم يذكر كتب جامع البيان والإرشاد والمجتبى والكامل وطريق أبي معشر، فأما في جامع البيان فالحافظ على مذهبه في التيسير، وأما صاحب الإرشاد فليس له فيها الغنة وقد أسند له صاحب التذكرة والتبصرة من طريق ابن سيف وليس لهما الغنة كما ذكرنا، وأما صاحب المجتبى فالظاهر أنه كتلميذه صاحب العنوان، وأما صاحب الكامل وأبو معشر فالظاهر أن مذهبهما واحد وهو عدم الغنة كما

[1] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 178 .

[2] عبد الهادي حميتو، مرجع سبق ذكره، ص 224 .

[3] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، المجلد 4، ص 1189 .

ذكر في النشر: (ورواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق) .

ثم ذكر ابن الجزري مذهب بعض أهل الأداء فقال: (وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر أهل القراءة كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم).

ولكن كلام المحقق فيه نظر، فإن رجعنا إلى الطيبة وجدنا فيها:

وادغـــم بـــلا غنّـــة فـــي لام ورا وهْـــي لغيـــر صـــحبة أيضـــا تُـــرى

فالمرموز لهم بصحبة هم: حمزة وخلف والكسائي وشعبة، فإطلاقه "عاصم" في النشر سيدخل شعبة وهو المستثنى في الطيبة، فهل إطلاقه لنافع يعني قالون فقط دون ورش؟ أو ورشا من طريق الأصبهاني دون الأزرق؟

ثم ذكر السبعة كلهم وأضاف "وغيرهم" فمن يقصد بـ "غيرهم"؟ فإن كانوا الثلاثة الباقين حمزة والكسائي وخلف فقد استثناهم في الطيبة "لغير صحبة".

فهل كان يقصد ابن الجزري طرقا أخرى أو مصادر أخرى؟ فإنه لما ذكر من روى عن نافع ذكر رواية أبي الفرج النهرواني عنه، والمسيّبي عن نافع من كتاب الغاية لأبي العلاء (وهو الذي ذكره الداني في التعريف إلا أنّ المسيبي قد قرأ بالغنة في اللام فقط دون الراء، وطريق الأصبهاني عن ورش عن نافع (وهو الذي في التعريف أيضا) فالظاهر من النشر أنّ هذه هي الطرق التي روت الغنة عن نافع.

لكن ابن الجزري يزيد المسألة غموضا بقوله: (وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كلّ من القراء، وصحّت من طرق كتابنا نصّا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى ابن وردان وروح وغيرهم).

إلا أنّ هذا الغموض يزول إذا فهمنا أن المقصود أنّ كل القراء الذين ذكرهم قد رُوِيت عنهم الغنة في اللام والراء سواء في الطّرق المسندة في النشر أو في غير المسندة مما ذكر المحقق فيه، ثم بيّن أنّ التي صحّت نصّا وأداء من الطرق المسندة هي عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص وهي التي قرأ بها على من ذكرهم، فيتعيّن بذلك أن

طريق الأزرق عن ورش لم يصحّ فيه وجه الغنة في اللام والراء لا نصّا ولا أداء من الطرق المسندةكما سنبيّن إن شاء الله، ولعل ابن الجزري قرأ بالغنة من اختياره – ومن حقه أن يختار – إذ أن مصادر النشر لا تقتصر فقط على الكتب المسندة فإن ابن الجزري قد ذكر في مقدمة النشر نحو ستّ وستين كتابا اعتمد عليها في تأليفه، لكنه أسند منها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقا تصل إلى ألف طريق من ثمانية وثلاثين كتابا من هذه الكتب، كما أنه اعتمد على طرق أدائية هو أعلم بها منا، وإطلاق ابن الجزري للمسألة وعدم عزوه إلى المصادر دليل على ما تقدّم من كلامنا، وليس هذا بالذي يغيب عن المحقق ابن الجزري، ولعله فعل ذلك حتى لا تنقطع أسانيد أوجه صحيحة ثابتة قرأ بها، ولو كانت هذه الأوجه غير مشهورة .

والذي عليه العمل في القراءات العشر الكبرى الاعتماد على ما جاء في طيبة النشر وحدها، وقد قام بعض العلماء بزيادة بعض أوجه النشر مما لم يأت في الطيبة ومنعوا وجوها أخرى، بل وزادوا بعض الأوجه التي في المصادر، وهذا مخالف للرواية، وقد جاء حكم الغنة في اللام والراء صريحا عن الأزرق فلابد من العمل به والأخذ به .

أما شارحو الطيبة كابن الناظم [1] والنويري [2] فقد أجازوا الغنة في اللام والراء لجميع من ذكرهم الناظم في النشر، إلا أن الشيخ محمد سالم محيسن في شرحه للطيبة ذكر أن الغنة تجوز لغير " مدلول صحبة والأزرق " .[3]

وقد ذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي في شرحه لمنظومة: منحة مولى البر للعلامة الأبياري:

لاما ورا لا صحبة اليا دع تصنْ

(ثم أمر بإثبات الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء ... لغير " صحبة " وهم المدنيان والبصريان والمكّيّ والشامي وحفص، فيكون لهؤلاء ترك الغنة

[1] شهاب الدين ابن الجزري، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

[2] أبو القاسم النويري، مرجع سبق ذكره، ص 557 .

[3] محمد سالم محيسن، مرجع سبق ذكره، ص 286 .

فيما ذكر من الشاطبية والدرة، والغنة لهم من زيادات النشر، وأما صحبة وهم شعبة وحمزة والكسائي وخلف في اختياره فليس لهم غنة من جميع الطرق) .[1]

والعلامة الأبياري ممن أثبتوا الغنة للأزرق كالشيخ سالم النبتيتي والشيخ عبد الرحمن الأجهوري والشيخ مصطفى الفشني .

وقد ذكر الشيخ أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله في كتابه " غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة " أن أول من صرّح بالمسألة ونصّ على الأخذ بالغنة عند اللام والراء للأزرق هو المنصوري في كتابه " تحرير الطرق والروايات " وتابعه على ذلك الناس، كالعلامة إبراهيم العبيدي والعلامة مصطفى الميهي والعلامة الطبّاخ والشيخ عثمان السنطاوي والعلامة الخليجي رحمهم، ولكن هؤلاء قد ربطوا الغنة للأزرق بأوجه وهو ما عقّب عليه العلامة المتولي رحمه الله وهو ممّن أصّل لنفي الغنة عن الأزرق في ردّه على قراء طنطا المعارضين لذلك: " فكتب رحمه الله سؤالا لهم قدّم بين يديه ذكر الكتب التي أسند منها ابن الجزري رحمه الله الطرق الخمسة والثلاثين للأزرق عن ورش، [2] وذكر فيه طرق قصر البدل وتوسيطه وإشباعه مع الراء المضمومة، ومع توسّط شيء ومدّه، ثم قال: فبيّنوا لنا من أي طريق من تلك الطرق وردت الغنة عن الأزرق مع اللام والراء حتى تعزى إلى طريق معيّنة كما تعزى هذه الأحكام المذكورة وغيرها إلى طرقها .[3]

قلت: أول من صرّح بالغنة في اللام والراء ليس المنصوري بل ابن الجزري أداء عن شيوخه، وأكدّها ابن الناظم في شرحه وتبعهم القراء على ذلك .

أما العلامة المتولي فإنه لم يكن أوّل من نفى الغنة عن الأزرق في اللام والراء، فقد نفاها قبله العلامة يوسف أفندي زادة والعلامة الأزميري رحمهما الله .

---

[1] عبد الفتاح القاضي، شرح منحة مولى البر، دار السلام، مصر، الطبعة 1، ص 97 .

[2] قد ذكرنا سابقا أن مصادر النشر هي 38 مصدرا ولكن بعضهم يستثني جامع البيان ومفردة يعقوب والإرشاد الكبير لأبي العز والله أعلم .

[3] عمرو بن عبد الله، غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة، دار اللؤلؤة، مصر، 2018، ص 21 .

وقد (تغلّب المتولي رحمه الله على خصومه من قرّاء بلاده، واشتهر مذهبه في المسألة لدى المشارقة عبر تلامذته، وتلامذة تلامذته، ومُنعت الغنة للأزرق حتى صار تحرير المسألة منسوبا إلى المتولي نفسه لا إلى القائل بها أولا) .[1]

أما اعتراضه على التحرير المذكور لقراء طنطا فإن المتولي قد استعمل نفس المنهج في تحرير مسائل أخرى كما سنرى في عرض بعض مسائل كتاب نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي للشيخ إيهاب فكري .

غير أنه لازال إلى اليوم من يقرأ بالغنة من طريق الأزرق، فهذا الشيخ إيهاب فكري يؤكد في تقريب الطيبة أنه قرأ بها على شيخه المقرئ محمد عبد الحميد رحمه الله، وهو تابع في ذلك للشيخ الخليجي [2]، وذكر أنه لما بدأ القراءة عليه قال له: (أنا عارف أن هناك من يمنعها) فأجاب: (منعهم لها خطأ يا مولانا) ثم قال: (ثم قرأت بها عليه) .[3]

ومنهج الشيخ إيهاب في إثبات الغنة يعتمد على التلقّي، فهو يؤكد أن ابن الجزري أقرأ طلابه بذلك، وهم أقرؤوا من بعدهم بذلك إلى زمن الأزميري حيث افترق القراء بعد ذلك بين مثبت للغنة ونافٍ لها .

وخصص الشيخ في كتابه " نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة " مبحثا كاملا لإثبات الغنة عند اللام والراء من طريق الأزرق (من الصفحة 117 إلى الصفحة 138) وخلاصة ما ذكره في هذا المبحث أن الشيخ المتولي أخطأ مرتين: الأولى حين منع وجه إثبات الغنة وتابع الأزميري على ذلك – علما أن المتولي كان في أول حياته العلمية يتّبع تحريرات المنصوري – والثانية عندما أمر القراء بالالتزام بهذا الرأي وترك ما قرؤوا به على شيوخهم طبقة بعد طبقة إلى ابن الجزري .

---

[1] عبد القيوم السندي، دراسة وتحقيق رسالة المتولي: البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، السعودية، العدد 13، 2012، ص 389 .

[2] إيهاب فكري، تقريب الطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 464 .

[3] إيهاب فكري، نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي، مرجع سبق ذكره، ص 119 .

وردّ على الشيخ الأزميري بأنه مضطرب في منهجه، فهو قد أخذ بظاهر الطيبة في عدة مسائل لكنه رفض العمل بظاهر الطيبة في إثبات الغنة .

وأجاز الخروج عن طريق الطيبة اختيارا مما قرأ به على شيوخه لكنّه منع ابن الجزري من فعل ذلك .

وكان عليه أن يجيز الغنة للأزرق فلعل بعض نسخ المصادر التي اعتمدها ابن الجزري تخالف ما وقع بيد الأزميري .

كما ذكر الشيخ أن ابن الجزري أجاز لنفسه ولغيره الخروج عن طرقهم اختيارا وضرب أمثلة على ذلك .

ثم ذكر أن ابن الجزري أسند طرقا أدائية للأزرق فيها هي خمس طرق منها طريق لأبي معشر أثبت فيه الغنة، وذكر أن الطريق في كتاب التلخيص .

قلت: وكتاب التلخيص لا يحتوي على طريق الأزرق فلا يُعتمد عليه، بل يعتمد لأبي معشر على الجامع في القراءات الموسوم بسوق العروس، وهو مفقود، إلا إذا كان التلخيص الذي بيد ابن الجزري ليس التلخيص المطبوع اليوم بل أوسع منه، وفيه ما لم يصلنا، يدل على ذلك اعتماد ابن الجزري عليه في النشر كثيرا واضطراب المحررين في الاعتماد على النسخة المطبوعة .

والظاهر أن المحررين المثبتين للغنة قد اعتمدوا على ظاهر النشر دون العزو إلى الطرق، وعلى طيبة النشر فهي الأصل، واعتمدوا أيضا على طرق أخرى لورش غير طريق الأزرق وعلى مصادر أخرى غير التي في النشر، فلا يوجد نصّ ثابت عن الأزرق لا في النشر ولا في مصادره يبيّن ثبوت الغنة عن الأزرق، وحتى إطلاق لفظ ابن الجزري لا يوجد فيه كلام صريح يُؤخذ به .

كما أنهم اعتمدوا على عبارة في كتاب الكامل للهذلي سنبيّن اضطرابها إن شاء الله .

جاء في الكامل: (أدغمها بغير غنة حمزة والأعمش وخلف وعلي ومحمد في الأول وورش طريق البخاري والأزرق غير يونس وابن شنبوذ) .

قال في " غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة " تعليقا على هذا النص - وهو من محقّقي كتاب الكامل للهذلي -: (وبيّنت الاضطراب الواقع فيه، وأن مثل هذا النصّ لا يُعتمد

عليه في إثبات الغنة للأزرق، مازلت أقرأ وأقريء بترك الغنة عن الأزرق كما قرأت على شيوخي لعدم صحة هذا الوجه عندي) .[1]

وهذا النص مضطرب لأن الأزرق ويونس قرآ عن ورش وهما قرينان ولم يرْو يونس عن الأزرق بل روى عن ورش، ثم ذكر المحقق أن الهذلي فيه ضعف إذا تفرّد لعدة أسباب أهمها أنه أملى كتابه الكامل من حفظه بعدما أضرّ وعمى .

قلت: إن وقع اضطراب فلعله خطأ من النساخ أو اختلاف بين المخطوطات، لكن كتاب الكامل أوسع كتب القراءات وأغناها وهو مصدر يُعتمد عليه، ولو كان أملاه كما قيل لذكر ذلك ابن الجزري أو ربما لم يعتمد عليه أصلا .

ثم انظر إلى العبارة التي ذكرها ابن الجزري في النشر: (ورواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق)، فإنه لم ينقل عبارة الهذلي "والأزرق غير يونس وابن شنبوذ " بل ذكر " وعن ورش غير الأزرق " وذلك لأن العبارة مضطربة (وما أحسب ابن الجزري ترك ذكر ذلك الاستثناء المذكور إلا لهذا السبب، ولم يكن مثل هذا ليخفى عليه مع ما كان عليه حاله من التثبت والضبط والأمانة في النقل) .

أو ربما النسخة التي كانت بيد الجزري لم يطلها الخطأ كالنسخ الموجودة اليوم، وهو ما يؤكد أن اعتماد المحررين على ما في كتاب الكامل غير صحيح .

وقد وصل صاحب كتاب " غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة " بعد ذكره أوجه وأدلّة المختلفين إلى النتيجة التالية : (فثبت بهذا كلّه أن الغنة عند اللام والراء للأزرق عن ورش لم تثبت بطريق واحد يُعتمد عليه ويُوثق به) .[2]

هذا وقد أمر العلامة الضباع بترك الغنة في اللام والراء في كتابه (المطلوب) [3] وكذلك ذكر صاحب فريدة الدهر (لا غنة للأزرق في اللام والراء) [4]، وكتب صاحب السبيل

---

[1] عمرو بن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

[2] عمرو بن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

[3] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، الجزء 3، مرجع سبق ذكره، ص 533 .

[4] محمد إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 118 .

الأوثق: (قال طاهر ابن عرب تلميذ ابن الجزري في شرحه على " القصيدة الطاهرة في القراءات العشر": وقال شيخنا في النشر: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل القراء، وصحّت من طرق كتابنا نصا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص .

قلت: هكذا قال شيخنا وبذلك قرأت عليه، لكن هناك دقيقة يجب التنبيه عليها، وفائدة جليلة ينبغي إبرازها والتعرض لها، وهي أن يُستثنى من أهل الحجاز ورش من طريق الأزرق ...) .[1]

فهذا كلام تلميذ ابن الجزري يستثني من رواة الغنة الأزرق عن ورش .

قال الأستاذ بشير دعبس في ذكر الغنة عند اللام والراء: (وأما بالنسبة لطريق الأزرق عن ورش، فذهب المحررون إلى أن مذهبه هو عدم الغنة كالكوفيين غير حفص) .[2]

وذكر الإمام شهاب الدين الطيبي في " التنوير فيما زاده النشر على الحرز والتيسير": (قرأ جميع القراء ما عدا ورش وحمزة والكسائي وشعبة بإدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء بغنة) .[3]

إن الذين استثنوا الأزرق إنما هو تكلّف منهم لا يحتاجه علم القراءات، فإن النص في الطيبة واضح فقد حدّدت ما يُستثنى وما هو ثابت .

ومن أهل الأداء من وصف أن قراءة الغنة عند اللام والراء شاذة كابن القاصح في " نزهة المشتغلين " قال: (وقد رُوي في الغنة عند الراء واللام روايات شاذة يطول ذكرها، والمختار عدم الغنة عند القراء كلهم، وفعلها لحن خفي عندهم) .[4]

وكلام الشيخ صحيح إذا تعلق الأمر بالقراءات العشر الصغرى، لكن إذا تعلّق بالقراءات العشر الكبرى فإنه قد ثبتت الغنة من روايات أخرى نصّا وأداء كما ذكرنا

---

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

[2] بشير أحمد دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 236 .

[3] عبد العزيز المزيني، دراسة تحقيق كتاب التنوير فيما زاده النشر على الحرز والتيسير، مذكرة ماجستير، الجامعية الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 2006، ص 210 .

[4] غانم قدوري الحمد، دراسة وتحقيق لرسالة ابن القاصح: نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، السعودية، العدد الثالث، السنة الثانية، ص 298 .

سابقا عن الإمام ابن الجزري من عدة طرق، وكذلك بالنسبة للعشر النافعية فقد ثبتت فيها .

نكتفي بهذا القدر مما نقلنا من الأدلة، ومن شاء أن يزيد فليراجع المصادر التي نقلت منها، والصحيح المعمول به أن من قرؤوا بإثبات الغنة في اللام والراء إنما اتبعوا الطيبة دون الاعتماد على المصادر التي لم تثبت فيها الغنة، وأن إثبات الغنة هو اختيار من ابن الجزري قرأ به على شيوخه ممن لم يُسند طرقهم في كتاب النشر، وأن شارحي الطيبة الأوائل ومنهم ابن الناظم قد أثبتوا ذلك، وهو كما فهمت من كلام الشيخ إيهاب فكري: وجه أدائي اختاره ابن الجزري لا نصّ فيه، ونحن نقرأ بأسانيده .

فمن أثبت عدم صحة وجه الغنة عليه أن لا يغفل عن التلقي والمشافهة، فإن شيوخنا رحمهم الله وإن أخطؤوا في حكم معيّن وظهر صوابه فإنهم – معاذ الله - أن يقرؤوا القرآن بالتشهّي، فلو أنهم لم يتلقّوه عن شيوخهم ما قرؤوا به، ذكر المقرئ الجليل أحمد عيسى المعصراوي – فيما معناه - أنه لا ينبغي أن يُقال لمن قرأ بوجه آخر أو بطريقة معينة غير التي اعتدنا عليها أنه أخطأ، فكلّ واحد يقرأ بما قرأ على شيوخه .

وكلام ابن الجزري في النشر يدلّ على ذكر الوجهين معا للأزرق عن ورش، وكذلك في طيبة النشر، فمن تعصّب لمذهب منع الغنة فإنه قد اختار القراءة بوجه واحد فقط ويسمّى ذلك اختيار الأزميري أو المتولي، والله عز وجل قد حفظ كتابه وجعل في الأمة من لازال يقرأ بالوجهين معا .

إنّ على العلماء اليوم أن ينكروا ما قام به المحررون من العودة إلى الكتب – التي كانت بين يدي ابن الجزري – ثم استخراجهم أحكاما لم يخترها ابن الجزري، أو منعوا أوجها اختارها ابن الجزري ولم يذكر مصادرها، ونحسن الظن بعلمائنا السابقين، فهم بعد أن اكتشفوا مصادر ابن الجزري فطابقوها بالنشر وجدوا مسائل غير متطابقة، وردة الفعل الطبيعية لكل إنسان عالم غيور على كتاب الله كان لابد أن تكون كردّة فعلهم، فظنّوا أنهم يفعلون الصواب بانتقاد ابن الجزري .

هذا لا يعني أن ابن الجزري لا يُنتقد، فهو إنسان يصيب ويخطئ، لكن طيبة النشر هي اختيار ابن الجزري، وهي القاعدة التي تُبنى عليها القراءات العشر الكبرى، لذا وجب

اتباعها ولو خالفت المصدر، ولو لم يوجد حكم منها في المصدر، ولو لم تأخذ بكل الأوجه التي في المصدر.

أما الأحكام والمسائل التي درسها المحققون بعد ابن الجزري فهي ذات أهمية بالغة، لكننا لا نلزم الناس القراءة بها، وإنما تبقى في باب الدراية، ومن شاء أن يطلع على مثل هذه الأحكام فليقرأ – مثلا – كتاب تحرير النشر للعلامة الأزميري .

وعلى هذا فإن الغنة في اللام والراء من الطيبة صحيحة، ولا يُمنع الأخذ بها، مع تقديم الإدغام الكامل من الشاطبية وتقديم الإدغام بغنة من طيبة النشر.

وأضيف: إن مما يستأنس به القارئ على صحة وجه الغنة في اللام والراء هو صحّتها من طريق الأصبهاني عن ورش، فهو دليل على صحّتها عن ورش، وأنّه أقرأ بها الأزرق أيضا غير أن الأزرق اختار المشهور مما اتفق عليه الجمهور، وليس ابن الجزري بالمدلّس ولا بالذي يفوته مثل هذا الخطأ في طيبة النشر، وإن كنا نراجعه في مسائل موجودة في كتبه إلا أننا في مقام الرواية لا نرضى إلا بما اختار، وكيف لا ونحن نقرأ بأسانيده؟

وخلاصة الكلام ما جاء في الحديث: (إن رسول الله يأمركم أن تقرؤوا كما علمتم).

المبحث الثاني: اختلافهم في (يلهث ذلك).

اختلف أهل الأداء في إظهار الثاء الساكنة عند الذال أو إدغامها:

فنقل الداني في التيسير الإظهار لورش: (وأظهر ابن كثير وورش وهشام " يلهث ذلك").[1]

وقال الشاطبي في الحرز:

وفي اركب هدى برّ قريب بخلفهم كما ضاع جا يلهث له دارِ جُهّلا

ومعنى البيت أنّ من (رمز له باللام والدال المهملة والجيم من "له دارِ جُهّلا" وهم هشام وابن كثير وورش، أنهم أظهروا الثاء المثلّثة عند الذال من ذلك من قوله تعالى "أو تتركه يلهث ذلك"[1]) .[2]

[1] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 197 .

وقال ابن بري في الدرر اللوامع:

واركـــب ويلهـــث والخـــلاف فيهمـــا عـــن ابـــن مينـــا والكثيـــر أدغمـــا

قال شيخنا سيدي عبد الرحمن الثعالبي في " اركب معنا " و" يلهث ذلك ": (أظهر ورش هذين الحرفين بلا خلاف) .

وقال الحافظ في كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: (واختلفوا في الثاء عند الذال وذلك في موضع واحد في قوله في الأعراف " يلهث ذلك " فقرأ المسيّبي وورش وقالون من قراءتي على أبي الفتح وإسماعيل في رواية ابن فرح بالإظهار) .

وذكر المحقق ابن الجزري في النشر أن جمهور المشارقة والمغاربة قد أظهروا الثاء عن الذال في " يلهث ذلك " وروى الهذلي الإدغام واختاره، [3] فهذا يدل على أن للهذلي الوجهين: الإظهار والإدغام، واختار الإدغام .

وهذه هي العبارة التي وجدتها في كتاب المطلوب للضباع [4] وفي السبيل الأوثق للشيخ يحي محمد شريف [5]، وهو الذي وجدته في كتاب اختلاف وجوه طرق النشر.[6]

غير أن صاحب فريدة الدهر ذكر وجه الإدغام في يلهث ذلك من كتاب " التذكرة " [7] ولا أدري من أي مصدر نقله، وظننت أنه نقله عن الأزميري ولو كان ذلك حقّا لنقله

---

[1] كُتبت الآية في المصدر خطأ " أو تحمل عليه يلهث ذلك " فواجبي التنبيه إلى ذلك وقد كتبتها ها هنا صحيحة .

[2] رشدي أيمن سويد، تحقيق كتاب العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، دار نور المكتبات، السعودية، الطبعة 1، 2001، ص 1225 .

[3] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، الجزء 4، ص 1172 .

[4] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، مرجع سبق ذكره، ص 530 .

[5] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

[6] بشير أحمد دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 233 .

[7] محمد إبراهيم محمد سالم، ، مرجع سبق ذكره، ص 106 .

الضباع أو أشار إليه، ثم بحثت في كتاب تحرير النشر للأزميري فوجدته ذكر (روى ورش يلهث ذلك بالإظهار من العنوان والتذكرة ...) .[1]

وكلّ مجتهد يصيب ويخطئ إلا إذا كان لأحد تلاميذ الشيخ رحمه الله توضيح في المسألة لا نعرفه، أو لعله خطأ في الطباعة وجب تصحيحه .

هذا ويمكن إطلاق الوجهين بالجمع بين الطرق التي تصل كلها إلى صاحب الطريق، فلم يعد هنالك ما يمنع من ذلك .

المبحث الثالث: اختلافهم في (يس والقرآن) و(ن والقلم) .

جاء في تحبير التيسير في فرش حروف سورة يس: (وورش وأبو بكر وابن عامر ويعقوب والكسائي وخلف يدغمون نون الهجاء في الواو ويُبقون الغنة وكذلك في ن والقلم، غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في مذهب ورش هناك بالبيان) .[2]

فورش يدغم النون في الواو من " والقرآن " و" والقلم "، وزاد الداني وجها آخر في " ن والقلم " وهو الإظهار، نقله عن عامة أهل الأداء من المصريين وقراءته على ابن خاقان هي بالإظهار قياسا على قوله في إيجاز البيان: (" فقرأت على أبي الحسن بالإدغام قياسا على نظائره، وقرأت على غيره بالإظهار" وهذا يدلّ على أنه قرأ على ابن خاقان بالإظهار).[3]

وذكر الشاطبي في الحرز:

ويس أظهر عن فتى حقّه بدا ونونَ وفيه الخُلف عن ورشهم خلا

[1] العلامة مصطفى الأزميري، تحرير النشر، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

[2] محمد بن الجزري، تحبير التيسير، مرجع سبق ذكره، ص 167 .

[3] محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

قال شيخنا عبد الفتاح القاضي رحمه الله: (ثم ذكر أن في " ن والقلم " الخلف عن ورش، فله فيه الإظهار والإدغام، فيكون له الإدغام قولا واحدا في " يس والقرآن " وله الوجهان في " ن والقلم ") .[1]

وذكر ابن بري في الدرر:

وعنه نون نون مع ياسينا أظهر وخُلف ورشهم بِنُونَ

أي: أظهر النون في الموضعين معا لقالون، وهذا معناه أن ورشا يدغم النون في الموضعين معا، إلا أنّ في " ن والقلم " الوجهان، وهو ما ذكره الناظم (وخُلف ورشهم بنُون) قال المارغني: (والوجهان مقروء بهما لورش والمقدّم الإظهار) [2] أي في " ن والقلم " .

أما في كتاب التعريف لم يذكر الحافظ الخلاف الذي ذكره في التيسير في " ن والقلم " حيث قال: (وروى أبو يعقوب عنه والحلواني عن قالون الإدغام في " يس والقرآن " والإظهار في " ن والقلم ") .[3]

وذكر مثل ذلك صاحب كتاب " هداية اللطيف "، فذكر وجه الإظهار فقط في " ن والقلم " ولم يذكر وجه الإدغام، لعلّه اقتصر فقط على ما رواه عن المصريين أو لعلّه اقتصر هنا على الوجه المشهور .

غير أن الشيخ البوجليلي ذكر في التبصرة: (إدغام " ن " للأخوين، ويزيد يوسف وجه اللإظهار وبه التصدير له) .[4]

أما في طرق طيبة النشر ففي " يس والقرآن " الإدغام للجمهور كما في النشر [5] والإظهار لابن الفحام في التجريد، وهو الذي وجدته في المطلوب للضباع [6] غير أنه ذكر

---

[1] عبد الفتاح القاضي، الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

[2] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

[3] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 66 .

[4] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 245 .

[5] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، الجزء 4، ص 1178 .

[6] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، مرجع سبق ذكره، ص 531 .

الوجهين للمهدوي ثم قوله: والإدغام هو الصحيح عن ورش، والتفصيل في السبيل الأوثق [1] وفي اختلاف وجوه طرق النشر.[2]

وفي " ن والقلم " سكت في النشر عن بعض مصادره، فنقل صاحب السبيل الأوثق أن الإدغام مذهب صاحب التجريد وتلخيص العبارات والكامل والتذكرة والإرشاد وأبي معشر، وبه قرأ الداني على أبي الحسن .

والإظهار مذهب صاحب العنوان والمجتبى والهداية والتبصرة، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح .

والوجهان في الشاطبية والكافي .[3]

والوجهان أيضا في التيسير على ما فصّلناه سابقا .

وبجمع الطرق فإن في " يس والقرآن " و" ن والقلم " الوجهان الإظهار والإدغام من طريق الأزرق عن ورش .

وهناك توضيحات لابد لي من ذكرها :

- الذي يرجع إلى النشر يجد أن ابن الجزري نسب الإظهار إلى صاحب التذكرة وهو خلاف ما في التذكرة، حيث ذكر صاحب التذكرة الإدغام فيها، وهو كما ذكرنا قراءة الداني على أبي الحسن، وتبعه الضباع في " المطلوب " فذكر لصاحب التذكرة الإظهار، والصحيح هو الإدغام بناء على ما جاء في التذكرة وما ذكره المنتوري عن الداني من قراءته على أبي الحسن، غير أني أرى الالتزام بما ذكر ابن الجزري في الطيبة من وجوه، فالخلاف في محاولة إثبات أيهما صحيح: المصدر أم النشر لا يؤدّي إلا إلى أحد أحكام الطيبة، فالاعتداد بالطيبة أوْلى .

- ذكر ابن الجزري الوجهين في التبصرة ثم قال: " وقال في تبصرته: إن الإدغام مذهب الشيخ أبي الطيب يعني ابن غلبون "، فنستفيد من هذا أمرين:

---

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 85 .

[2] بشير أحمد دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

[3] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 87 .

أولهما أن طريق الأزرق المسند من التبصرة هو طريق أبي عديّ فإن كان أبو الطيب قد قرأ بالإدغام فمعناه أن مذهب أبي عدي هو الإظهار، وعليه فإن مذهب صاحب التبصرة هو الإظهار.

والثاني أن مذهب صاحب الإرشاد هو الإدغام - وقد سكت عنه في النشر - .

وقد ذكرت لك مذهبي في اعتماد ابن الجزري على المصادر، فأما المصادر المسندة فيؤخذ بكل ما فيها إلا ما تركه ابن الجزري وضعّفه، أما المصادر غير المسندة فتؤخذ منها الأحكام المنصوص عليها بعينها في النشر ويُترك ما سواها .

المبحث الرابع: اختلافهم في (تأمنّا) .

قال الضباع رحمه الله: (أجمع الرواة المذكورون عن الأزرق على إدغامه مع الإشارة، لكنهم اختلفوا فيها :

- فجعلها بعضهم رَوْما فتكون حينئذ إخفاء .
- وجعلها بعضهم إشماما .[1]

وذكر المالقي رحمه الله في الدر النثير عن الإدغام في تأمننا: (وأطلق القراء على هذه الكلمة أنها تُقرأ بالإدغام، ثم اختلفوا في تفسير ذلك: فمنهم من التزم فيها بالإدغام الصحيح فينطق بعد الميم بنون واحدة مشدّدة، إلا أنه عند فراغه من النطق بالميم وتوجّهه إلى النطق بتلك النون يضمّ شفتيه، يشير بذلك إلى الضمة التي تستحق النون الأولى قبل الإدغام، ثم يتبع هذه الإشارة بالنطق بالنون مشدّدة مفتوحة، فتسمّى تلك الإشارة إشماما، ومنهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة فيلفظ بعد الميم بنونين على الأصل: يحرّك الأولى بضمة خفيّة ويبقي الثانية على فتحها، ويكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمة مانعا من حقيقة الإدغام وموجبا للتفكيك، إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفيّة راجعة إلى باب الروم الذي هو النطق

[1] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، مرجع سبق ذكره، ص 533 .

ببعض الحركة ولم تكن متمّمة، حصل بذلك إخفاء النون الأولى، فأشبه الإدغام، فسماه إدغاما بهذا القدر على المجاز والمسامحة).[1]

فأما الداني فقد قطع بالإخفاء لا الإدغام الصحيح ثم قال في التيسير: (وهذا قول عامة أئمتنا وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس).[2]

وقد نفى الشيخ محمد يحي شريف أن يكون الإخفاء الوجه المقدّم، فذكر في الإيجاز والبيان:

أدغم مع الإشمام في تأمَنُنا رجّحه أئمة من قُطرنا

لكثرة الأقوال في إدغامه مع امتناعه على إخفائه

ثم نقل كلام المنتوري رحمه الله: (لما منع الداني من الإشمام في " تامنّا " تأوّل قول القائلين به، وزعم أنهم أرادوا بالإشمام الإخفاء، ولا يستقيم له هذا التأويل، لأنهم يقولون بالإشمام والإدغام، ولا يكون الإدغام مع الإخفاء فبطُل تأويله) .[3]

وقد ذكر الشاطبي في حرزه الوجهين فقال:

غيابات في الحرفين بالجمع نافع وتأمننا للكل يُخفى مفصلا

وأدغم مع إشمامه البعضُ عنهم ونرتع ونلعب ياء حصن تطوّلا

ومن النّظم دليل على أن اختيار الشاطبي هو الإخفاء، قال العلامة الضباع في إرشاد المريد: (والرّوم اختيار الداني وبالإشمام قطع أكثر أهل الأداء واختاره المحقق ابن الجزري، وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا) .[4]

غير أنّ صاحب النجوم الطوالع اتبع الداني في شرحه لقول ابن بري:

واتفقا بعدُ عن الإمام في سين سيئت سيء بالإشمام

---

[1] أبو محمد عبد الواحد المالقي، مرجع سبق ذكره، ص 651 .

[2] خلف بن سالم الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 390 .

[3] محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان، مرجع سبق ذكره، ص 19 .

[4] علي محمد الضباع، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، مرجع سبق ذكره، ص 274 .

ونـــــون تأمنـــــا وبالإخفـــــاء أخـــــذه لـــــه أولـــــوا الأداء

(والحاصل أن في النون الأولى من تأمننا وجهين لنافع وغيره من القراء السبعة:

أحدهما الإدغام التام مع الإشمام المتقدم بيانه وهذا الوجه قطع به مكي وجماعة من أهل الأداء، واختاره صاحب النشر.

الوجه الثاني الإخفاء أي الرّوم وقد عبّر عنه بعضهم بالاختلاس وعبّر عنه في التيسير بالإشمام، وهذا الوجه هو الذي عليه الأكثر من أهل الأداء واختاره الداني – إلى أن قال: - وكلا الوجهين مقروء به عندنا والمقدّم الإخفاء) .[1]

فكلام المارغني رحمه الله عكس كلام الضباع تماما فهو يقطع لأكثر أهل الأداء بوجه الإخفاء، وأحسب أنه يذكر الذي عليه أهل الأداء في المغرب الآن لأنهم يتّبعون الداني رحمه الله، جاء في إتحاف البررة في طرق نافع العشرة: (قرأ ورش " تأمننا " بالرّوم) .[2]

وتتبّعت المسألة في ما لديّ من كتب طرق نافع العشرة فوجدت في أنوار التعريف: (قوله تعالى " تامنّا " أخذت فيه بالإخفاء فقط، وبالإدغام مع الإشمام حالة النطق بالنون قبل الألف) .[3]

وفي كتاب التبصرة للبوجليلي رحمه الله نقل قول صاحب أنوار التعريف لكنّه رجّح الإخفاء، فقال: (بالإخفاء لكلهم .. لا بالإشمام) وأضاف: (وبالإخفاء فقط قرأنا كما صدّرنا به) .

ثم نبّه على كتابة " تأمننا " في المصاحف فقال: (اتفقت المصاحف والكتاب من الطلبة والمشايخ على الرسم بالإشمام على الصفة التي رسمناها هنا، مع أن المشهور في القراءة الإخفاء دون الإدغام مع الإشمام، وقد سُئلت عن ذلك فأجبت بأن الرسم بني على رواية الإشمام وأن القراءة برواية الإخفاء والله أعلم) .[4]

---

[1] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 152 .

[2] توفيق إبراهيم ضمرة، إتحاف البررة في طرق نافع العشرة، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[3] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

[4] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 180 .

فهذا – والله أعلم – معنى قول المارغني رحمه الله أن وجه الروم هو الذي عليه أكثر أهل الأداء وهو المقدّم .

وقد نقلنا عن الضباع رحمه الله سابقا أن ابن الجزري اختار وجه الإشمام، وهو ما ذكره في النشر، وقد ذكر الضباع في المطلوب أن الجمهور اختاروا الإشمام والشاطبيَّ في أحد وجهيه، وأن الروم قطع به الداني والشاطبي في الوجه الثاني، ولهذا قال أبو شامة رحمه الله (ومال صاحب التيسير إلى الإخفاء وأكثرهم على نفيه)، وقد حرّر الشيخ يحي محمد شريف رواية الداني عن شيوخه فخلص إلى أنّ (الصحيح في رواية الداني عن شيوخه الثلاثة هو الإشمام لا غير) .[1]

لكن لابد من التدبّر في هذا العلم قليلا، فلا ينبغي نفي أمرٍ ثابت بالنص والأداء، يقرأ به جمهور كبير من المغاربة، والقول الأصحّ ما ذكره أهل العلم مِن أنّ الوجهين مقروء بهما مع تقديم الإشمام عند المشارقة، هذا وقد قدّم المغاربة الرّوم على الإشمام، وفي الأمر سعة، أما استئصال وجه بهذه السهولة فينبغي أن لا يكون .

وهكذا فعل المؤلّف في باب (ولو أريكهم) و(محياي) لورش كما سنرى في موضعها إن شاء الله، بنفيه التقليل في راء الأولى والفتح في ياء الثانية، مع ثبوت الرواية عن الأزرق فيها .

المبحث الخامس: اختلافهم في (ألم نخلقكم).

اتفق أهل الأداء عن ورش على إدغام القاف في الكاف في (نخلقكم)، أما الاختلاف فهو في صفة الاستعلاء، هل إدغام القاف في الكاف إدغام محض لا تبقى معه صفة الاستعلاء؟ أم أنه إدغام ناقص تبقى معه صفة الاستعلاء كالإدغام في (أحطتُّ وبسطتُّ) ؟

ذكر العلامة الضباع أن الجمهور ذهب إلى إدغام القاف في الكاف إدغاما خالصا، وذهب مكّي القيسي إلى إدغامها مع بقاء صفة الاستعلاء .[2]

---

[1] محمد يحي شريف، إبراز المنافع، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

[2] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، مرجع سبق ذكره، ص 532 .

لكن العلامة الضباع لم يحدّد لنا مصدر هذه الرواية عن مكي هل هي من كتابه التبصرة أم من غيره كما ذكر ابن الجزري في النشر ؟

قال الشيخ إيهاب فكري: (نسب بعض القراء إبقاء الصفة في الحرف المذكور للقراء المسند لهم طرقا في النشر من التبصرة للإمام مكي، والمذكور في النشر أنه ذكرها في كتاب الرعاية لا التبصرة، ويصدّق هذا أن التبصرة المطبوعة ليس فيها ذكر حكم هذه الكلمة ... فعزو إبقاء الصفة للتبصرة وإن قال به مكي في غيرها لا يصحّ على ما أصّلوه).[1]

كلام الشيخ يدلّ على أن من نسب الإدغام الناقص لمكّي قد اعتمد على ما ذكره في كتاب الرعاية، فمكّي لم يذكر المسألة في التبصرة، (ولم يُنقل فيما أعلم عن مشايخه الثلاثة وجه الإدغام – أي الناقص - ... وقد ذكر ابن الباذش رواة مذهب الإدغام الناقص ولم يذكر معهم مكّيًا مع أنه من طرقه في رواية ورش وغيره، وعليه لا يصحّ على الأرجح هذا الوجه عن ورش من طريق التبصرة والعلم عند الله تعالى).[2]

فكلام المحررين على أن الإدغام كامل، وما نُسب إلى مكيّ لا يصحّ عنه من التبصرة، ولم يذكره أحد من مشايخه ولا ممن أسند إليه، إلا أني لما قرأت كتاب فريدة الدهر وجدته قد نسب إليه الوجهين معا : الإدغام الكامل والناقص، [3] ولا أعلم على أي مصدر اعتمد الشيخ في نقله هذا، غير أني قرأت للشيخ إيهاب فكري ذكر الخلاف في الطيبة في قول الناظم (والخُلف بنخلقكم وقع) وأن ابن الناظم في شرحه -الذي اطّلع عليه الناظم وأثنى عليه- قد ذكر الوجهين معا وأن "الأصحّ فيها هو الإدغام المحض لكن قال بعد ذلك: والكل مأخوذ به".

وهذا وحده دليل كاف لمن وعى.

---

[1] إيهاب فكري، أجوبة القراء الفضلاء، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

[2] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 92 .

[3] محمد إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

فمن كلام الشيخ إيهاب الأخذ بالوجهين مطلقا، وذكر المارغني في النجوم الطوالع الوجهين معا وقال: (والوجهان صحيحان مقروء بهما لجميع القراء) .[1]

هذا وقد حكى الداني الإجماع في جامع البيان فقال: (وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله "ألم نخلقكم" المرسلات 20).[2]

وقال العلامة شهاب الدين الطيبي في منظومة المفيد:

نخلقكم أدغم بلا خلاف ولا تُبَقِّ صفة للقاف

ذكرت الدكتورة رحاب شقفي في شرح المنظومة: (نبّه الناظم هنا على إدغام القاف في الكاف إدغاما محضا من قوله تعالى (ألم نخلقكم) ولا تتبقّى صفة الاستعلاء في القاف، وقد ذهب جمهور أهل الأداء إلى إدغام القاف في الكاف إدغاما محضا، وذهب مكّي وابن مهران إلى إدغامها فيها مع بقاء صفة الاستعلاء في القاف).[3]

وقال الشيخ البوجليلي في التبصرة: (وقوله تعالى "نخلقكم" إدغامه تامّ خالص لكلهم).[4]

غير أنّي أرى أن الأمر يعود إلى المشافهة والتلقّي عن الشيوخ بالسند الصحيح، إذ أن المصادر لم تذكر الخلاف في الكلمة فعلى هذا يقرأ كلّ واحد بما تلقّى والقراءة سنّة متّبعة، كذلك الأمر في تفخيم الغنة عند إخفاء النون الساكنة والتنوين فلم يرد نصّ عن المتقدمين في ذلك، لكنّ كثيرا من أهل الأداء تلقّوا ذلك عن شيوخهم.

سئل الشيخ إيهاب فكري عن هذا: (وسألني قارئ فاضل من المدينة النبوية عن تفخيم الغنة قبل حروف الاستعلاء نحو "من قبل" و"انظر" ونحو ذلك، ولِم تقولون به ولم يذكره القدماء في كتبهم؟

---

[1] إبراهيم المارغني، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

[2] أبو عمرو الداني، جامع البيان، مرجع سبق ذكره، ص 291 .

[3] رحاب شقفي، غاية المريد في شرح المفيد، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة 1، 2009، ص 101 .

[4] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 249 .

والجواب: هو أننا نقول به لأننا هكذا قرأنا، والعبرة في القرآن بالتلقّي وليس كل شيء مذكورا في الكتب) .[1]

والمقدّم في المسألة هو الإدغام المحض وهو الأشهر، ويليه الإدغام الناقص بإبقاء صفة حرف الاستعلاء، والكلّ مأخوذ به كما ذكر المحققون .

والله تعالى أعلى وأعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

[1] إيهاب فكري، أجوبة القراء الفضلاء، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

الفصل السابع: الاختلاف في الفتح والإمالة.

وسأذكر في هذا البحث إن شاء الله اختلافهم في باب الفتح والإمالة وسأقسّمه إلى خمسة أقسام:

اختلافهم في إمالة ذوات الياء في رؤوس الآي.

اختلافهم في إمالة رؤوس الآي التي تتصل بها هاء المؤنث.

اختلافهم في إمالة ذوات الياء في غير رؤوس الآي.

اختلافهم في (أراكهم)، (الجار)، (جبارين).

اختلافهم في إمالة الهاء والياء في (كهيعص)، (طه)، (يس)، والحاء من (حم).

المبحث الأول: اختلافهم في إمالة ذوات الياء في رؤوس الآي.

اتفق النقلة عن ورش من طريق الأزرق على إمالة ذوات الياء من رؤوس الآي في السور الإحدى عشر: طه، النجم، المعارج، القيامة، النازعات، عبس، الأعلى، الشمس، الليل، الضحى، العلق، ولا فرق عند ورش بين ذوات الياء وذوات الواو في رؤوس الآي فهي ممالة كلها على نسق واحد .

إلا أن صاحب النشر ذكر انفراد ابن الفحام في التجريد بالفتح في كل ذوات الياء سواء في رؤوس الآي أم في غيرها، قال: (الفتح مطلقا رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم ابن الفحام صاحب التجريد) .

ولم يعمل به ابن الجزري في الطيبة وبذلك أخذ جمهور القراء، قال الشيخ إيهاب فكري في " تقريب الشاطبية ": (وعلى أي حال، فلم يضمن ابن الجزري فتح رؤوس الآي لورش في طيبته، والذي عليه العمل هو القراءة بالتقليل فقط) .[1]

إلا أن من كبار القراء والمحررين من أخذوا به لصحته من النشر ومن مصدره، ولوجود قرائن أخرى استنبطت من قول الشاطبي رحمه الله في الحرز: ولكن رؤوس الآي

[1] إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، مرجع سبق ذكره، ص 573 .

قد قلّ فتحها، وهو اختيار من ابن الجزري ومن الشيخ عبد الرحمن اليمني بناء على ما نقله الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية .

يقول العلامة الضباع في كتاب " المطلوب ": (وخرج من الاتفاق صاحب التجريد على ما حكاه في النشر والشاطبي على قول اليمني، ففتحا جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيا).[1]

أما عند صاحب التجريد فالفتح باتفاق، أما عند الشاطبي فإنه يقصد الخلاف، أي أن فيها الوجهين: الفتح والتقليل، ولكن التقليل أكثر من الفتح (قد قلّ فتحها).

وممن قرأ بالفتح من الشاطبية ومن الطيبة المحققان المتولي والضباع، قال صاحب السبيل الأوثق في تعليقه على مذهب صاحب التجريد: (وقد أخذ له بالفتح المتولي والضباع).

وقال صاحب فريدة الدهر الشيخ محمد إبراهيم محمد سالم: (الفتح مطلقا في ذات الياء ورؤوس الآي، وحقق في النشر أن هذا الحكم انفرادة من صاحب التجريد خالف فيه سائر الرواة عن الأزرق، أقول: ولم أقرأ بهذا الحكم في أداء السبعة والعشرة، ولا مانع من القراءة به فقد قرأ به المحررون).[2]

وقال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية: (ومنه يُفهم لماذا قرأ المتولي بفتح رؤوس الآي، وكذلك الشيخ عامر)، فزاد أيضا قراءة الشيخ عامر بالفتح أيضا.

ولا أظن أن من القراء في زماننا هذا - إلا قليلا - من يعلم بصحة هذا الوجه بناء على فهم بعض شرّاح الشاطبية، وبناء على ما في النشر والتجريد، ولا أرى أن الأمر متعلّق بالفهم فقط، فإن علم القراءات لا يتعلق بفهم أو بقياس، وإنما بالرواية والأداء والنص، فإن قال قوم بهذا – وهم من خيرة القراء – فهو إن شاء الله صحيح، لكنه خلاف المشهور، ويُشترط الخلاف بمضمن الشاطبية فقط، أما في الطيبة فالظاهر أنّه لا خلاف فيها وعليه العمل .

---

[1] انظر المطلوب، ص 535 .

[2] محمد إبراهيم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

يقول الشيخ إبهاب فكري في تقريب الطيبة: (لاحظ أن القراءة بفتح رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة عن الأزرق عن ورش قد نسبه بعض العلماء للشاطبية فهما من قول الإمام الشاطبي: ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها، والقراءة بهذا الوجه نادرة في زماننا) .

وبالعودة إلى شروح الشاطبية الأولى نجد عدم ذكر هذا الخلاف، وهو دليل على أنه غير معمول به، يقول العلامة يوسف أفندي زادة في أجوبته على عدة مسائل فيما يتعلق بوجوه القرآن : (وأما قوله تعالى " طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى " وشبهه من رؤوس الآي التي في السور الإحدى عشرة، فلم نأخذ فيه لورش من طريق الشاطبية إلا بالتقليل على كل من أوجه البدل، إذا وجد، ولم نأخذ بالفتح أصلا إلا ما فيه هاء مؤنث نحو (مرساها) و(منتهاها) وذلك لأنا حملنا قول الشاطبي " ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها " على ما حمله عليه الشارح الأول الإمام السخاوي، حيث قال: (معنى قلّ فتحها: أي فتحها فتحا قليلا، يعبّر بذلك عن الإمالة اليسيرة)، وكذا حمله عليه الإمام الفاسي حيث قال: (وتقليل الفتح عبارة عن الإمالة اليسيرة المسماة بين بين) .[1]

فالعلامة يوسف أفندي ومن سار على نهجه يأخذون بفهم السخاوي ومن تبعه كأبي شامة، وكذلك فعل المحقق الشيخ سلطان المزاحي .

وذلك الذي في التيسير وهو مذهب الجمهور، وهو الذي في الدرر اللوامع وفي التعريف أيضا .

والذي أقلّده وأعمل به هو اختيار التقليل وجها واحدا من ناحية الرواية، سواء من طريق الشاطبية أم من طريق طيبة النشر، ويدخل الفتح ومسائله في باب الدراية، ومنه ما قام به الشيخ محمد يحي شريف في كتابه " السبيل الأوثق " حيث أفرد قسما خاصا في آخر الكتاب سماه " بيان ما حكم عليه ابن الجزري بالانفراد أو الشذوذ وهو صحيح على شرطه، ومنها مسألة صحة الفتح في رؤوس الآي التي لا تنتهي بالهاء من طريق

[1] عمر حمدان، تحقيق أجوبة يوسف أفندي زادة على عدة مسائل فيما يتعلق بوجوه القرآن، مجلة الإمام الشاطبي، العدد السادس، ذو الحجة 1429 هـ، ص 373 .

التجريد، وقد بيّنت لك سابقا أن ابن الجزري اجتهد فاختار ما رآه يناسب قراءته، ولذلك حكم على رواية الفتح بالانفراد، وتجده يستدل مرات عديدة بمسائل من كتاب الهادي لابن سفيان لكنه يترك الاستدلال بأخرى ومنها مسألة الفتح في رؤوس الآي، وهي صحيحة أيضا لابن شريح في " مفردة نافع " ونقلها المنتوري عن ابن شريح وذكر قول أستاذه القيجاطي: " ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها ": (يريد قلّ له الأخذ بالفتح في رؤوس الآي إذا كانت دون هاء)، ثم قال الشيخ يحي شريف: (فيصحّ الفتح في رؤوس الآي على شرط ابن الجزري من طريق التجريد) .

ولكنه – وإن كان صحيحا نصّا – فإنه لا يُعمل به من جهتين: الأولى أن ابن الجزري حكم عيله بالانفراد في النشر، والثانية أنه غير موجود في الطيبة رواية، وهذا دليل على تركه .

وذكر العلامة الثعالبي الخلاف أيضا في شرح الدرر اللوامع: (وقد نصّ على ذلك أبو عبد الله محمد ابن شريح قال: وقد قرأت لورش في رؤوس الآي كلها بالفتح).[1]

قلت: هنا يُفتح باب آخر، هل يمكن العمل في القراءات كما في علم الحديث، خاصة فيما تعلّق بالأحاديث التي تم تصحيحها وهي ضعيفة عند آخرين؟ وهل هو معنى ما أطلق عليه الشيخ إيهاب فكري (المستدركات) على ابن الجزري، كمستدرك الحاكم وغيره على صحيحي البخاري ومسلم، ونبّه عليه في كتابه (نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة) ؟

فإذا صحّ ذلك، هل يمكن الأخذ بهذه الأوجه الصحيحة والعمل بها – رغم انقطاع أسانيدها – كما يُعمل به في علم الحديث ؟

والظاهر أن هناك فرقا كبيرا بين علم القراءات وعلم الحديث، وما صحّ من القراءات من مصادر الشاطبية والدرة والطيبة كثير، وفتح هذا الباب يعني فتح أبواب أخرى من القراءات والأوجه الصحيحة في غيرها، وهو فتح باب من الخلاف أمتنا في غنى عنه، يكفينا ما وصل إليه حال القراءات بعد ظهور هذه التحريرات .

[1] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

وغلق هذا الباب روايةً واجب، والاشتغال به دراية أنفع، فإنّ من الأحكام ما تركها ابن الجزري وهي صحيحة موجودة في المصادر، وقد زاد من الأحكام ما لم يوجد في المصادر، والذي ينبغي العمل به هو اتباع ما في طيبة النشر رواية، والاشتغال بمثل هذه المسائل من باب الدراسة والتحقيق والترجيح والتبيان فقط .

ولو فتحنا هذا الباب وقرأ الناس بوجوه صحيحة لكن إسنادها منقطع لتجرّأ من يقرأ بما جاء في كتب أخرى من قراءات وروايات وطرق ووجوه كان يُقرأ بها غير أن أسانيدها انقطعت، فينبغي تحصين هذا العلم لئلا يتجرّأ عليه الجهلة والله المستعان .

*** تنبيه:**

ذكر الدكتور بشير أحمد دعبس في كتابه " اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدّم أداء " أن صاحب الكافي يفرّق في إمالة رؤوس الآي بين الواوي فيفتحه واليائي فيميله .

قلت: وهذا صحيح في النشر، وهو داخل في باب الدراية لا الرواية، قال صاحب النشر: (وانفرد صاحب الكافي ففرّق في ذلك بين اليائي فأماله بين بين، وبين الواوي ففتحه).

والذي عليه العمل روايةً من طيبة النشر هو عدم التفريق بين الواوي واليائي في رؤوس الآي فكلها ممالة.

أما حكم رؤوس الآي التي قبل الألف الممالة حرف لام فذكره في باب اللامات.

المبحث الثاني: اختلافهم في إمالة رؤوس الآي التي تتصل بها هاء المؤنث.

وهذه المسألة نسبوا فيها خلافا عن الداني، وهذا الخلاف لا أجد له تفسيرا، فالداني ذكر في التيسير: (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها على هاء ألف، فإنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء في ذلك).[1]

[1] الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 209 .

وكلام الداني دليل على أن التقليل والفتح صحيحان مع تقديمه الفتح، ولهذا ذكر الضباع في المطلوب: (فذهب إلى تقليله ... والداني من قراءته على أبي الفتح وابن خاقان، وذهب إلى فتحه غيرهم، وهو الذي عوّل عليه في التيسير) .[1]

قلت: أمحقّق حافظ كالداني تختلط عليه الرواية إلى هذا الحد؟

وخلاصة ما ذكره المحررون أن الفتح ليس طريق الداني في التيسير ففي السبيل الأوثق ذكر أن الفتح من التيسير هو خلاف طريقه، لأن الداني قرأ على ابن خاقان بالتقليل.

وذكر الشيخ توفيق النحاس في الرسالة الغراء أن ما صرّح به في التيسير هو الفتح، وأن الشاطبي لم يذكر سوى الفتح – مع العلم أن الشاطبي ذكر الوجهين الفتح والتقليل-.

وأضاف: (مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني وهي بالتقليل، لذلك فإن الفتح في هذا الفصل خروج عن طريق التيسير لأنها قراءة الداني على أبي الحسن، لذا نأخذ لورش فيه بالتقليل وجها راجحا في الأداء).[2]

قلت: أيغفل الداني عن هذا؟ فإن غفل عنه في التيسير، أيغفل عنه في المفردات -كما ذكر ابن الجزري في النشر-؟

ثم أيغفل عن ذلك في كتاب التعريف وهو يذكر فيه صراحة طريق أبي الفتح وابن خاقان؟

قال في التعريف: (كان ورش من قراءتي على ابن خاقان وعلى أبي الفتح في رواية أبي يعقوب ... يقرؤون كل ما كان من ذوات الياء ... بين اللفظين ... وسائر رؤوس الآي ... ما لم يكن بعد الألف هاء تأنيث ... فإنه لا خلاف بينهم فيما قرأت لهم في إخلاص الفتح في ذلك إلا قوله في "والنازعات" (من ذكراها)).[3]

---

[1] انظر المطلوب، ص 535 .

[2] انظر الرسالة الغراء، ص 65 .

[3] انظر التعريف للداني، ص 68 .

فلماذا لا يكون وجه الفتح صحيحا؟ ألأنه ذكر في جامع البيان: (وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما في روايته عن ورش الباب كله بين اللفظين، وهو الصحيح عن ورش نصا وأداء وبه آخذ)؟

وهذا النص وحده لا يكفي للاستدلال به مع وجود قرائن أخرى، وحتى لا يتعرّض المستدلّ إلى التناقض، فيكتفي بما ذُكر هنا ويدع غيره.

ها هو يذكر وجه التقليل عن ابن خاقان في جامع البيان في (أراكهم)، ثم يذكر القراء أن التقليل اختيار من ورش وليس رواية، وأن الفتح في (أراكهم) هو الصحيح -وسنبيّن إن شاء الله صحة الوجهين في موضعه-.

وقال ابن الجزري في النشر: (والذي عوّل عليه الداني في التيسير هو الفتح كما صرّح به أول السور، مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش وأسندها في التيسير من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن).

فمادام الوجهان صحيحان عن ورش وبهما قرأ الداني جميعا عن شيوخه، فإن العبرة بجمع الأوجه التي وردت عن صاحب الطريق، واقتصار الشيوخ غير معتبر، ولا يمنع الاقتصار على وجه أن نأخذ بغيره وقد صحّا جميعا وثبتا نقلا ورواية وأداء عن صاحب الطريق عن الراوي عن القارئ .

فلما قرأ الداني طريق الأزرق على ابن خاقان وأبي الفتح وأبي الحسن، ألا يجوز له أن يختار من أحد هذه القراءات وجها يراه الأصحّ والأشهر؟ ألا يجوز له اختيار وجه قرأ به على أبي الفتح وأبي الحسن وترك وجه قرأ به على ابن خاقان رغم أنه أسند ابتداء طريق الأزرق إلى ابن خاقان؟ ثم ألا يجوز له الجمع بين الأوجه التي قرأ بها على الثلاثة وروايتها في كتاب التيسير الذي أسند فيه طريق الأزرق إلى ابن خاقان ابتداء ؟

كل هذا جائز إن شاء الله، أما عبارة " الخروج عن الطريق " فهي لا معنى لها إن ثبتت رواية الوجه لصاحب التيسير من طرق أخرى، ولو أنّ القرّاء التزموا بما رووه عن مقرئ واحد لضيّعوا الكثير من الأوجه الصحيحة التي قرؤوا بها على آخرين .

وقد ذكر الشيخ محمد يحي شريف في كتابه " إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع " قول المنتوري: (قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: ما وقع للداني في التيسير من أن ورشا يفتح ذوات الياء في رؤوس الآي إذا كان بعدها هاء في سورتي الشمس والنازعات عدا " ذكراها " فتخليط لا يعضده نظر ولا نقل) .[1]

قلت: هذا الاستدلال يصلح في ذلك الزمان، حيث الخلاف بين النقلة من المحققين حول صحة الوجوه، فابن غلبون يصرّ على صحة القصر في البدل دون غيره، وينقل البعض إنكار الداني للإشباع، ويدافع القيجاطي والمنتوري ومكّي وابن سفيان والحصري عن وجه الإشباع، وكلهم مصيب في الوجه الذي نقله، ومخطئ في إنكار ما نُقل من وجوه أخرى، وإنما فعلوا ذلك لاختلاف الروايات وتعدّدها، وهو أشبه في ذلك بالخلاف الموجود في مسائل الفقه.

أما وقد بلغنا ما بلغ من الصحيح المنقول، واجتمع لدينا ما لم يجتمع لغيرنا من النقول، فالأصح الأخذ بجميع الأوجه، ولا ينبغي أن تكون الأوجه طرقا كما قال صاحب إبراز المنافع: (وهذا نموذج واضح يدل على مدى اهتمام ابن الجزري والقيجاطي بتحرير الطرق، إذ يظهر ذلك في اعتراضهما على صنيع الداني في الخلط بين طريقين مستقلّين) .

قلت: هذه أوجه وليست طرقا، الطريق هو طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وبالطريق يبلغ التحرير منتهاه، وما ورد عن صاحب الطريق فأوجه متعددة بيّنة الأسباب، لا ترتفع بها أسبابها إلى مرتبة الخلاف بين الطرق، ولو كانت كذلك لقسم العلماء طريق الأزرق كما فعلوا بطريق الحلواني فهو قسمان: طريق أبي عون عن الحلواني وطريق الجمال عن الحلواني، وإنما حصل الانقسام بنص الأئمة لوجوب ذلك من حيث أن الخلاف بين الطريقين يبلغ مرتبة التفريق بينهما لعدم الخلط، فهو كالاختلاف بين الحلواني وأبي نشيط والقاضي، أما الفتح والتقليل فهما وجهان عن صاحب الطريق لا يرقى الخلاف فيهما إلى خلاف يستوجب التحرير.

[1] إبراز المنافع، ص 120 .

والذي لا أدري لماذا لا يستوعبه المحررون هو **(حقّ الاختيار وحقّ الاقتصار للعالم)** عن صاحب الطريق، فالداني قرأ طريق الأزرق عن شيوخ كثير، ولو فرضنا أنه اكتفى بذكر إسناده إلى ابن خاقان في التيسير فهذا لا يعني اقتصاره عليه، إذ يحقّ له اختيار وجوه أخرى وإضافتها ما دامت رويت عن الأزرق ولو لم يأخذ بها ابن خاقان، فهي لا تعتبر خروجا عن الطريق، كيف تكون خروجا عن الطريق وقد قرأ بها صاحب الطريق ؟

وكذلك فعل الشاطبي وابن الجزري في اختياراتهما، وكذلك فعل مكي وأبو طاهر وابن بليمة والهذلي وغيرهم، منهم من اختار أوجها عديدة ومنهم من اقتصر على أوجه معينة، وكلها مروية عن صاحب الطريق، فهؤلاء يعتبرون نقلة محققين، لا أصحاب طرق تستوجب التحرير.

فحين يكتفي صاحب الكتاب بإسناد واحد، فلعل ذلك للاختصار، وتراه أحيانا يضيف أوجها ليست من طريقه، ذلك لأنها صحيحة ومشهورة، وقد قرأ بها على غيره من الشيوخ بإسناد صحيح أيضا، ولا أدري ما مشكلة المحررين مع عبارة (خروج عن طريقه)؟ لا أرى فيها مشكلا ما دامت ليست خروجا عن طريق صاحب الطريق، ومادام صاحب الكتاب ضمّن الوجه في كتابه ولم يُشر إلى ضعفه أو أنه لا يأخذ به، بل أحيانا يقتصر عليه دون الوجوه التي رواها عن صاحب الإسناد، بالإضافة إلى أن للداني كتاب (جامع البيان) حيث فيه أسانيده الثلاثة في طريق الأزرق: قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح وابن غلبون، وما دامت أحد الأوجه صحيحة من هذا الطريق واختارها في التيسير أو التعريف فهي صحيحة، لأنها أوجه رُويت عن أبي يعقوب الأزرق، سواء أخذ بها الناقل جميعا أو اقتصر على بعضها فالقراءة بها تجوز كلها .

والصحيح أن الوجهين صحيحان عن الداني، والمقدّم هو الفتح لشهرته ولأنّه عوّل عليه في جامع البيان .

هذا وقد ذكر الشاطبي الوجهين في الحرز فقال:

ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها له غير ما ها فيه فاحضر مكمّلا

قال العلامة عبد الفتاح القاضي في "الوافي" : (فيكون لورش في رؤوس الآي المقرونة بضمير المؤنث وجهان: الفتح والتقليل).[1]

والوجهان أيضا في الدرر اللوامع:

والخلف عنه في أراكهم ... وما لا راء فيه كاليتامى ورمى

وفي الذي رسم باليا عدا ... حتى زكى منكم إلى على لدا

إلا رؤوس الآي دون ها ... وحرف ذكراها لأجل الراء

قال العلامة الحاج سليمان ميلودي: (أما إذا وقع رأس آية ولم تلحقه الهاء فإنه يمال لورش، فإذا لحقته الهاء مثل " وضحاها " ففيه الوجهان) .[2]

أما في كتاب التعريف فقد اقتصر – كما ذكرنا – على وجه الفتح فقط، ولأن الوجهين صحيحان فقد قرأ بهما المغاربة في العشر النافعية، وهذا عملا بقاعدة الجمع لا التفريق، فإن صحّت الأوجه عن صاحب الطريق أُخذ به بالإسناد الصحيح، قال صاحب أنوار التعريف: (وأما رؤوس الآي فلا خلاف في إمالتها جميعا إلا ذوات الهاء منها، فإنها لا تمال لأحد منهم إلا للأزرق فلنا له فيها وجهان: الفتح والإمالة مع تقديم الفتح)، والفتح مقدّم لأنه هو الذي في التعريف .

قال العلامة محمد السحابي: (أما رؤوس الآي التي اتصلت بها ها فقد نص الحافظ في التعريف على الفتح فقط، بذلك نقرأ إذا أفردنا رواية ورش .

فإذا قرأنا بالعشر نقرأ بالوجهين: الفتح والتقليل، فالفتح كما ذكره في التعريف وغيره، والتقليل كما ذكره في كتاب الموضح في الإمالة وغيره) .

قلت: هذه هي القراءة الصحيحة، وهذا هو المنهج الصحيح، أما منع القراءة بوجوه صحيحة بحجة (التحرير) فهو منهج يجب مراجعته والنظر فيه .

أما في طيبة النشر فقد ذكر ابن الجزري الخلاف فقال:

وما به ها غير ذي الرا يختلفْ

---

[1] الوافي، ص 149 .

[2] المختصر الجامع، ص 69 .

والخلاف يدور بين الفتح والتقليل، أما أصحاب التقليل فهم: [1]

صاحب العنوان والمجتبى والداني من قراءته على أبي الفتح وابن خاقان .

والباقون قرؤوا بالفتح، وهو الذي عوّل عليه الداني في التيسير وهو قراءته على أبي الحسن .

والوجهان في الشاطبية والكامل .

المبحث الثالث: اختلافهم في إمالة ذوات الياء في غير رؤوس الآي .

اختلف أهل الأداء عن الأزرق في هذه المسألة، فقد اختار الداني في التيسير وجه التقليل كما ذكرنا: (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين)، أما الشاطبي فقد اختار الوجهين :

وذو الـــراء ورش بـــين بـــين وفـي أرا كهـم وذوات اليـا لـه الخلـف جمّـلا

قال العلامة الضباع في " الإضاءة ": (واختلف عنه في إمالة ذوات الياء ... وقد ورد عنه في ذلك كله وجهان: الفتح ثم التقليل) .[2]

وعلى منهجه في " الرسالة الغراء " يلزم الشيخ النحاس القارئ بوجه التقليل لأنه طريق الداني: (فالراجح والأولى في الأداء تقليل ذوات الياء كلها وجها واحدا عن ورش، لا فرق بين الرائي وغيره، لأن ذلك طريق التيسير) .

قلت: وهذا منهج ينبغي عدم الالتفات إليه، والأخذ بما ورد في الشاطبية هو المنهج الصحيح السليم الذي لا ينبغي الأخذ بسواه .

أما في الدرر اللوامع فقد ذكرنا أبيات الناظم، وفيها الخلاف في ذوات الياء في غير رؤوس الآي، قال العلامة المارغني: (فيجري في جميع ذلك الخلاف في الفتح والإمالة)، وقدّم المارغني الفتح .[3]

---

[1] السبيل الأوثق ص 95، المطلوب ص 535 .

[2] الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص 111 .

[3] النجوم الطوالع، ص 93 .

وقد ذكرنا قول الداني في التعريف: (كان ورش من قراءتي على ابن خاقان وعلى أبي الفتح في رواية أبي يعقوب ... يقرؤون كل ما كان من ذوات الياء ... بين اللفظين ...)، فهو اقتصر على وجه التقليل، غير أن المغاربة يأخذون في طرق نافع العشرة بوجه الفتح أيضا والمقدم التقليل، ذكر صاحب أنوار التعريف: (وبالوجهين مع تقديم الإمالة قرأت للأزرق في ذوات الياء كلها) والوجهان صحيحان مقروء بهما .

أما في طيبة النشر فقد ذكر ابن الجزري الخلاف أيضا عن مصادره، فأما رواة التقليل فهم: [1]

صاحب العنوان والمجتبى والتيسير وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان .

والباقون قروؤوا بالفتح، والوجهان في الشاطبية والكامل على ما استظهره المتولي .

أما صاحب تلخيص العبارات فقد ذكر له ابن الجزري الفتح في النشر، أما الذي في تلخيص العبارات فهو التقليل، وهذه من المسائل التي خالف فيها النشر أصوله، وهي كثيرة، ويبقى الخلاف من باب الدراية، والخلاف لا يخرجنا من دائرة طيبة النشر، فالذي يهمنا صحة الوجهين معا: الفتح والتقليل .

هذا وقد ذكر العلامة الضباع الخلاف في كلمتي (الربا) و(كلاهما) نقلا عن ما جاء في كتاب النشر: (فذهب بعضهم إلى تقليلهما وهو صريح العنوان وظاهر جامع البيان، والجمهور على فتحهما وهو المأخوذ به) .

قلت: ولم يذكر صاحب النشر الخلاف فيهما في الطيبة كباقي ما اختُلف فيه، والعمل على الفتح فيهما، قال في النشر: (والجمهور على فتحه وجها واحدا، وهو الذي نأخذ به) وذلك الذي في الشاطبية، قال صاحب الإضاءة: (وروى لدى وما زكى وحتى وإلى وعلى الجارتين والربا ومرضات كيف وقعا وكمشكاة في النور وأو كلاهما في الإسراء بالفتح قولا واحدا) .

وقال المارغني في النجوم الطوالع: (وأما كلاهما والربا ومشكاة ومرضات كيفما جاء فليس فيها لورش إلا الفتح على الصحيح المقروء به عندنا) .

---

[1] المطلوب ص 537 .

وقال صاحب فريدة الدهر: (التحرير المعمول عليه للأزرق الفتح في مشكاة ومرضاة والربا وكلاهما).

وصرّح ابن الجزري أنه لا خلاف في ذلك (وأجمعوا على أن "مرضاتي" و"مرضات" و"كمشكاة" مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان).

وخالفهم المغاربة في العشر الصغير، ففي التبصرة: (وقوله تعالى "مرضات" التصدير بالفتح فالإمالة للأزرق)[1] وفيها: (وقوله تعالى "أو كلاهما" لأبي يعقوب وجهان: التصدير بالفتح وبعده الإمالة، وغيره بالفتح خاصة).[2]

وفي أنوار التعريف الوجهان في "كلاهما" و"مرضات"، قال: (وأما كلاهما وكلتا وقفا بالوجهين مع تقديم الفتح للأزرق) و(وأما مرضاة فبالوجهين قرأته للأزرق مع تصدير الفتح).[3]

قال الدكتور عبد الواحد الصمدي في "القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق":

وفي كلاهما وكلتا وقفا ... مرضاتِ فتحُ العتقي لا يخفى

وذي الثلاثة بخلف الأزرق ... من طرْق تعريفٍ على المحقّق

أي أن الخلاف واقع في هذه الكلمات للأزرق بين الفتح والتقليل من طرق نافع العشرة على الصحيح المحقق.

وباستثناء كلمة (كلتا) التي فيها خلاف مبني على أصل ألفها هل هي للتثنية أم لا؟ قال ابن الجزري في النشر: (والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح)، فإن الجمهور على الفتح في (كلاهما ومرضات والربا) كما ذكرنا وعليه اقتصر المحققون، والخلاف

[1] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 133 .

[2] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 187 .

[3] أنوار التعريف للجزولي، ص 77، 80 .

ثابت رواية من طرق نافع العشرة، وثابت دراية من بعض مصادر الطيبة غير أن ابن الجزري لم يأخذ به في الطيبة واقتصر على الفتح فقط وهو المعمول به.

المبحث الرابع: اختلافهم في (أراكهم)، (الجار)، (جبارين).

المطلب الأول: اختلافهم في (أراكهم).

قرأ الأزرق عن ورش كلمة (أراكهم) بالفتح والتقليل، فمن النقلة من أخذ بالوجهين معا، ومنهم من اقتصر على أحدهما، لكن المسألة المهمة هنا هو ما قام به بعض المحققين من نسبة قراءة الفتح لنافع وأن الإمالة اختيار من ورش، وأنه ينبغي الاقتصار على الفتح فقط، وقد بيّنت في (اختلافهم في كلمة محياي بين الفتح والإسكان) ما يغني عن إعادة ذكره هنا، والحاصل أن التقليل الذي نسب لورش دون نافع لا يخرج عن دائرتين صحيحتين:

الأولى أنه اختيار من ورش قرأ به على شيوخه ثم عرضه على نافع فأجازه به لأنه داخل في دائرة المروي.

الثانية أنه فعلا قراءة نافع لكنها ليست بالمشهورة عنه، فلم يأخذ بها أحد عنه إلا ورشا لتمكّنه، فإنه قد قرأ بوجوه خالف فيها رواة نافع كلهم: قالون وإسماعيل والمسيّبي، فانفرد عنهم بما أقرأه نافع دون سواه من الأئمة القراء.

وليس ورش بالذي يدلّس على نافع، وقد علمنا من النقول الصحيحة أن الأزرق طلب صراحة من ورش أن يترك ما استحسنه لنفسه ويقرئه مقرأ نافع خالصا .

هذا وقد نصح الشيخ محمد يحي شريف بالأخذ بوجه الفتح دون التقليل – في كتابه: السبيل الأوثق –: (ولا يُلتفت إلى اختيارات الأئمة التي لم ترد بالرواية عن الشيخ الذي أسندت إليه تلك الرواية، وعليه فإن الصحيح في المسألة الاقتصار على وجه الفتح إذ هو عين التحرير، والعدول عن ذلك اضطراب وتناقض).

قلت: وهل تُبنى اختيارات الأئمة إلا على ما ورد بالرواية والنقل الصحيح؟

ونقل الشيخ نصوص ابن الباذش في الإقناع وابن الفحام في التجريد ومكّي في التبصرة والمالقي والمنتوري والداني وغيرهم تفيد أن (رواية ورش عن نافع في "أراكهم" هي الفتح، واختار من عند نفسه الترقيق).

قلت: "من عند نفسه"؟ هل يفعل ذلك ورش؟ لولا أنه قرأ به هل كان يتجرّأ على نسبة حكم إلى نفسه ليس في كتاب الله؟ معاذ الله أن يفعل ذلك الأئمة المخلصون .

ونبرّر للمحققين في ذلك الزمان الصعوبات التي واجهتهم في التحقيق، ولهذا تراهم ينسبون وجه البسملة بين السورتين إلى أبي غانم وغيره (اختيارا) منهم لا رواية، لكنه ثبت بعد جمع الأدلة أنه ثابت رواية ومقروء به ولا يمكن إنكاره، والاعتماد على بعض أقوال المحققين المتقدمين هكذا فيه شيء من التشدّد، فلابد من مراعاة هذه المعايير التي بنى عليها بعض المحققين أحكامهم في بعض مسائل الاختلاف، وإلا فما نفع الاختيار إذا كان الشيخ يحي شريف يقول: (ولا يُلتفت إلى اختيارات الأئمة)، وهل نقرأ إلا باختياراتهم التي طوّروها بالنقل والممارسة طيلة سنين ؟

ومن التناقض أن الشيخ يحي شريف قال في كتابه (الإيجاز والبيان): " أي اقرأ كذلك بالتقليل من غير خلاف في (ولو أراكهم) في الأنفال " ثم أضاف: " قال الداني في جامع البيان عن (أراكهم): وروى آخرون عنه أنه قرأ الراء وما بعدها بين اللفظين وبذلك أقرأني ابن خاقان..".

قلت: أيجرؤ ابن خاقان على أن يروي وجها لم يُرْوَ عن نافع؟ وقد كان أعلم الناس بطريق الأزرق وهو "الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها" وهو كما وصفه الداني "كان ضابطا لقراءة ورش متقنا لها مجوّدا مشهورا بالفضل والنّسك واسع الرواية صادق اللهجة، كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه".

فهذا فيما يخص الرد على من قال بالاقتصار على وجه الفتح فقط دون التقليل في (أراكهم).

أما فيما يخص الخلاف بين النّقلة في هذه الكلمة، فقد ذكر الداني وجه التقليل في كتاب التيسير: (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين)، وذكر المالقي في شرح كتاب التيسير

أن الداني قرأ هذه الكلمة بالوجهين (ثم قال: وقد قرأت له "ولو أراكهم" في الأنفال بالفتح أيضا، وبين اللفظين أشهر عنه).[1]

فالتقليل هو الأشهر (وذكر في التمهيد أن ترقيق الراء في "أراكهم" هي قراءته على ابن خاقان وأبي الحسن، قال: وهو الصواب).

قلت: أرأيت كيف يجزم الداني أن الصواب هو التقليل، وأنه به قرأ "رواية"، وهذا ردّ على من قال بمنع وجه التقليل وأن الفتح هو الصواب، بل إن القياس هو التقليل كما ذكر في جامع البيان وهو الأشهر، قياسا على نظائره في (ولو أراك) (وتراهم).

ورواية الفتح صحيحة أيضا رواها الداني عن أبي الفتح فارس بن أحمد، قال الدكتور بشير دعبس: (والوجهان صحيحان عن الأزرق ويقدّم التقليل، لأنه الأكثر طرقا ورواية عنه حيث ورد من 26 طريقا بينما ورد الفتح من 9 طرق، وتقدّم أن التقليل هو الموافق لأصل مذهبه في هذا الباب والله أعلم).[2]

وفي الحرز روى الشاطبي الوجهين عن الأزرق:

وذو الـــراء ورش بـــين بـــين وفـي أرا كهـم وذوات اليـا لـه الخلـف جمّـلا

قال العلامة الضباع في " إرشاد المريد ": (واختلف عنه في " ولو أراكهم " في الأنفال بين التقليل طردا للباب ... والفتح لبُعد ألفه عن الطرف) .[3]

وكذلك ابن بري في الدرر اللوامع:

والخلـــف عنـــه فـــي أراكهـــم ومـــا لا راء فيـــه كاليتـــامى ورمـــى

قال العلامة الخراز في القصد النافع: (يعني أن الرواة اختلفوا عنه في هذا اللفظ من جميع هذا الفصل الذي وقع قبل الألف فيه راء، وهو قوله تعالى: "ولو أراكهم كثيرا").[4]

---

[1] شرح التيسير للمالقي، ص 467 .

[2] بشير دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 385 .

[3] إرشاد المريد للضباع، ص 125 .

[4] القصد النافع للخراز، ص 251 .

وفي كتاب التعريف اقتصر على وجه التقليل فقط كما ذكرنا سابقا، وعليه اقتصر صاحب هداية اللطيف ولم يذكر فيها خلافا، ولم يذكر العلامة السحابي في شرح تفصيل عقد الدرر إلا التقليل، والخلاف في الدرر اللوامع كما ذكرنا، وهي التي يحيلنا عليها ابن غازي إذا سكت عن حكم معيّن فلم يذكره، يعني أنه يحيلنا على ما في الدرر من أحكام، وبناء على هذا يمكن القول أن وجه الفتح صحيح، والمقدّم هو التقليل خاصة إذا أفردنا رواية ورش .

أما من طرق طيبة النشر فقد ذكر صاحب فريدة الدهر رواة الفتح وهم: صاحب العنوان والمجتبى وبه قرأ الداني على أبي الفتح، والوجهان في التبصرة والشاطبية والكامل، وفي الكافي وقال: والتقليل أشهر، وذكر الضباع أن قراءة صاحب الكافي هي الفتح: (وبالفتح قرأ صاحب الكافي، قال: وبين اللفظين أشهر) .

والباقون قرؤوا بالتقليل .

المطلب الثاني: اختلافهم في (الجار) و(جبارين) .

روى الداني الخلاف فيهما لكنه اختار التقليل وجها واحدا: (وقوله " والجار" و" جبارين " فإن ورشا يقرؤهما أيضا بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول قرأت، وبه آخذ) .[1]

قلت: وعبارة الداني هنا صريحة، فيلزم التقيّد باختياره .

وذكر الشاطبي الخلاف أيضا والوجهان صحيحان مقروء بهما من الشاطبية:

بدار وجبارين والجار تمموا ... وورش جميع الباب كان مقلّلا

وهذان عنه باختلاف ....

قال الشيخ سمير زبوجي: (واختُلف في " الجار" موضعي سورة النساء، و" جبارين " سورتي المائدة والشعراء، والتقليل مقدّم أداء) .[2]

وفي الدرر اللوامع:

---

[1] الشغدلي، ص 216 .

[2] إتحاف المبتدئين، ص 48 .

كالـــــدار والأبـــــرار والفجـــــار والجـــار لكـــن فيـــه خُلـــف جـــار

والكـــــافرين مـــــع كـــــافرين باليـــــاء والخلـــــف بجبـــــارين

قال العلامة ميلودي في المختصر الجامع: (وقول الناظم "والجار" أي أن هذه الكلمة ورد فيها عن ورش وجهان: الإمالة والفتح والأول هو المقدم).

ثم أضاف: (ثم بيّن الخلاف في كلمة "جبارين" فروي فيها الوجهان عن ورش: الفتح والتقليل وهو المقدّم). [1]

أما في كتاب التعريف فإنه ذكر التقليل في " الجار" وجها واحدا، ولم يذكر كلمة " جبارين " في باب الإمالة فهي مفتوحة عنده، وبالرجوع إلى كتب طرق نافع العشرة نجد المغاربة يأخذون بالوجهين معا بأسانيدهم الصحيحة، يقول صاحب أنوار التعريف : (وأما الجار فبالوجهين للأزرق مع تقديم الإمالة)

ثم أضاف: (وأما جبارين فبالوجهين قرأته مع تقديم الإمالة للأزرق) . [2]

والوجهان صحيحان، والفتح في الجار والإمالة في جبارين من الزيادات على التعريف، ويدعم ذلك سكوت ابن غازي عن " جبارين " وذكره التقليل في " الجار" لأصحاب الإمالة، فما بقي من الأحكام نجدها في الدرر بناء على قوله (وليغرم الكفيل) .

أما في طرق طيبة النشر ففيهما خلاف أيضا، فقد قرأ كلمة " الجار" بالتقليل: صاحب الكافي والتبصرة والتيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح والوجهان في الشاطبية، والباقون قرؤوا بالفتح .

والخلاف بينهم في " جبارين " كالخلاف في " الجار" ما عدا صاحب التبصرة فإنه قرأ بالفتح لا بالتقليل كما في " الجار" . [3]

*** تنبيه:**

---

[1] المختصر الجامع، ص 70

[2] أنوار التعريف، ص 78، 80 .

[3] السبيل الأوثق، ص 101، 104 .

لا خلاف عند الجمهور في عدم إمالة (أنصاري)، غير أن الثعالبي في شرحه للدرر اللوامع ذكر قول المجاصي: (وقد جاءت الإمالة لورش في " من أنصاري إلى الله " ووجهه أنه اعتد بالعارض) .

قلت: تتبّعت ما في مصادري فلم أجد ذكر الخلاف، والصحيح أنّه لا يُعتدّ به، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب .

المبحث الخامس: اختلافهم في إمالة الهاء والياء في (كهيعص)، (طه)، (يس)، والحاء من (حم).

المطلب الأول: اختلافهم في الهاء من (كهيعص) .

روى الداني في التيسير والشاطبي في الحرز الإمالة في الياء والهاء من " كهيعص " قولا واحدا، وهو المشهور، غير أن ابن بري ذكر الوجهين بقوله: وبعضهم حا مع ها يا فتحا، قال العلامة المارغني: (ثم أخبر أن بعضهم فتح حا من حم وها يا من فاتحة مريم) ثم أضاف: (وهذا الذي نسبه الناظم لبعضهم ذكره الداني في بعض كتبه وذكره غيره، لكنه غير مقروء به من طريقنا) .[1]

أي أن المقروء به هو التقليل فقط، لكن وجه الفتح صحيح بناء على ما ذكر في الدرر ثم ما أثبته ابن غازي في تفصيل عقد الدرر بقوله:

ثم بـ: هـا يـا الفـتح والتقليـل لكلهـم وليغـرم الكفيـل

بل إن الفتح هو الوجه المقدّم عند المغاربة، أما المارغني فإنه كان يميل إلى اختيارات المشارقة ويقرّب الدرر إلى الشاطبية - وليس بينهما خلاف كبير - .

والأصل عند المغاربة هو كتاب التعريف الذي فيه: (وقرأت للجماعة " كهيعص " بين الفتح والإمالة ")، وهو ما أثبته صاحب أنوار التعريف: (وأما ها يا مريم فبالوجهين قرأت مع تقديم الفتح لجميع أهل الإمالة) وقال العلامة البوجليلي: (وقوله تعالى "

[1] النجوم الطوالع، ص 100 .

كهيعص ": .... وفي هائه ويائه التصدير بالفتح لأهل الإمالة والمروزي، ويليه وجه التقليل لهم) .

قلت: وهو الذي سمعته من الشيخ محمد السحابي في شرحه لمنظومة تفصيل عقد الدرر .

فدلّ على صحة الوجهين رواية وأداء من طرق نافع العشرة .

ووجه الفتح ثابت أيضا من طرق طيبة النشر، فالفتح مذهب صاحب الهداية والتجريد، وبالوجهين قرأ صاحب الكافي والتبصرة، والباقون قرؤوا بالتقليل.[1]

المطلب الثاني: اختلافهم في إمالة الهاء من "طه".

أما الداني في التيسر وفي التعريف والشاطبي في الحرز وابن بري في الدرر اللوامع فقد قرؤوا جميعا بالإمالة المحضة، لا خلاف في ذلك، قال ابن بري:

وقـــد روى الأزرق عنـــه المحضـــا فيهـــا بهـــا طـــه وذاك أرضـــى

وقال الداني في التعريف: (وقرأت لورش من رواية أبي يعقوب خاصة " طه " بإمالة الهاء إمالة محضة).

قال ابن غازي في التفصيل:

كـــذاك هـــا طـــه لـــه والعتقـــي والمحـــض لـــلأزرق دون مـــن بقـــي

والجمهور على إمالتها إمالة كبرى من طرق طيبة النشر، وروى تقليلها بين بين أبو معشر ومكّي – على خلاف بين المحررين عنه – وابن الفحام من قراءته على عبد الباقي، أما قراءته على ابن نفيس فهي بالإمالة الكبرى .

والوجهان في الكافي .[2]

غير أن للمغاربة وجهين آخرين صحيحين في العشر النافعية، قال الشيخ عبد الواحد الصمدي في منظومته "القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق":

---

[1] انظر المطلوب، ص 540 .

[2] السبيل الأوثق، ص 108 .

كهـــاء طـــه بثلاثـــة قُـــري ليوســـفٍ والمحـــضَّ عنـــه صَـــدِّرِ

فللأزرق عن ورش ثلاث حالات: الإمالة المحضة وهي من التعريف، والتقليل والفتح وهما من غير التعريف والكل مقروء به والمقدّم الإمالة المحضة.

ذكر العلامة السحابي في تحقيقه لكتاب التعريف معلّقا: "وأما أبو عبد الله القيسي شيخ الجماعة بفاس فقال:

لعثمـــان فـــي طـــه ثلاثـــة أوجـــه الاضجاع والتقليل والفتح مع قصر

والاول مختـــــار وذاك الـــــذي روى الازرق عـن عثمـان خـذها بـلا هجـر

المطلب الثالث: اختلافهم في ياء "يس".

الفتح في ياء " يس " هو مذهب الجمهور، مذهب الداني في التيسير والشاطبي في الحرز، وابن بري في الدرر اللوامع وهو الذي في التعريف وفي طرق نافع العشرة، فإنهم لم يذكروها لورش في باب الإمالة، وكذلك هو مذهب الجمهور من طرق طيبة النشر، أما مَن روى التقليل فثلاثة فقط: صاحب تلخيص العبارات والعنوان والكامل.[1]

والوجهان صحيحان مقروء بهما.

المطلب الرابع: اختلافهم في الحاء من "حم".

والحاء من "حم" لا خلاف في تقليلها لجميع الرواة عن الأزرق، في التيسير والشاطبية وطرق طيبة النشر، إلا أن ابن بري في الدرر اللوامع ذكر خلافا انفرد به المغاربة عن الأزرق فقال: وبعضهم حا مع ها يا فتحا .

وذكرنا قول المارغني: (ثم أخبر أن بعضهم فتح حا من حم وها يا من فاتحة مريم) ثم أضاف: (وهذا الذي نسبه الناظم لبعضهم ذكره الداني في بعض كتبه وذكره غيره، لكنه غير مقروء به من طريقنا) .

[1] انظر المطلوب، ص 541 .

ولم أجد في التعريف سوى التقليل: (وتفرّد أيضا بإمالة فتحة الحاء من قوله "حم" في جميع الحواميم) لكني وجدت في أنوار التعريف: (وأما حم فبالوجهين قرأته للأزرق مع تقديم الإمالة) .[1]

وذكر الثعالبي قول الداني في إيجاز البيان: (وقد روى فارس بن أحمد عن قراءة "حم" بإخلاص فتح الحاء، - قال -: والأول أصح - يعني الإمالة - لورود النص به عنه).[2]

قلت: وهذا الوجه مما انفرد به المغاربة وهو صحيح مقروء به، والمقدّم أداء والمشهور هو التقليل، قال البوجليلي في التبصرة: (الإمالة في " حم " خاصة بالأخوين، ويزيد يوسف الفتح).

وقال المنتوري: (وأما الحا فإن المشهور والمعمول به لورش الإمالة بين بين) ثم أضاف: (وذكر الداني في جامع البيان والموضح أن أبا الفتح أقرأه عن قراءته في رواية أبي يعقوب "حم" بالفتح).

[1] التعريف ص 70، أنوار التعريف ص 80 .

[2] العلامة الثعالبي، ص 86 .

الفصل الثامن:الاختلاف في أحكام الراء.

وسأذكر في هذا البحث إن شاء الله اختلافهم في باب أحكام الراء وسأقسّمه إلى قسمين:

اتفاق الكتب الأربعة على أحكام الراء.

ما زادته طيبة النشر من الأوجه الصحيحة.

المبحث الأول: اتفاق الكتب الأربعة على أحكام الراء.

تميّزت رواية ورش من طريق الأزرق بانفرادها عن سائر الطرق والروايات في أحكام الراء، فكان لورش فيها منهج اختص به، وهو الذي أخذ به جمهور الأئمة عنه، وهو المشهور حاليا، وهو الذي يميّز طريق الأزرق عن طريق الأصبهاني.

وقد اتفق الحافظ في التيسير والشاطبي في الحرز والحسن ابن بري في الدرر والمغاربة نقلا عن التعريف عن الداني وتفصيل عقد الدرر عن ابن غازي على أحكام الراء، ولما كان هذا مذهبهم فإني رأيت أنه لا حاجة لذكره هنا فكتب أصول رواية ورش من طريق الأزرق قد فصّلت أحكام الراء تفصيلا لا داعي لتكراره، بل سأركّز في هذا المبحث على ما خالفت فيه طيبة النشر الكتب الأربعة.

إلا كلمةً واحدة خالف فيها المغاربة غيرهم وهي كلمة (عزير)، قال صاحب أنوار التعريف: (وأمّا "عزير" فالبوجهين مع تقديم الترقيق) [1] ثم أضاف: وفي تعليل الوجهين قال بعضهم:

الخلف في عزير قيل أعجمي وقيل هو عربي فاعلمِ

فمن يفخّمْه يقل بالأول ومن يُرقّقه بثان يَقُلِ

[1] العلامة ابن غازي الجزولي، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

فالقراءة بالوجهين ثابتة رواية، والدليل النصّي في ذلك هو قول الحافظ الداني في التعريف: (... أو يكون الاسم أعجميا .. نحو .. وإبراهيم وإسرائيل وعمران وإرم ذات العماد وشبهها) فمنهم من ألحقها بـ " شبهها " فهي كلمة أعجمية خاصة أن الداني لم ينبّه عليها في فرش حروف سورة التوبة فيفخّمها، ومنهم من رأى أنه إذ لم يذكرها مع الكلمات الأعجمية فهي ليست أعجمية .

والخلاف فيها ثابت رواية، قال العلامة البوجليلي: (وقوله تعالى " عزير " التصدير فيه للأخوين بالترقيق وبعده بالتفخيم)[1] والأخوان هما الأزرق والعتقي، ونقل عن الشيخ سيدي البشير العدلي:

حيران ذكرى الدار قل عزير ليوسف والعتقي النحرير

وجهان والتصدير بالترقيق وهكذا فرق على التحقيق

وسنرى إن شاء الله الخلاف أيضا في كلمة "إرم" من طرق طيبة النشر.

المبحث الثاني: ما زادته طيبة النشر من الأوجه الصحيحة.

ذكرت لك مذهب الجمهور عن الأزرق في أحكام الراء، وهذا يعني أن هناك أوجها أخرى صحيحة نقلها عنه أهل الأداء، تلك الأوجه التي قرأ ابن الجزري وأقرأ، ووثّقها في كتاب النشر وفي طيبة النشر التي هي مصدر القراءات العشر الكبرى .

وهذا الباب خاصة قد وقع فيه خلاف كبير بين المحررين، فاعتمدت على شروح الطيبة وعلى كتب المحررين .

المطلب الأول: الراءات المنونة المنصوبة .

نحو (شاكرًا) و(ذكرا) و(خيرا) و(خبيرا) فهذه مرققة في الكتب الأربعة إلا (ذكرا) وأخواتها ففيها الوجهان، أما في طيبة النشر فوقع الخلاف، قال ابن الجزري رحمه الله:

.....وجَلْ تفخيم ما نُوِّنَ عنه إن وصلْ كشاكرا خيرا خبيرا خضِرا .....

[1] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 169 .

قال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الطيبة: (وجلّ أي عظم وكثر، يعني أن تفخيم المنون المنصوب عن ورش من طرق الأزرق حالة الوصل ذكره كثير منهم، وإذا وقفوا رققوا، وسواء كان بعد كسرة أو ياء ساكنة كما مُثّل به فيما يأتي، وذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، وذهب آخرون إلى تفخيمه في الحالين، ومن فخّمه نظر إلى التنوين).[1]

وتدخل في الراء المنونة المنصوبة (ذكرا) وأخواتها، لكنها غير مرتبطة بما ذكرنا كما سنرى ففي كتب المحققين نجد حكم الكلمات الست منفردا عن حكم غيرهن مما ذكرنا، قال ابن الجزري في الطيبة: والأعجمي فخّم مع المكرر ... ونحو سترا غير صهرا في الأتمْ

وبالعودة إلى ما جاء في النشر ومصادره، قسّم العلماء اختيارات الكتب إلى الأقسام الآتية وقد اخترت منهج الضباع في ذلك، وقد زاد الشيخ محمد يحي شريف في كتاب السبيل الأوثق بعض الزيادات لمن أراد أن يراجعها، وكما أذكر دائما: كل هذا داخل في علم الدراية، واختلاف المحققين والمحررين راجع إلى عدة أسباب، أما القراءة والرواية فعُمدتها طيبة النشر.

أ/ الذين رققوا الجميع مطلقا وهم صاحب العنوان والمجتبى والتذكرة وأبو معشر صاحب سوق العروس وبذلك قرأ الداني على أبي الحسن .

وهو أحد الوجهين في الكافي وفي الشاطبية، أما الشاطبي فيرقق الجميع إلا أن له في (ذكرا) وأخواتها وجه ثان وهو التفخيم، ومثله صاحب الكافي إلا أنه لا يفخّم (صهرا) .

ب/ الذين فخموا الجميع مطلقا هم صاحب الكامل وصاحب الإرشاد، لكن الشيخ محمد يحي شريف يرى أن صاحب الإرشاد إذا وقف على ما كان على وزن (فعيلا) نحو (بصيرا) فإنه يرقق الراء .

ج/ تفخيم (ذِكرا) وأخواتها ما عدا (صهرا) وترقيق غيرهن مطلقا، وهو مذهب صاحب التجريد وأحد وجهي صاحب التبصرة .

[1] تقريب الطيبة، ص 156 .

د/ تفخيم الكلمات الخمس المذكورة مع تفخيم غيرهن وصلا فقط (يعني ترقيقهن وقفا) .

وهذا مذهب صاحب الهداية، والوجه الثاني لصاحب الكافي، ويرى الشيخ محمد يحي شريف أن لصاحب الكافي وجها آخر وهو تفخيم الكلمات الخمس مع ترقيق غيرهن مطلقا كصاحب التجريد .

هـ/ تفخيم (ذكرا) وأخواتها مطلقا مع ترقيق غيرهن مطلقا، وهو مذهب ابن بليمة في تلخيص العبارات ومذهب الداني في التيسير وفي جامع البيان من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح، وهو الثاني في الشاطبية كما ذكرنا سابقا، وهو الثاني في التبصرة .[1]

هذا ما ورد من خلاف في مصادر النشر، والذي ينبغي العمل به هو ما جاء في الطيبة، وهو الوجهان في (ذكرا) وأخواتها - وعدم الالتفات إلى استثناء (صهرا) وذلك لأن الكلمات الستة فُخّمت مجتمعة ورُقِّقت مع غيرهن مطلقا -، والأوجه الثلاثة في نحو (شاكرا، خبيرا، خيرا، خضِرا) التفخيم وقفا ووصلا أو الترقيق وقفا ووصلا أو التفخيم وصلا والترقيق وقفا.

هذا الذي ينبغي العمل به في الرواية، فإن الأزرق قد روى ذلك مطلقا، وإنما وقع هذا الخلاف الكبير بسبب اقتصار بعض الرواة على أوجه معينة دون الأخرى، ونحن نأخذ باختيار صاحب الطريق لا باقتصار صاحب الكتاب.

إن الذي ينبغي أن يفهمه طلبة هذا العلم هو أن القراءات إنما حُصرت في هذه العشر لسببين: الأول أن القراء العشرة هم من تفرّغوا للإقراء ومحّصوا ما وصلهم من وجوه وروايات ثم اختاروا حروفا اشتهروا بها، ثم أخذ عنهم من اشتهر عنهم من الرواة ثم أخذ عن الراوي من اشتهروا بالطرق.

---

[1] يرى صاحب السبيل الأوثق بناء على ما وجده في التبصرة أن عدد الأوجه في التبصرة أربعة:
- الأول: تفخيم (ذكرا) وأخواتها دون غيرهن.
- الثاني: كذلك، لكن مع التفخيم وصلا فيما كان على وزن (فعيلا).
- الثالث: تفخيم (ذكرا) وأخواتها سوى (صهرا) وغيرهن.
- الرابع: كذلك، لكن مع التفخيم وصلا فيما كان على وزن فعيلا.

الثاني أن المؤلفين من القراء بعدهم هم من اختاروا هؤلاء القراء دون غيرهم بناء على معايير أهمها ثقة هؤلاء القراء وأمانتهم وتفرّغهم للإقراء وإتقانهم إياه إتقانا شديدا، ثم إن القراء قد امتازوا بالاختيار أما الرواة فقد نقلوا عنهم واشتهروا بالضبط والإتقان وكذلك أصحاب الطرق نقلوا عن الرواة، وكما اختار المؤلفون من القراء أولئك العشرة، اختاروا ما اشتهر عنهم من رواة ثم من طرق، وإنما جاء هذا التقسيم لوجود خلاف كبير بين الرواة عن القراء، ومن الرواة من أخذوا بوجوه عدة عن القراء تطلّب تقسيمها إلى طرق، وانتهى التقسيم بهذه الطرق لبلوغها منتهى الاختيار ولذلك سمّيت طريقا .

أما من جاؤوا بعدهم فهم مؤلفون آخذون نقلة، فمنهم الجامع ومنهم المقتصر، وقد يكون لهذا أسباب أهمها انتماء هؤلاء المؤلفين إلى مدارس لها خصوصياتها، أو أن بعض الأوجه لم تصلهم أو أنها وصلتهم فاعتبروها شاذة وهي صحيحة، إلى غير ذلك من الأسباب .

فإذا علمنا أن هذه الموانع قد زالت وأن الرؤية قد اتضحت وأن الأوجه الصحيحة قد اجتمعت فلماذا نتكلّف هذه التقسيمات التي أخذ بها المؤلفون، وقد كان الشاطبي وابن الجزري من العباقرة أما الأول فقد جمع أوجه الروايات من عدة مصادر ولم يذكر أسانيده، أما الثاني فقد جمع الأوجه وزاد الطرق بل وزاد القراءات المتممة للعشر ثم ذكر أسانيده كلها مجتمعة ليأخذ الآخذ بما جاء في الطيبة وهو واثق بأن هذا الوجه مقروء به صحيح .

المطلب الثاني: الراءات المضمومة .

نحو (كِبْرٌ، سِحْرٌ، خيرٌ، عشرون، يوثرُون) وغيرها، وهي مرققة في الكتب الأربعة، أما في طيبة النشر ففيها خلاف، والخلاف يدور على أربعة مذاهب، قال ابن الجزري في الطيبة:

كذاك ذات الضمّ رقِّق في الأصحْ والخُلفُ في كِبْرٌ وعشرون وَضحْ

يعني أن الأزرق رقّق الراء المضمومة نحو ما ذكرنا وهو رواية الجمهور عنه وهو المشهور، وروى عنه بعضهم التفخيم فيها، غير أن من رواة الترقيق من خالف أصله في كلمتين هما (كبرٌ) و(عشرون) ففخّم الراء فيها.

وانقسمت المصادر عن الأزرق إلى أربعة مذاهب حسب اختيارهم الذي اقتصروا عليه، ذكرها العلامة الضباع في "المطلوب":

أ/ ترقيق الجميع مطلقا وهو مذهب الهذلي والشاطبي وأبي الطيب وأبي معشر والداني في تيسيره وفي جامع البيان من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح، وهو أحد الوجهين في الكافي.

وقد سكت ابن الجزري عن مذهب صاحب الإرشاد في النشر، والظاهر أن اختيار العلامة الضباع لمذهب أبي الطيب كان مبنيا على التخمين وقد ذكر الشيخ إيهاب فكري في كتابه "نقد منهج الإمامين في تحريراتهما على الطيبة" أن العلامة الأزميري ذكر صراحة أنه لم يكن يملك كتاب الإرشاد،[1] ذكر صاحب السبيل الأوثق: (وقد سكت في النشر عن مذهب صاحب الإرشاد ومذهبه التفخيم يُنظر الإرشاد) فكتاب الإرشاد الآن محقق ومطبوع والحمد لله.

ب/ تفخيم الجميع مطلقا وهو مذهب صاحب التذكرة والعنوان والمجتبى وبذلك قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون.

ج/ تفخيم (عشرون وكبر) وترقيق الباقي وهو مذهب صاحب التبصرة والهداية والتجريد والثاني في الكافي.

د/ التفخيم في (عشرون وكبر) وما وقعت فيه الراء بعد ياء ساكنة سكونا حيا نحو (خيْرٌ) وهو مذهب صاحب تلخيص العبارات.

وهذا المذهب مخالف لما جاء في النشر، وهو مخالف أيضا للتقسيم الذي جاء في الطيبة، وإنما أضاف بعض المحررين كالأزميري والضباع هذا المذهب لأنهم وجدوه في المصدر لما عادوا إليه، ولو سكت ابن الجزري عن مذهب ابن بليمة في النشر لأخذنا به،

[1] انظر الكتاب ص 40 .

لكنه ذكر له الترقيق صراحة مرتين، قال العلامة الضباع عن وجه الترقيق المطلق: (واقتصر عليه منه في النشر وذكره فيه أيضا لابن بليمة، وهو خلاف ما وجدناه فيه) .

والذي في النشر قول ابن الجزري: (وروى جمهورهم ترقيقها وهو الذي في التيسير والهادي والكافي والتلخيصين .. واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة في حرفين وهما (عشرون) و(كبر ما هم ببالغيه) ... ورقّقهما أبو عمرو الداني ... وأبو علي ابن بليمة...) .[1]

إن الذين لا يدركون هدف ابن الجزري من تأليف الطيبة إنما يشقُّون على أنفسهم، فطيبة النشر واضحة في تقسيم الوجوه، إلا إذا كان هذا التحقيق والتحرير داخلا في باب الدراية، فإنه مطلوب من الناحية العلمية لا من الناحية العملية، فالراءات المضمومة تُقرأ كما ذكرنا بالوجهين: التفخيم والترقيق، وفي حالة اختيار الترقيق يمكن قراءة (عشرون وكبر) بالترقيق على الأصل أو بالتفخيم، غير أن الصواب هو ترقيق الجميع أو تفخيم الجميع.

المطلب الثالث: كلمات مخصوصة.

لم تتعرَّض الراء المفتوحة لما تعرّضت له الراء المضمومة من الإجمال، فما عدا الراءات المنونة المنصوبة فإن المصادر عن الأزرق قد اختلفت في ترقيق الراء المنصوبة في كلمات معينة، قال ابن الجزري في النشر: (وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدّم من هذه الأقسام في أصل مطرد وألفاظ مخصوصة).

وهذه الألفاظ المخصوصة هي التي ذكرها في طيبة النشر:

ورققن بشرر للأكثر ... وخلفُ حيران وذكرك إرمْ ...

وزر وحذركم مراء وافترا تنتصران ساحران طهّرا

عشيرة التوبة مع سراعا ومع ذراعيه فقل ذراعا

إجرامِ كبره لعبرة وجلّ تفخيم ما نوّن عنه إن وصل

[1] كتاب النشر، ج4، ص 1364 .

وحصرت ...

وحيث جاء بعد حرف استعلا فخّم وفي ذي الكسر خلف إلا صراط .....

فهذه الكلمات مرققة كلها في الكتب الأربعة ما عدا (إرم) و(الاشراق) فمفخمة عندهم، والوجهان في (حيران)، غير أن فيها من طريق طيبة النشر الوجهان: التفخيم أو الترقيق .

والعمل على القراءة بالوجهين اختيارا بدون ربط أحد الوجهين بأحكام أخرى كما يفعل المحررون، فإن الأوجه كلها مروية عن صاحب الطريق، والتحرير بالاقتصار قصور وفيه مشقة على القارئ هو في غنى عنها .

وهاكم تفصيل اختلاف المصادر عن الأزرق في هذه الألفاظ المخصوصة بالاعتماد على كتاب النشر وكتب المطلوب للضباع وكتاب السبيل الأوثق للشيخ محمد يحي شريف:

أ/ راء (إرم) :

رقق الراءَ صاحب التذكرة والعنوان والمجتبى والإرشاد [1] وبذلك قرأ الداني عن أبي الحسن، واختلف المحررون حول مذهب صاحب التبصرة، فتابع العلامة الضباع منهج ابن الجزري في النشر فذكر له الترقيق، وأشار الشيخ محمد يحي شريف إلى أن مذهبه التفخيم خلافا لظاهر النشر .

والباقون بالتفخيم .

ب/ راء (سراعا، ذراعا، ذراعيه) :

ذهب إلى تفخيمها صاحب التذكرة والعنوان والمجتبى والكافي وأبو معشر في جامعه والداني من قراءته على أبي الحسن، والوجهان في تلخيص ابن بليمة، والباقون بالترقيق.

[1] ذكره العلامة الضباع مع أصحاب التفخيم، ولعله لم يطّلع على مذهبه لعدم توفّر الكتاب عنده فألحق مذهبه بمذهب الجمهور .

وقد زاد الأزميري وجه الترقيق لصاحب التذكرة بناء على ما جاء في المصدر خلافا لما في النشر، قال في كتاب تحرير النشر: (روى الأزرق (سراعا، وذراعا، وذراعيه، ومراء، وافتراء، ولساحران، وتنتصران، وطهّرا) بالوجهين، والفتح أجود من التذكرة).

ج/ راء (مراء) و(افتراء):

فخمها صاحب التذكرة وتلخيص العبارات وأبو معشر في جامعه والداني من قراءته على أبي الحسن.

وقد زاد الأزميري وجه الترقيق لصاحب التذكرة كما ذكرنا سابقا، ونقل الضباع عن المتولي أنه أضاف وجه الترقيق من التلخيص على ما وجده فيه، وكذلك وجد الضباع، وقد اكتفى في النشر بوجه التفخيم.

والباقون بالترقيق.

د/ راء (ساحران، تنتصران، طهّرا):

فخمها صاحب التذكرة وتلخيص العبارات وأبو معشر في جامعه والداني من قراءته على أبي الحسن.

وقد زاد الأزميري وجه الترقيق لصاحب التذكرة كما ذكرنا سابقا، ونقل الضباع عن المتولي أنه أضاف وجه الترقيق من التلخيص على ما وجده فيه، وكذلك وجد الضباع، وقد اكتفى في النشر بوجه التفخيم.

هـ/ راء (عشيرتكم):

فخّمها صاحب الهداية والتجريد وتلخيص العبارات خلافا لما في النشر، ورققها الباقون، والوجهان في التبصرة والكافي.

و/ راء (حيران):

فخمها صاحب التجريد، وقرأ الباقون بالترقيق، والوجهان في الشاطبية والكافي والهداية والتبصرة، وكذلك في تلخيص العبارات على ما ذكره في النشر خلافا لم في المصدر ففيه الترقيق فقط.

وقد اختار الداني الترقيق في التيسير، وذكر في جامع البيان أنه قرأ على ابن خاقان بالتفخيم، وعلى أبي الفتح وأبي الحسن بالترقيق، وذكر ابن الجزري أن اختياره الترقيق في التيسير هو خروج عن طريقه .

قلت: الطريق هو لصاحب الطريق، وعند صاحب الطريق يُغلق باب الاختيار، والمصادر التي نقلت عن صاحب الطريق كان لها حق الاقتصار بناء على ما نقلت وروت، أو بناء على مذهبها في اللغة أو المدرسة القرائية التي تنتمي إليها .

وقد تكرر ما يسمى (الخروج عن الطريق) إذا ذُكرت كتب الداني كالتيسير والتعريف وغيرها، والداني أذكى من أن يسقط في كل هذه الهفوات، وقد علم الداني أن ما قرأ به على شيوخه كله يصل بالسند الصحيح إلى الأزرق، وكل الأوجه صحيحة يُقرأ بها، وقد يجمع بينها في كتاب أو يقتصر على بعضها في كتاب آخر، ونحن نأخذ في (حيران) من طريق التيسير بالوجهين: الترقيق بناء على ما في التيسير والتفخيم بناء على ما في جامع البيان .

ز/ راء (ذكرك، وزرك) :

فخمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية، ورققها الباقون، والوجهان في التذكرة والكافي وتلخيص العبارات .

وقد نقل الضباع التفخيم للداني من قراءته على أبي الفتح، وذلك اتباعا لما في النشر حيث ذكر ابن الجزري: (وحكى الوجهين في جامع البيان، وقال إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، وأختار الترقيق)، غير أن صاحب السبيل الأوثق نقل الترقيق فقط للداني من قراءته على شيوخه الثلاث، وقد ذكر الدكتور السالم الشنقيطي في تحقيقه للنشر كلاما أعجبني قال: (فلعل ذلك موجود في نسخة من نسخ الجامع اطّلع عليها المؤلف، أو أن المؤلف نقله بواسطة، أو أن الداني ذكره في كتابه الخاص بالراءات) .

ح/ راء (وزر) :

فخمها صاحب التبصرة والهداية والتجريد وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح، وقرأ الباقون بالترقيق .

ط/ راء (إجرامي) :

فخّمها صاحب التجريد، والوجهان في التبصرة والكافي، ورققها الباقون .

وقد زاد الضباع وجه التفخيم لابن بليمة ففي التلخيص (نحو قوله تعالى " إجرامي " فروي عنه الفتح وبين اللفظين، والفتح أجود) .[1]

غير أن صاحب النشر لم يُشر إليه قال (ورققه الآخرون) فاختار له المحققون الترقيق فقط عملا بما جاء في النشر واختار بعضهم الوجهين معا .

ي/ راء (حذركم) :

فخمها صاحب التبصرة والكافي والهداية والتجريد، ورققها الباقون .

ك/ راء (الاشراق) :

رققها صاحب العنوان والمجتبى وبذلك قرأ الداني على أبي الحسن، والوجهان في التذكرة والجامع لأبي معشر، والباقون قرأوا بالتفخيم .

غير أن صاحب السبيل الأوثق اختار الترقيق فقط في التذكرة اتباعا لما في المصدر خلافا لما في النشر، واختار التفخيم لصاحب العنوان خلافا لما جاء في النشر وهو الترقيق .

ل/ راء (لعبرة، عبرة، كبره) :

فخمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية، ورققها الباقون .

وأريد أن أنّبه سريعا على مسألة قد يجدها القارئ في كتب التحرير وهي أن ابن الجزري حين ذكر في الطيبة وفي النشر (لعبرة وكبره) فقط ظنّ البعض أن (عبرة) مستثناة، وقد بيّن العلماء أنها غير مستثناة، قال الضباع: (فعلى هذا، التفخيم في (عبرة) في يوسف أولى من غيرها فاحفظه) .

م/ راء (حصرت) :

فخّمها وصلا صاحب التجريد والهداية، وذكر في النشر الترقيق لصاحب التبصرة غير أن المحققين ذكروا له التفخيم بناء على ما في المصدر خلافا لما في النشر.

والوجهان في الكافي، وذهب الباقون إلى الترقيق .

---

[1] تلخيص العبارات لابن بليمة، ص 50 .

وذكر الضباع انفراد صاحب الهداية بتفخيمها في الحالين، وهو الذي ذكره في النشر، غير أن عبارة الانفراد تدل على الضعف، ويؤكد ذلك أنه لم يذكر هذا الوجه في طيبة النشر.

أما عبارة النشر (والوجهان في جامع البيان) فقد ذكر الدكتور السالم الشنقيطي خطأها والصحيح (والوجهان في الكافي) فانتبه أيها القارئ .

ن/ راء (بشرر) :

فخمها صاحب العنوان والمجتبى وتلخيص العبارات، وذكر ابن الجزري التفخيم في النشر لصاحب الهداية، لكن بعض المحررين اختار ما في " شرح الهداية " وهو الترقيق خلافا لظاهر النشر.

وقرأ الباقون بالترقيق .

*** تنبيه:**

ذكر الشيخ جمال فياض في كتابه " سلسلة تيسير القراءات القرآنية من طريق طيبة النشر رواية ورش ":

(وأما الراء الساكنة بعد فتح نحو" المرء " " مريم " " قرية " فله فيها الوجهان: الترقيق والتفخيم) .

وكثير من المحررين يتّبعون هذا المنهج بإضافة أوجه ليست في طيبة النشر.

ووجب التنبيه هنا إلى ما جاء في طيبة النشر:

..... والصـــــواب أن يُفخّمـــــا عـــن كـــلٍّ المـــرء ونحـــو مريمـــا

قال الشيخ إبهاب فكري في تقريب الطيبة: (والصواب تفخيم ذلك، وهو الذي عليه الجمهور، واستقر عليه إجماع أهل الأداء) .

وكلام ابن الجزري في النشر واضح بيّن (وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلّط الحافظ أبو عمر الداني وأصحابه القائلين بخلافه) .

وقد أشار الدكتور مراد زهوي إلى الخلاف بين أبي عمرو وابن شريح في هذه المسألة في كتابه (منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي القيسي) قال: (والذي يهمنا هنا ما ألّفه الإمام أبو الحسن ابن شريح وهو تأليف لم يبلغنا منه إلا اسمه، وهو كتاب " الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني في رده ترقيق (قرية) و(مريم) " ولقد فاتنا بضياع الكتاب أن نتعرف على ما ساقه من الأدلة في تأييد مذهبه ونقض مذهب أبي عمرو) .[1] .

غير أن مذهب أبي عمرو كان أقوى، وتياره كان جارفا (هذا التيار الذي سيصارع طويلا إلى أن يكتب له الانفراد بالساحة واحتواء باقي التيارات على ما كان لها من قوة ومدد، إلى أن استقلّ استقلالا كليا بالكراسي العلمية في هذا الفن في المشرق والمغرب على السواء) .

وقد أثر الحافظ الداني وبعده الشاطبي على ابن الجزري، وبقي تأثير مدرسته إلى يومنا هذا .

فعلى القارئ أن ينتبه إلى هذه المسألة، وأنّ الخلاف فيها محسوم، وأن الكلمتين قد أجمع أهل الأداء على تفخيم الراء فيهما، وكان على الشيخ – حفظه الله – أن يبيّن هذا أسأل الله أن يغفر لي وله وللمسلمين.

[1] مراد زهوي، منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2014، ص 336 .

الفصل التاسع: الاختلاف في أحكام اللام.

وسأذكر في هذا البحث إن شاء الله اختلافهم في باب أحكام اللام وسأقسّمه إلى خمسة أقسام:

اختلافهم في تغليظ اللام بعد الحروف الثلاثة.

اختلافهم في "فصالا" و"يصالحا" و"طال".

اختلافهم في اللام الساكنة وقفا.

اختلافهم في اللام التي بعدها ألف ممالة.

اختلافهم في لام صلصال.

المبحث الأول: اختلافهم في تغليظ اللام بعد الحروف الثلاثة .

اختص الأزرق عن ورش بتغليظ اللام في غير لفظ الجلالة، لكن بشروط، أن تكون هذه اللام مفتوحة وقبلها حرف صاد أو طاء أو ظاء في كلمة واحدة، ويُشترط في هذه الحروف أن تكون مفتوحة أو ساكنة نحو: (الصلاة، يصْلاها، ظلَموا، أظْلم، طلعت، مطْلع).

ووقع للنقلة في ذلك عن الأزرق خلاف، فمنهم من اقتصر له على حروف معينة، ومنهم من أخذ باختيار الأزرق كله، فأما الذين غلّظوا اللام مع الحروف الثلاثة:

أ/ صاحب التيسير، فقد جاء في كتابه: (اعلم أن ورشا كان يغلّظ اللام إذا تحرّكت بالفتح، ووليها من قبلها صاد أو ظاء أو طاء، وتحركت هذه الحروف الثلاثة بالفتح أو سكنت لا غير).[1]

ب/ الشاطبي في حرزه حيث قال:

وغلّظ ورش فتح لام لصادها	أو الطاء أو للظاء قبل تنزّلا
إذا فتحت أو سُكّنت كصلاتهم	ومطلع أيضا ثم ظلّ ويوصلا

[1] الشغدلي، ص 243 .

قال صاحبا تقريب المعاني: (أي غلّظ ورش كل لام جاءت مفتوحة، سواء كانت مخففة أو مشددة، متوسطة أو متطرفة، بشرط أن يسبقها صاد أو طاء أو ظاء، وتكون هذه الأحرف الثلاثة إما مفتوحة أو ساكنة).[1]

ج/ ابن بري في الدرر اللوامع حيث قال:

غلّظ ورش فتحة اللام يلي طاء وظاء ولصاد مهمل

إذا أتين متحركات بالفتح قبلُ أو مسكّنات

قال العلامة المنتوري في شرحه: (وأخبر أن ورشا يغلّظ اللام المفتوحة إذا أتى قبلها أحد ثلاثة أحرف، سواء سكنّ أو انفتحن، وهن الطاء والظاء والصاد المهمل، تحرّز من الضاد المعجم، وسواء كانت اللام مخففة أو مشددة، وهو ظاهر إطلاق لفظه).[2]

د/ الداني في التعريف وهو الذي في طرق نافع العشرة، قال في التعريف: (وتفرّد أيضا ورش في رواية أبي يعقوب بتفخيم اللام المفتوحة من غير إفراط مع الصاد والظاء إذا تحرّكتا بالفتح أو سكنتا لا غير ... وأقرأني ابن خاقان وغيره في مذهبه بتفخيمها مع الطاء ..).[3]

لكن هناك وجها آخر صحيحا من الطرق النافعية، ذكره ابن غازي في تفصيل العقد:

والعتقي كيوسفٍ في اللام من بعد صادها بلا إعجام

ومثل ذا لابن هلال نُقلا وطاهرٌ أهمل طاء مهملا

فالعتقي عن ورش غلّظ اللام بعد الصاد فقط، قال العلامة السحابي في شرح تفصيل العقد: (فابن هلال نقل عن الأزرق تفخيم اللام عند الصاد فقط كالعتقي، ونصّ الداني في الإبانة والموضّح وجامع البيان على هذه المسألة، وهو وجه صحيح لابن

[1] تقريب المعاني، ص 152 .

[2] شرح المنتوري، ص 609 .

[3] التعريف للداني، ص 74 .

هلال عن الأزرق، أما طاهر أبو الحسن ابن غلبون صاحب التذكرة رقّق اللام عند الطاء، فيكون تفخيمها مع الظاء والصاد فقط للأزرق -وهو ما ذكرناه في طرق طيبة النشر-).

ثم أضاف: فللأزرق ثلاثة وجوه:

- تفخيم اللام عند الحروف الثلاثة رواية ابن سيف عن الأزرق.
- تفخيم اللام عند الصاد فقط طريق ابن هلال.
- ترقيق اللام عند الطاء طريق أبي الحسن ابن غلبون.

هذا وقد ذكر اقتصار المغاربة على الوجه الأول، والذي أراه هو أنهم أخذوا بالحكم الكامل عن صاحب الطريق، ولم يأخذوا بما اقتصر عليه أحد الأئمة الناقلين عنه.

قال الشيخ: (فالوجوه صحيحة، لكن من حيث القراءة لم يقرأ بها الأئمة، وعدم القراءة بها لا يدل على ضعفها).

أما في طرق طيبة النشر فقد وقع خلاف بين مصادر ابن الجزري، فأما من روى التفخيم كالجمهور فهم: صاحب التيسير والشاطبية كما ذكرنا، وصاحب التبصرة وتلخيص العبارات والكامل وأبو معشر في طريقه وصاحب الكافي –على خلاف بين المحررين بين ما في النشر وما في كتاب الكافي، وعبارة النشر ترقيقها له، وفي الكافي التغليظ– وبالتغليظ قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح.

ومن المصادر من اقتصر على تغليظ اللام بعد الصاد والظاء دون الطاء، وهم: صاحب العنوان والمجتبى والتذكرة والإرشاد، وبذلك قرأ الداني على أبي الحسن.

واقتصر صاحب التجريد على تغليظها مع الصاد والطاء دون الظاء.

ومنع صاحب الهداية تغليظها مع الظاء المفتوحة فقط.

فهذا هو الأشهر، مع وجود خلاف بين المحررين، والخلاف مبني على من أخذ بظاهر النشر ومنهم من اعتمد على المصادر، والخلاف في كتابي التجريد والكافي، قال العلامة الضباع: (ولا خلاف في تغليظها بعد الظاء الساكنة كما وجدنا في التجريد والكافي خلافا لما ذكره عنهما في النشر).

وبيّن صاحب السبيل الأوثق أن عبارة الكافي تقتضي التفخيم مع الحروف الثلاثة لا ما ذكره في النشر من ترقيقها مع الظاء كما ورد في النشر، وسبقه الضباع وغيره في القطع بالترقيق بعد الظاء المفتوحة .

كما أنه أخذ بترقيقها بعد الظاء مطلقا لصاحب التجريد عكس ما أخذ به الأزميري والضباع كما ذكرت لك، قال الدكتور سالم الشنقيطي تعليقا على ما جاء في النشر: (الذي في التجريد هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء نحو " ظلموا " وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصرّح بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في التجريد مقيّد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: وجدنا في التجريد تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعا لابن الجزري) .

فهذا هو الخلاف الواقع بين مصادر طيبة النشر، ومثله ما ذكرنا في الطرق النافعية، وتفسير هذا الخلاف هو أن النّقلة عن الأزرق إما أنهم أخذوا بجميع الأوجه عنه أو اقتصروا على أوجه معينة، ولا يكون ذلك إلا بفعل صاحب الطريق، فإنه أقرأ بالجميع فأخذ به من أخذ واقتصر على بعض فاقتصر البعض، ومما يدل على ذلك قول صاحب التجريد: (فإن سكنت الظاء والضاد فخّمها نحو "أضللتم" و"أظلم" وغيرها، وقد قرأت له اللام بعد الضاد بين اللفظين على كل حال)، وهو مذهب ابن خيرون، ففي كتاب تاريخ القراءات في المشرق والمغرب ذكر مذهب ابن خيرون عن الأزرق: (كما روى عنه للمصريين تغليظ اللام مع الضاد إذا سكنت لا غير، نحو "فضْلا من ربك" و"أضْللن") .[1]

فأما حرف الضاد فإن كل من نقل الخلاف فيه ذكر أنه قرأ بالترقيق لا غير، وأما الخلاف في الحروف الأخرى غير ذلك، فإنه داخل في باب اختيار جميع الأوجه أو الاقتصار، والصحيح أن تكون القراءة بالجميع كما ذكرنا من مذهب المغاربة، ويدخل ذكر الاقتصار في باب (الدراية)، ولا يُمنع القراءة بأحد المذاهب دون غيرها –اقتصارا- فذلك صحيح إن شاء الله تعالى.

[1] تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، ص 189.

المبحث الثاني: اختلافهم في "فصالا" و"يصالحا" و"طال".

بعد أن اتفقت الكتب على تغليظ اللام بعد الحروف الثلاثة، وقع خلاف بين النّقلة فيما إذا فصل بين اللام والحرف ألف مدّ، فبعضهم رقّقها اعتدادا بالألف، وبعضهم لم يعتدّ به لضعفه ففخّمها، ووقع الفاصل بين الصاد واللام والطاء واللام فقط .

أما الداني فلم يذكر المسألة في كتاب التيسير، ففهم البعض من ذلك أنها مرققة عنده، قال صاحب النشر: (فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في التيسير) .[1]

وقد ذكرها الداني في جامع البيان عامة عن شيوخه ولم يخصّص أحدا منهم وقدّم التغليظ، قال: (فإن حال بين الصاد والطاء وبين اللام ألف ... فالترقيق لأجل الفاصل الذي فصل بينه وبين اللام، والتغليظ لأجل قوة المستعلي، والتغليظ أوجه) .[2]

وعلى الآخذ لكتب الداني أن لا يكتفي بكتاب واحد، فإنه كان موسوعة، ولعله ترك مسألة – مثل عدم المد مطلقا في " يواخذ " – لكنه فصّلها في كتاب آخر، ويُعتبر جامع البيان من الكتب التي فصّل فيها المسائل، والرجوع إليه قاعدة يتّبعها المحررون، وأحيانا يرجعون إلى شرح المنتوري للدرر اللوامع فقد ذكر فيه كثيرا من المسائل من كتب الداني الموجودة والمفقودة أيضا، وأحيانا أخرى يرجعون إلى شرح المالقي لكتاب التيسير وغيرها، وفي هذه المسألة علينا أن لا نكتفي بعدم ذكرها في التيسير ثم نحكم على اللام بالترقيق، خاصة أن الشاطبي – وهو أعلم بمذهب الداني من غيره – ذكر فيها الخلاف، والأخذ بما في جامع البيان أوْلى خاصة أن الداني جعل الحكم عاما عن الأزرق، وقد روى صاحب التذكرة الترقيق، فينبغي الأخذ بالوجهين معا للداني: التفخيم والترقيق مع تقديم التفخيم لقوله: (والتغليظ أوجه) .

قال ابن الجزري: (وهو اختيار الداني في غير التيسير، وقال في الجامع: إنّه الأوجه) .

أما الشاطبي فقد روى الوجهين مع تقديم التغليظ، قال:

---

[1] النشر، ج 4، ص 1391 .

[2] جامع البيان، ص 362 .

وفي طال خُلف معْ فصالا وعندما يُسكّن وقفا، والمفخّم فُضِّلا

قال صاحبا تقريب المعاني: (ففي هذه الكلمات الثلاث تغليظ اللام طردا للباب، والترقيق للألف الفاصلة، ورجّح التغليظَ ابنُ الجزري) .

وذكر بعض أن المفهوم من البيت هو اقتصار الشاطبي على (طال) و(فصالا) دون غيرها، قلت: وهذا تفسير خاطئ، وفيما ذكر الشاطبي كفاية، والبيت واضح الدلالة والمعنى.

وذكرهما أيضا ابن بري في الدرر:

والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أمالا

قال المارغني: (فروى كثير من أهل الأداء تغليظ اللام لأن الفاصل وهو الألف حاجز غير حصين، وروى آخرون ترقيقها لوجود الفاصل).[1]

وهذا يدل أيضا على أن التغليظ هو المقدّم، والعلة في ذلك أن ألف المدّ حاجز ضعيف.

ولم يذكر الداني المسألة في كتاب التعريف، فهل هذا يعني أن المغاربة اقتصروا له على وجه الترقيق بناء على عدم ذكرها؟ وقد ذكر ابن غازي في تفصيل العقد ما للعتقي من أحكام، وما لورش من طريق ابن هلال وابن غلبون، ثم أحالنا على الدرر اللوامع لأخذ باقي الأحكام، وقد ذكرت لكم ما في الدرر.

وفي شرحه للتفصيل ذكر الشيخ السحابي أن في نحو (طال) و(فصالا) الوجهان: التغليظ والترقيق.

وفي أنوار التعريف: (وأما "فصالا" و"يصّالحا" فبالوجهين مع تقديم التغليظ قرأت لهما، وأما "طال" فبالوجهين مع تقديم التغليظ قرأت للأزرق).[2]

[1] النجوم الطوالع، ص 119 .

[2] أنوار التعريف، ص 84 .

فالمغاربة قرؤوا بالوجهين بناء على ما رووه عن شيوخهم عن الداني وغيره، وقدّموا التغليظ لشهرته في الأداء .

أما في طرق طيبة النشر فقد روى الترقيق صاحب الكامل وتلخيص العبارات والعنوان والمجتبى والتذكرة والإرشاد والتبصرة .

ولم يذكر الداني المسألة في التيسير وقطع له المحررون بالترقيق، ولكني ذكرت لكم الوجهين له كما تقدّم وذلك الأصح، وهما – أي الوجهان – في جامع البيان .

والوجهان أيضا في الشاطبية وقال (والمفخّم فضّلا)، وكذلك الوجهان لأبي معشر، وقال: والتفخيم أقيس .

أما الذين ذكروا له الوجهين لكنهم غلّظوا اللام في (فصالا) و(يصّالحا) دون (طال) ونحوه، فهم صاحب الهداية وقال: والأخذ بالترقيق أولى، وصاحب الكافي وقال: والتفخيم أشهر، وصاحب التجريد .[1]

وقد ذكر العلامة البوجليلي في التبصرة مسألة لم أجد من تعرّض لها وهي كيفية قراءة اللام في الوقف على (طال) أو (أفطال)، قال: (وقوله تعالى " أفطال " في حاشية سيدي محمد العربي " الوقف في " طال " بالترقيق للأزرق ") ونقل أيضا عن صاحب أنوار التعريف: (وأما في الوقف فلم أرو فيه إلا الترقيق) ونقل عن الشيخ البشير العدلي: (وفي الوقف بالترقيق صدّرنا) فهذا يعني الخلاف والمصدّر – أي المقدّم – هو الترقيق .

قال البوجليلي بعد ذكر هذه النصوص: (فقد رأيت أن الراجح الوقف بالترقيق لأنه الذي كثر قائله، وبه كنت أقرأ وأقرئ أولا، وقال لي شيخنا قولا عاما ما نصّه: خذ بما في كفاية التحصيل للشيخ مسعود جموع لأنه القريب زمانه إلينا) .

غير أنه تارة أخرى يأخذ بالوجهين: (ثم في بعض الأحيان – آخر عصري – تارة أقرئ بقول الشيخ البشير العدلي ومن وافقه بالوجهين مع التصدير بالترقيق، والقراءتان جيدتان) .[2]

---

[1] انظر السبيل الأوثق ص 148، المطلوب ص 554 .

[2] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 197/196 .

ولم يتعرّض شراح الشاطبية والطيبة للوقف على نحو (طال) وأرى أن النّص يشمل كل ذلك كما في قول الشاطبي:

وفي طال خلْف معْ فصالا وعندما يسكّن وقفا والمفخّم فضّلا

فسكون الوقف سواء في نحو (بطل) أو (طال) فيه التفخيم والترقيق والتفخيم مقدّم في الأداء، والله تعالى أعلى وأعلم .

المبحث الثالث: اختلافهم في اللام الساكنة وقفا.

تغلّظ اللام وصلا في نحو (يوصل) و(بطل) و(ظلّ)، لكن إذا وقف القارئ عليها هل يفخّمها أم يرقّقها؟

اختلف النقلة عن الأزرق عن ورش في ذلك، فجاء في كتاب التيسير: (وكذا إن وقعت اللام طرفا، ووليتها الثلاثة الأحرف، فالوقف عليها يحتمل التغليظ والترقيق، والتغليظ أقيس بناء على الأصل) .

فالحافظ ذكر الخلاف، والتغليظ مقدّم عنده، قياسا على الأصل .

وفي الحرز ذكر الشاطبي الخلاف أيضا:

وفي طال خُلف معْ فصالا وعندما يُسكّن وقفا، والمفخّم فُضِّلا

قال العلامة السخاوي في فتح الوصيد: (وأما ما يسكّن من اللامات المغلّظة المذكورة في الوقف نحو (أن يوصل) ففيه أيضا الوجهان:

التغليظ لأن السكون عارض، وهو الأقيس، والآخر الترقيق، لأنها ساكنة).[1]

وقال ابن بري في الدرر اللوامع:

وفي الذي يسكن عند الوقف فغلّظن واترك سبيل الخلف

فابن بري أمر القارئ بأن يترك الخلاف ويغلّظ، ولكن وجه الترقيق صحيح أيضا، قال المنتوري في شرحه: (فإن وقعت اللام مع الثلاثة الأحرف المذكورة ... طرفا في الكلمة

[1] العلامة السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد للنشر، ص 511 .

.. ووقف على ذلك، احتملت وجهين أيضا في الوقف: التغليظ والترقيق، فالتغليظ لكون سكونها عارضا إذ هو للوقف فقط، فعوملت لذلك معاملة المتحركة المفتوحة، والترقيق لكونها ساكنة لأن ما سكن للوقف كاللازم، فعوملت معاملة الساكنة في كل حال، والأول أوجه إذ فيه دلالة على حكم اللام في مذهب من ذكرناه) .

ولم يذكر الداني المسألة في التعريف، وأخذ له المغاربة بالوجهين، كما سمعت من الشيخ محمد السحابي، قال صاحب أنوار التعريف: (وأما " فصل " فبالوجهين مع تقديم التغليظ قرأت للأخوين وقفا، ومثل " بطل " و" ظل " للأزرق وحده).

وقال البوجليلي في التبصرة: (وقوله تعلى " يوصل " و" بطل " و" ظل " ليوسف وجهان وقفا مع التصدير بالتفخيم) .[1]

وقال الشيخ السحابي: (والذي جرى عليه العمل في " يوصل " ونحوه الوقف بالتفخيم) .

أما في طرق طيبة النشر اقتصرت بعض المصادر على الترقيق وهي: الكافي والهداية والتجريد وتلخيص العبارات .

ومن روى التغليظ: صاحب العنوان والمجتبى والتذكرة والكامل والإرشاد والتبصرة .

والوجهان في الشاطبية والتيسير وجامع البيان وسوق العروس لأبي معشر .

وذكر الشيخ محمد يحي شريف في السبيل الأوثق أن رواة التغليظ لم يفعلوا ذلك على أساس نصّ منقول، خلافا لأصحاب الترقيق، ثم قال: (فالصحيح عندي أن ترقّق اللام التي تسكّن في الوقف من جميع طرق الأزرق، والله أعلم) .

وهذا اجتهاد من الشيخ إذ هذه الأحكام ومثيلتها كالوقف على " القطر " و" مصر " و" نذري " اختلف فيها القراء أداء وفيها الوجهان، وهي مشهورة عند القراء قديما وحديثا، وللشيخ حجة وهي أن من ذكر لهم ابن الجزري التغليظ لم يوجد في كتبهم ما ينصّ على ذلك، غير أن النّص واضح في الحرز والتيسير وجامع البيان، وقد نصّ على ذلك ابن

[1] العلامة البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 124 .

الجزري في النشر وفي الطيبة وليس ابن الجزري بالذي يقرأ ويقرئ بوجه لم يثبت عن شيوخه.

ومن أخذ بالترقيق وحده فليس بمخطئ لكنه يترك وجها صحيحا وهو المقدّم، والله أعلم.

المبحث الرابع: اختلافهم في اللام التي بعدها ألف ممالة .

تقع هذه اللام في كلمة وتتوفر فيها شروط التغليظ، لكنها تقع قبل ألف ممالة مثل: يصلى، مصلّى، وفي هذه الحالة يجوز الوجهان: التغليظ والترقيق، لكن ماذا لو وقعت رأس آية من السور الإحدى عشر التي تُمال وجها واحدا ؟

قال الداني في التيسير: (فإن وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية في سورة، أو آخر آية على ياء نحو " ولا صلى " و" فصلّى، احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتي الآي بلفظ واحد) .

وذكر قبلها التغليظ في: (الصلاة، مصلّى، فيُصلب، فصلّى وشبهه)، و" مصلى " ليست رأس آية، و" فصلّى " رأس آية في سورة الأعلى، وبالجمع بين الحكمين نجد أن الداني له الوجهان في هذه الأحكام التغليظ والترقيق، سواء كان ذلك في رأس آية أم لا، لكنه قدّم الترقيق في رؤوس الآي لتأتي على نسق واحد أما في غير رؤوس الآي فالتغليظ مقدّم، قال المالقي في الدر النثير:

(فالذي يترجّح فيه الترقيق قوله تعالى " فلا صدق ولا صلى " في سورة القيامة، و" ذكر اسم ربه فصلى " في سورة الأعلى، و" إذا صلى " في سورة العلق .

فوجه تغليظ اللام في هذه المواضع الثلاثة ولايتها مفتوحة للصاد المفتوحة، ووجه الترقيق المختار عنده أن يتمكن من إمالة فتحة اللام فتتبعها الألف، إذ هي رأس آية، فيحصل التناسب بينها وبين ما يليها من رؤوس الآي) .

وأضاف: (والذي يترجّح فيه التغليظ ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: اللام بعد الصاد إذا وقعت بعدها ألف منقلبة عن ياء، ولم تكن رأس آية ... فوجه التغليظ ولاية اللام لحرف الاستعلاء، ووجه الترقيق التمكّن من الإمالة،

لكن لما لم تكن هذه المواضع من رؤوس الآي التي يُطلب فيها التناسب في تحصيل الإمالة ضعف الترقيق وقوي التغليظ) .[1]

أما الشاطبي فقال في الحرز:

وفي طال خُلف معْ فصالا وعندما يُسكّن وقفا، والمفخّم فُضِّلا

وحكم ذوات الياء منها كهذه وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلى

فذكر الخلاف أيضا في هذا الموضع، قال العلامة القاضي في شرحه للشاطبية: (وكذلك اختُلف عن ورش في اللامات الواقعة بعد الصاد وبعدها ألف منقلبة عن الياء إذا لم تكن الألف رأس آية ... فأخذ له بعض أهل الأداء بتغليظ هذه اللامات، وبعضهم بترقيقها ... فحينئذ يتعيّن مع التغليظ الفتح ومع الترقيق التقليل ... والأول أرجح) .[2]

هذا فيما كان غير رأس آية، واختار القاضي الترقيق فقط في ما كان رأس آية: (فإن كانت الألف رأس آية فإنه يتعيّن ترقيق اللام مع التقليل، وهذا معنى قوله: وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلى) .

وكذلك العلامة محمد سالم محيسن في الإرشادات الجلية قال: (ليس لورش فيها سوى ترقيق اللام لأنها رأس آية، وهو يقللّ رؤوس آي هذه السورة قولا واحدا) .[3]

والصواب أن له الوجهين والترقيق مقدّم، وهو الأقوى، قال ابن البارزي: (إلا أن تقع هذه اللام في رأس آية من آي السور الإحدى عشر المذكورة، فإن ترقيقها أولى من التفخيم) .[4]

---

[1] الدر النثير للمالقي، ص 568 .

[2] الوافي، ص 172 .

[3] محمد سالم محيسن، الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، دار محيسن، مصر، الطبعة 1، 2005، ص 888 .

[4] عبد الله السليماني، الفريدة الباريزية في حلّ القصيدة الشاطبية لابن البارزي دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1996، ص 231 .

والترقيق مقدّم لتجري على نسق واحد، قال السخاوي: (فأما ما وقع من ذلك في رأس آية ... فالحكم كذلك، إلا أن الترقيق ها هنا أولى بمذهبه لاعتباره المساواة بين الألفاظ في رؤوس الآي، ولأن الرواية في ذلك بإمالة بين بين، ولم يستثن الرواة من ذلك شيئا، ألا تراه أمال في ذلك ذوات الواو في الأفعال والأسماء لعلة المساواة؟ ولم يفعل ذلك فيها في غير رؤوس الآي؟ فهذا مما يقوي الترقيق ها هنا.

ومن غلّظ طرد القياس في نظائره ذلك، واحتج بأن الرواية وردت عنه مجملة من غير تمييز).[1]

وكلام السخاوي في تقوية وجه الترقيق رائع شافٍ، فإن الأزرق ساوى بين اليائي والواوي في رؤوس الآي لتكون على نسق واحد في الإمالة، ولم يفعل ذلك في غير رؤوس الآي، فالأولى أن تُمال هنا رغم إمكانية فتحها بسبب اللام المغلّظة، وذلك لتجري على نسق واحد أيضا.

وفي الدرر اللوامع قال ابن بري:

والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أمالا

وأضاف:

وفي رؤوس الآي خذ بالترقيقْ تتْبع وتتّبع سبيل التحقيقْ

فاللام إن وقعت قبل ألف ممالة، فيها الوجهان، قال العلامة الحاج سليمان ميلودي في المختصر الجامع: (لأن قبل اللام موجب التغليظ، وبعدها موجب الترقيق وهو الإمالة، فمن أمال رقق اللام ومن فتح غلّظه).

ثم ذكر الخلاف في (رؤوس الآي التي جاءت اللام فيها قبل الإمالة وبعد الصاد) قال: (والمشهور عن ورش الإمالة عند رؤوس الآي، وعليه ترقّق اللام ليعمل اللسان عملا واحدا) وترقيق اللام هو (المحقق والمقدم رواية).

[1] فتح الوصيد، مرجع سبق ذكره، ص 512 .

ولم يذكر الداني المسألة في التعريف، والمغاربة يتّبعون الداني والشاطبي، وليس التعريف وحده ما كتب الداني، بل يعتمدون على كتبه الكثيرة ويستنبطون منه الأحكام، ولهم في اللام وجهان مع تقديم التغليظ فيما لم يكن رأس آية وتقديم الترقيق في رأس الآية، وهذا كان اختيار صاحب أنوار التعريف: (قوله تعالى " مصلّى " و" يصلاها " ... بالوجهين للأخوين، أحدهما الفتح والتغليظ، والثاني الإمالة، وبهما قرأت لهما مع تقديم الفتح).

ثم أضاف: (وقد قرأت في رؤوس الآي نحو " فصلى بل تؤثرون " بالإمالة فقط للأخوين).

فاختار الوجه المقدّم فقط في رؤوس الآي وأهمل وجه التغليظ، وهو صحيح كما ذكرنا، لكنه اقتصر على وجه الترقيق فقط.

أما في طيبة النشر فهناك خلاف بين مصادر ابن الجزري، سواء في اللام التي بعدها ألف ممالة في رأس الآية أو في غيرها، ووقع خلاف بين المحررين في ذلك، وسأنقل ما أراه صحيحا ومن شاء الزيادة فليرجع إلى كتاب المطلوب والسبيل الأوثق .

فأما الذين رووا التفخيم في الحالتين معا: صاحب التذكرة والإرشاد .

وأما الذين رووا الترقيق في الحالتين: صاحب المجتبى والعنوان . [1]

وأما الذين رووا الترقيق في رؤوس الآي والوجهين في غيرها فهم: أبو معشر وصاحب الكافي وتلخيص العبارات [2] والكامل [3] .

وذكر المهدوي في الهداية ومكي في التبصرة ترقيق رؤوس الآي وتغليظ غيره .

أما الداني والشاطبي فلهما الوجهان فيهما جميعا كما ذكرنا، والمقدم فيما كان رأس آية الترقيق، وفيما لم يكن رأس آية التفخيم .

---

[1] وأخذ له صاحب السبيل الأوثق بالترقيق في رؤوس الآي والتفخيم في غيرها خلافا لظاهر النشر وعملا بما في تحفة الإخوان .

[2] وأخذ له صاحب السبيل الأوثق بالترقيق فيهما جميعا خلافا لظاهر النشر .

[3] وأخذ له صاحب السبيل الأوثق بالترقيق في رؤوس الآي والتغليظ في غيرها بناء على ما في كتاب الكامل خلافا للضباع والأزميري .

وفخّم صاحب التجريد ما لم يكن رأس آية، وله الوجهان فيما كان رأس آية، لكنه اختار الترقيق.[1]

المبحث الخامس: اختلافهم في لام صلصال.

لم يغلّظ الداني في التيسير ولا التعريف ولا سائر كتبه ولا الشاطبي ولا ابن بري لام "صلصال" ولا قرأ بها المغاربة من طرق نافع العشرة، بل ورد عن الداني في جامع البيان قوله: (على أن قوما من منتحلي قراءة نافع رواية ورش عنه من المغاربة يغلّطون اللام من قوله "صلصال" لوقوعها بين صادين، ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملا على سائر اللامات السواكن).[2]

وهنا أقرأ قوله تعالى (وفوق كل ذي علم عليم)، فإن هذه القراءة لم تصل إلى الداني ولم يقرأ بها، وكذلك لم يقرأ بها الجمهور ممن أسند إليهم ابن الجزري طرق طيبة النشر، والذين قرؤوا بتغليظ اللام في صلصال هم: صاحب الهداية وتلخيص العبارات والتبصرة[3] والتجريد[4].

وقرأ بالوجهين: أبو معشر وابن شريح في الكافي.

فتفخيم اللام الساكنة في صلصال صحيح مقروء به من طرق طيبة النشر، وهو صحيح مقروء به بمجموع الطرق الصحيحة عن الأزرق.

***ملاحظة:** ذكر الشيخ إيهاب فكري في كتابه (تقريب الطيبة) ما يلي:

---

[1] وعلى الترقيق اقتصر صاحب السبيل الأوثق .

[2] جامع البيان، ص 362 .

[3] وذلك خلاف لما في النشر، على أن الضباع أخذ له بالوجهين اتباعا لظاهر النشر.

[4] خلافا لما في النشر حيث ذكر له الوجهين، وتبقى هذه المسألة من المسائل العالقة في تحرير طرق النشر، هل نتبع ظاهر النشر أم نتّبع المصدر؟ وقاعدتي في هذا هي اتباع الأوجه التي في الطيبة فإنه مهما وقع خلاف بين النشر ومصادره لا يخرج هذا الخلاف عن الأوجه التي جاءت في طيبة النشر، وها هنا الخلاف بين إثبات الوجهين أو أحدهما، وكلاهما ثابت من طريق طيبة النشر والترقيق مذهب الجمهور والتغليظ مذهب صاحب الهداية وتلخيص العبارات وأحد الوجهين في الكافي وسوق العروس، وكفى بذلك إثباتا، وبهذا يرتفع الخلاف، ولا بأس بالخلاف في باب الدراية بل هو واجب .

(لاحظْ أن المعروف عند أهل المغرب في زماننا عدم تقليل نحو "ويصلى سعيرا" و"لا يصلاها إلا الأشقى" ولذا لا يأتي عندهم فيها إلا تغليظ اللام، وهم ينقلون ذلك عن طرقهم التي قرؤوا بها وهي مخالفة لما في الشاطبية من إطلاق الخلاف في غير رؤوس الآي باتفاق).[1]

وقد بحثت فيما لديّ من مصادر فلم أجد فيها ما ذكره الشيخ، وكدت أيأس أن أجد دليلا يساعدني على فهم هذه المسألة، إلى أن وقع في يدي كتاب (بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد) للعلامة الخباز وكنت قد ألّفت جزءا كبيرا من هذا الكتاب، فوجدت فيه ذكر المسألة، وظننت أنها هي لما رأيت الشيخ إيهاب فكري اقتصر على حرف الصاد فقط في أمثلته " ويصلى سعيرا " و" لا يصلاها إلا الأشقى " .

يقول ابن غازي رحمه الله في تفصيل العقد:

والعتقي كيوسف في اللام من بعد صادها بلا إعجام

قال العلامة الخباز في شرح البيت: " انتقل رحمه الله إلى اللامات، فأخبر أن العتقي وهو عبد الصمد يشارك يوسف على تفخيم اللام إذا وقعت عند الصاد المهملة .. وقوله أيضا "كيوسف" يعني في التفخيم فقط، وليس يشبهه في الخلاف نحو "يصلاها" وما أشبه ذلك، وكذلك ما وقع في رؤوس الآي نحو "عبدا إذا صلى" فإنه يفخّم ذلك كله من غير خلاف، وأما الخلاف الذي ذكر في الدرر فإنه خاص بيوسف، تأمّله".[2]

فدلّ هذا على أن ما ذكره الشيخ إيهاب خاصّ بالعتقي عن ورش لا بالأزرق، والعتقي من أهل الإمالة فهو يميل وجها واحدا وليس له الخلاف كالأزرق، فلما عرض عارض التفخيم لوجود الصاد قبل اللام المفتوحة غلّظ العتقي أيضا، غير أن الخبّاز لم يذكر له إلا وجه التغليظ ومنع له وجه الترقيق مع الإمالة، قال محقق الكتاب معلّقا: (وقد تعقّب الحامدي المؤلّف بالردّ والإنكار على ما ذهب إليه هنا فقال: "قوله تعالى "مصلى"

[1] تقريب الطيبة، ص 476 .

[2] الخباز، مرجع سبق ذكره، ص 208 .

و"يصلاها " في الإسراء و"يصلّى سعيرا " و"تصلى نارحامية" و"لا يصلاها إلا الأشقى" و"يصلى النار" بالوجهين للأخوين، أحدهما الفتح والتغليظ، والثاني الإمالة، وبهما قرأت لهما مع تقديم الفتح ... وهذا مخالف لما زعم ابن الخباز أن عبد الصمد ليس له فيه إلا التفخيم، ولا يجري له وجه الترقيق مع الإمالة).

والمختار في مذهب المغاربة النافعية أن للأخوين الوجهين في نحو (يصلى النار الكبرى) أما في رؤوس الآي نحو "عبدا اذا صلى" فلهما الترقيق مع الإمالة وجها واحدا، والوجهان أيضا في الشاطبية وفي الطيبة للأزرق سواء في رؤوس الآي أو غيرها، والمقدم في رؤوس الآي الترقيق، والمقدّم في غيرها التفخيم كما بيّنّا.

وعليه فإن ما ذكره الشيخ إيهاب هو مذهب الخباز في شرحه على منظومة تفصيل العقد خاص بالعتقي لا بالأزرق، وهو مذهب خاص به -أو ربما بمن تبعه- لا بالمغاربة، هذا ما وجدته، ولعل هناك مصادر أخرى يوجد فيها غير هذا، أو لعلّ هناك مصادر اطّلع عليها شيخنا إيهاب فكري لم تصل إلينا، "وفوق كل ذي علم عليم".

الفصل العاشر: الاختلاف في "ياء محياي".

وسأذكر في هذا البحث إن شاء الله اختلافهم في "ياء محياي"، وهي من ياءات الإضافة واختُلف فيها عن ورش، والخلاف على ضربين: الأول الخلاف في إسكانها وفتحها، والثاني الخلاف في ثبوت وجه الفتح وصحة القراءة به.

المبحث الأول: الخلاف بين الإسكان والفتح.

ذكر الحافظ الداني في كتاب التيسير الوجهين لورش الإسكان والفتح واختار الإسكان، قال: (سكّنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان وبه آخذ).[1]

وذكر الشاطبي رحمه الله الوجهين في الحرز:

ومعْ غيرِ همزٍ في ثلاثين خُلفهم ومَحياي جِي بالخُلف والفتح خوّلا

أي وقع الخلاف لورش في ياء الإضافة من كلمة "محياي" (له فيها الفتح والإسكان).[2]

وذكر الوجهين أيضا في الدرر اللوامع:

وياء محياي وورشٌ اصطفى في هذه الفتح والاسكانَ روى

قال صاحب النجوم الطوالع: (والحاصل أن الإسكان والفتح في محياي ثابتان عن ورش ومقروء بهما له والمقدّم الإسكان) .[3]

وذكر الحافظ في التعريف الوجهين لكنّه فصّل فقال: (وأقرأني أبو الفتح عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش "ومحياي" بفتح الياء، وقرأت على غيره بالإسكان وبه آخذ).[4]

---

[1] خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص 353 .

[2] أماني عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 155 .

[3] سيدي إبراهيم المارغيني، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

[4] الحافظ الداني، كتاب التعريف، مرجع سبق ذكره، ص 86 .

فدلّ ذلك على أن قراءة الفتح صحيحة متواترة من طريق أبي الفتح .

أما في طرق طيبة النشر فقد وقع الخلاف بين الكتب المسندة بين الفتح والإسكان أو الوجهين معا :

فروى الفتح: صاحب التجريد، وبه قرأ الداني في جامعه على أبي الفتح .

وروى الإسكان: صاحب المجتبى والتذكرة والإرشاد والهداية والكامل وأبو معشر والداني في جامعه من قراءته على أبي الحسن وابن خاقان .

وروى الوجهين معا: صاحب التيسير، وهما في الشاطبية وتلخيص العبارات والكافي والتبصرة والعنوان .[1]

أما فيما يخص كتاب التيسير فقد اقتصر بعض المحررين على وجه واحد وهو الإسكان لأن الداني قال: وبه آخذ .

أما فيما يخص كتاب العنوان فقد اقتصر بعض المحررين على وجه الإسكان تبعا للنشر، ومن روى الوجهين فإنه أخذ بما ذكره صاحب العنوان فيه، قال الأزميري: (روى ورش " ومحياي " بفتح الياء وإسكانها من العنوان).[2]

أما فيما يخص مذهب صاحب التجريد، فقد ذكر في النشر قراءته بالإسكان على عبد الباقي عن والده،[3] قال صاحب "اختلاف وجوه طرق النشر": وهو الوجه الثاني من الطرق التي ذكرت الوجهين . والوجهان صحيحان عنه، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري).[4]

واقتصر المحررون على وجه الفتح فقط لصاحب التجريد.

فهذا اختلافهم في اختيار وجهي الفتح والإسكان.

---

[1] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، مرجع سبق ذكره، ، ص 557 .

[2] مصطفى الأزميري، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

[3] العلامة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سبق ذكره، المجلد 4، ص 1518 .

[4] بشير أحمد دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 487 .

المبحث الثاني: إثبات وجه الفتح للأزرق عن ورش.

نسب المحققون والمحررون وجه الإسكان إلى رواية ورش عن نافع، ونسبوا وجه الفتح إلى ورش على أنه من اختياره، لا من قراءته على نافع، ولكن لأنه أقيس في العربية، وهذا عجيب غريب.

جاء في كتاب "التذكرة لبيان الأمور المشتهرة في مقرأ الإمام نافع": (وقوله تعالى: "ومحياي" ورد الخلاف فيها لورش فورد عنه إسكان الياء وورد عنه فتحها، والمشهور عنه الإسكان، والفتحُ أقيس).[1]

وقوله (والفتح أقيس) يذكّرنا بما ذكرناه من الاختلاف في إبدال كلمة (أأنذرتهم)، حيث أننا ذكرنا أن التسهيل هو الأقيس في العربية لكن الإبدال هو المشهور في النقل والأداء، وذكرنا كيف أنكر الزمخشري ومن سار على نهجه قراءة (أأنذرتهم) بالإبدال لأنها ضعيفة في العربية، ومما يكون حجة لمن ينكرون (الإسكان) أن كل القراء فتح الياء في "محياي" إلا نافعا فإنه روى الإسكان فيها، وهذا ليس بحجة فإننا ذكرنا غير مرة أن القراءة سنة متّبعة، هذا وإن الإسكان هو مذهب الجمهور عن نافع.

وسأنقل لكم أقوال المحققين في أن مذهب نافع هو الإسكان :

وأشهرهم الداني رحمه الله حيث نقل المنتوري أقواله في شرحه للدر اللوامع، ففي التلخيص: (والصحيح عنه في الرواية والأداء إسكان الياء) وقال: (والفتح اختيار من ورش وروايته عن نافع الإسكان) وقال في التبيين نحوه، وقال في الاقتصاد: (... والمشهور عنه الإسكان ...) وقال في التمهيد: (وهو عندي وهْم لأن فتحها اختيار من ورش).[2]

---

[1] محمد سيدي محمد الأمين، التذكرة لبيان الأمور المشتهرة في مقرأ الإمام نافع، الدورات التدريبية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1412 هـ، ص 71 .

[2] محمد المنتوري القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 736 .

فكلام الداني واضح، أن ورشا لم يقرأ على نافع إلا بالإسكان، وإنما اختار الفتح لقوته في العربية (وعلى الإسكان عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداء وسماعا).[1]

لكن ميمون قال في التحفة: (بل روى الإسكان والفتح أيضا بلا التباس).[2]

وحجّته في ذلك ما استند عليه العلامة أبو شامة في تضعيف رواية الإسكان (وقيل إنه روى عن نافع أنه كان أولا يسكّن، ثم رجع إلى التحريك).[3]

وهذا الكلام ذكره ابن الجزري في النشر، رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش، وقد نقل المنتوري عن الداني في ردّه على قول الحمراوي في كتاب التبيين أنه خبر باطل، لأنه يخالف الأخبار والنّقول الصحيحة، ولأنّه لو صحّ عن نافع رجوعه إلى الفتح بعد الإسكان لذكره - على الأقل – بعض من روى عنه أو أحد منهم ممن لزموه واشتهروا بالأخذ عنه.

لكن شيخنا الثعالبي رحمه الله انتصر لرأي أبي شامة: (وإنما أتيت بكلام هذا الشيخ يعني أبا شامة لأنه في غاية الحسن، وقول الداني أن ورشا اختار الفتح من تلقاء نفسه ولم يبيّنه للقارئ لا يليق به لأنه تدليس).[4]

وهو كلام غاية في الإنصاف.

وهنا نقف عند قول الأزرق لورش: "يا أبا سعيد إني أحبّ أن تقرئني مقرأ نافع خالصا وتدعني مما استحسنته لنفسك" فورش لما تعمّق في النحو اختار لنفسه مقرأ يسمّى مقرأ ورش، فهذا يدلّ على أنّ من قرؤوا على ورش إنما قرؤوا على بيان، وأنّ ورشا قارئ ثقة ضبط لا يمكن أن يخلط الطرق فيقرؤهم بغير ما قرأ على نافع.

---

[1] مراد زهوي، مرجع سبق ذكره، ص 248 .

[2] السملالي الكرامي الشنقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 265 .

[3] أبو العباس القسطلاني، مرجع سبق ذكره، ص 1283 .

[4] سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص 133 .

والعجيب أن الداني فسّر هذا الخبر بقوله: (فدل هذا الخبر على أن له اختيارا يخالف فيه نافعا)، وهذه الحجة وحدها تكفي، لأن كلام الأزرق يدلّ على أنه قرأ بغير مقرأ ورش الذي استحسنه لنفسه بل بما روى عن نافع.

فإذا كان الرواة قد أخذوا من طريق أبي يعقوب الوجهين معا بسند صحيح، وأبو يعقوب قد أخذ عن ورش مقرأ نافع خالصا، فهذا يبيّن صحة الوجهين معا عن ورش عن نافع، وإلا فإن إقراء ورش لتلميذه أبي يعقوب وجه الفتح يعتبر تدليسا كما ذكر شيخنا الثعالبي، وحاشا أن يفعلها ورش رحمه الله.

ثم أضاف شيخنا الثعالبي: (ولا وجه لمن نفى أن يكون الفتح رواية لورش عن نافع، ومن أثبت أولى ممن نفى) وكلامه يدلّ على أن رواية الفتح صحيحة عن ورش.

وفي غمرة هذا الخلاف أطرح على نفسي سؤالا: ألا يكون وجه الفتح صحيحا عن نافع إلا أنه غير المشهور؟ ولذلك أخذ عامة أهل الأداء بالإسكان؟ كوجه البسملة مثلا بين السورتين؟ قال الودغيري في التوضيح والبيان عن ياء محياي: (فالمشهور عنه فيها الإسكان).[1]

وقد اختار الداني وجه الفصل بين السورتين بدون بسملة، فهل هو كاختياره وجه الإسكان هنا؟ خاصة أن كثيرا من القراء ظلوا ينكرون وجه البسملة زمنا طويلا ولا يزال بعضهم، بينما هو صحيح من طريق الأزرق أداء ونصا .

فإذا سلّمنا بأن رواية نافع هي الإسكان وأنّ الفتح اختيار من ورش، فالسؤال هو: هل يُقرأ بالفتح أم لا؟

نعم يُقرأ بالفتح، ففي الشاطبية الوجهان، والشاطبية يُقرأ بكل ما فيها كما قال العلماء.

وقد ذكرنا قول صاحب النجوم الطوالع: (والحاصل أن الإسكان والفتح في محياي ثابتان عن ورش ومقروء بهما له والمقدّم الإسكان).

[1] إدريس الودغيري، مرجع سبق ذكره، ص 231 .

أما ابن الجزري رحمه الله فقد صحّح الوجهين معا في النشر: (والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق، إلا أنّ روايته عن نافع بالإسكان، واختياره لنفسه الفتح كما نصّ عليه غير واحد من أصحابه) .

وقد فهم بعض المحررين أن ابن الجزري إنما قد يكون صحّح الوجهين على أساس ما نقله الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش، والذي أراه أن ابن الجزري إنما صحّح الوجهين على أساس ما قرأ به ورواه من الشاطبية والكافي والتبصرة والتلخيص والتجريد وقراءة الداني على أبي الفتح، فهل يُعقل أن يجتمع هؤلاء على خطأ؟ ومنهم الشاطبي الذي هو أعرف الناس وأعلمهم بمذهب الداني واختياراته .

فإذا اتبعنا قول من رفض القراءة بالفتح لجميع الرواة عن ورش كما ذكر صاحب السبيل الأوثق: (وعلى ما سبق من البيان نخلص إلى أن رواية فتح الياء في " محياي " لا تصحّ عن ورش عن نافع، فينبغي الاقتصار على وجه الإسكان من جميع طرقه) [1] فكيف نفعل بمذهب صاحب التجريد وقراءة الداني على أبي الحسن وأحد وجهي الشاطبية والكافي والتبصرة والتلخيص؟ هل نقول مثلا: روى الشاطبي الإسكان والفتح ولكننا لا نأخذ إلا بالإسكان؟

وإذا كان سبب إهمال رواية الفتح هو أنها اختيار من ورش، ألا يجوز لورش الاختيار؟ وقد قال علماؤنا: (إن الاختيار كما هو معلوم عند أئمة القراءة إنما يكون في دائرة المروي، كما فعله نافع نفسه حين روى عنه أصحابه أنه ترك من رواية أبي جعفر سبعين حرفا مع أنه أحد رواة قراءته) . [2]

خاصة إذا كان هذا الاختيار بموافقة نافع نفسه عرضا وأداء من ورش .

ثم إن ابن الجزري نفسه يقول عن ورش: (وله اختيار خالف فيه نافعا رويناه عنه من طريقه بإسناد جيد) .

---

[1] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

[2] مصطفى البحياوي وعبد الهادي حميتو وعبد العزيز العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

والمخالفة هنا هل تعني مخالفة الأصل والرواية أم مخالفة الأصل الذي أخذ منه نافع مع بقائه في دائرة المروي الذي رواه نافع عن أحد شيوخه السبعين؟ وهذا الثاني هو الصحيح إن شاء الله .

وإذا كان علماء القراءة قد أجازوا لأنفسهم الاختيار كالداني وابن الجزري كما ذكر الشيخ إيهاب فكري بعض قواعد ابن الجزري في تحريراته: (الالتزام باختيارات أصحاب الكتب وإن خرجوا عن طرقهم طالما قرؤوا بذلك على بعض شيوخهم)، [1] أفلا يجوز ذلك لأئمة القراءة السابقين العارفين بها ؟

وقد قرّر مكي رحمه الله هذه القاعدة في كتاب التبصرة: (وما لم أقرأ به لا آخذ به).

وقد ذكر العلامة عبد الهادي حميتو خلف البزار الراوي عن حمزة لما أراد أن يستقلّ بقراءته ترك بعض حروف القارئ حمزة واختار قراءتها على مذهب نافع، فكانت تلك هي قراءته التي اشتهر بها لا روايته عن حمزة، وهذا دليل على أنه لم يخرج عن دائرة ما رواه عن حمزة في روايته، لكنه لما اختار قراءته خرج عن كثير من الحروف التي قرأ بها على حمزة واختار منها ما وافق قراءة نافع .

يضاف لهذا أن الخبر الذي روي عن الأزرق والذي قال فيه الداني: (فدل هذا الخبر على أن له اختيارا يخالف فيه نافعا) قد نقل المارغني ضعفه عن الداني نفسه في إيجاز البيان: (هذا الخبر باطل لا شك في بطلانه لمعارضته مع انفراده الأخبار المتقدمة التي لا تدخلها علة توجب المصير إلى من خالفها لكثرتها ومكان الناقلين لها من العدالة وصحة الضبط والتواتر، ولا تعارض بالشذوذ) .

وعلى هذا لا يصح كل ما ألّفه الأئمة في هذا الباب، كما فعل ابن الباذش في الإقناع حين صنّف بابا سماه " ما خالف به الرواة أئمتهم "، فإن الرواة لا يجوز أبدا أن يخالفوا الأئمة الذين رووا عنهم وإلا اقتضى ذلك أن القراءة تثبت بالرأي والاجتهاد، فالقراءة تثبت بالنقل والرواية ولا مجال فيها لرأي أو اجتهاد أو قياس .

[1] إيهاب فكري، تقريب الطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 596 .

فالرواة قد اشتهروا بملازمة القراءة بحروف قارئ واحد، أما القراء فقد أخذوا عن كثير، كنافع الذين قرأ على سبعين من التابعين، وهذا فرق ينبغي أن يُعلم .

فكان للقراء ميزة الاختيار، وكان للرواة ومن أخذ عنهم النقل والاتباع .

ثم إن هناك نقطة مهمة على الدارسين لرواية ورش أن يضعوها في حسبانهم، أن ورشا قد أخذ القراءة على شيوخ قرؤوا على ابن عامر وابن كثير وأبي عمرو وحمزة وحدّثه حفص عن عاصم، وضمّن حصيلته من هذه الروايات والطرق اختياره في القراءة كما أثبته الهذلي وضمّنه كتاب الكامل، ثم قرأ على نافع فأجازه لموافقة قراءته ما قرأ به نافع على شيوخه .

وقد أخذ قراءة نافع ممن كانوا يقرؤون بها من الشيوخ في مصر، لكنّه رحل إلى المدينة للقراءة على نافع مباشرة طلبا لعلوّ السند وشرف المنزلة، وقد قال علماؤنا في كتاب الدليل الأوفق: (إن ورشا في نظرنا كان بالنسبة لنافع قارئا يعرض على قارئ إن لم نقُل إماما يقرأ بحضرة إمام، فلا هذا يخطئ ولا صاحبه يردّ عليه في شيء مما يقرأ به من حروف القرآن لجودة قراءته وكمال حفظه، ومعنى ذلك أن شخصية ورش في روايته على حال يمكن معها اعتبار هذه الرواية قراءة زكّاها بالعرض على إمام المدينة، وإنما هي رواية عن نافع بهذه التزكية، وإلا فإن فيها من الخصائص – ولا سيما في أصول الأداء – ما ينفرد به ورش عن سائر الرواة عن نافع، بل ربما عن سائر القراء العشرة) .

ومما يزيدني حرصا على رأيي قول علمائنا: (فكانت نسبة روايته إليه من جهة الاختيار، ونسبتها إلى نافع من جهة الإقرار، فنالت بذلك الجمع بين الحسنيين بهذا الاعتبار، وهذا ما يميّزها من بين الروايات) .

فمن أدرك هذا عرف أن اختيار ورش إنما كان بإقرار نافع، وإن لم يكن بعضه مشهورا عن نافع، فإن نافعا كان يُقرئ الناس بجميع القراءات التي قرأ بها إلا أن يطلب منه أحد أن يُقرئه بحرفه فحينها يقتصر عليه، ومن اطلع على مذاهب قالون وإسماعيل وإسحاق وقارنها بمذهب ورش تبيّن له شدة الخلاف بينه وبينهم .

أو لنَقُل إن معنى قولهم لو صحّ (إن لورش اختيارا خالف فيه نافعا) أنه خالف فيه الحرف الذي كان يقرئ به نافع خاصة، ولكنه لم يخالف ما كان يقرئ به نافع من عامة

القراءات مما قرأ به على شيوخه بالسند المتصل، فأقرّه بذلك نافع لعلمه بإمامته وضبطه وإتقانه ومعرفته للنحو .

وقد قيل: (وعليه، فربما يصلح هذا الاختيار مثالا على الاختيارات الناقصة، إذ أنه يختص بأحرف معينة من أحرف الخلاف في القرآن اختار ورش أن يقرأها على خلاف روايته المشهورة عن نافع، **مع روايته أيضا لها**) .[1]

فورش رحمه الله قرأ على نافع حرفه الذي اختاره، لكنه خالفه في مسائل قليلة جدا فزاد فيها اختياره ولكنّه عرضها على نافع في أحد ختماته عليه فأقرها نافع رحمه الله إذ كانت من جملة ما قرأ به نافع على شيوخه السبعين .

يقول مكّي في الإبانة: (وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاعتبار بما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أولى القراءات، وأصحّها سندا وأفصحها في العربية) .

أو لعلّه ليس اختيارا من ورش عرضه على نافع فأقرّه مما قرأ به على شيوخه، وإنما هو اختيار من نافع خصّ به ورشا، مثلما جاء عن الهذلي في باب نقل الحركات: (قال نافع لورش: خصصتك بنقل الحركات وهو اختياري، لجودة قراءتك) .

وخير ما قيل في هذه المسألة ما نقله العلامة المارغني عن العلامة سيدي أحمد الشقانصي في كتابه الشهب: (والحاصل أن ورشا رحمه الله تعالى قرأ بفتح ياء محياي وسكونها ورواهما معا عن نافع وقرأ بهما، وبعد روايته لهما وقراءته بهما على شيخه نافع، اختار الفتح لقوته وجوازه في العربية، لا أنه اختار ما ذكر من غير أن يرويه عن شيخه نافع المذكور) .

أي أن ما قدّمه ورش كان عكس المشهور الذي اختاره جمهور الرواة عن نافع، فتميّز بهذا الاختيار حتى نُسب إليه .

قال المارغني: (والحاصل أن الإسكان والفتح في " محياي " ثابتان عن ورش ومقروء بهما له، والمقدم الإسكان) .

[1] أمين فلاته، الاختيار عند القراء، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1421، ص 387 .

فعلى هذا يكون الوجهان معا صحيحان عن ورش رواية وأداء إلا أن المشهور عن نافع خاصّة هو الإسكان، والقول بالقراءة بالإسكان وحده تكلّف، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الخاتمة

امتازت قراءة نافع بتنوّعها وسَعتها واختلاف رواتها وطرقها، وعن نافع تميّزت رواية ورش عن باقي الروايات والطرق عنه، وبينما تشابه الأخوان الأزرق والعتقي عن ورش كثيرا إلا أن الأصبهاني خالفهما كثيرا .

وقد اقتنعت أنّ الطريق هو مُنتهى الاختيار، وأنّ ما صنعه أصحاب كتب القراءات هو توثيق الأوجه التي قرؤوا بها عن شيوخهم، فمنهم من قرأ بكل الأوجه ومنهم من اقتصر على أوجه معيّنة إما اتباعا وتقليدا للشيخ وإما اختيارا للأجود وإما ظنّا أن غيرها ضعيف، ومنهم الذي لم يصله إلا ذلك الوجه فاقتصر عليه .

وعلم القراءات ليس كعلم الفقه، حيث يستمر الاختلاف بين المذاهب رغم ظهور الأدلة وترجيح بعضها على بعض، فقد جمع الشاطبي كل الأوجه المقروء بها عنده ولو لم تكن في التيسير، ثم جمع ابن الجزري أوجها وزاد طرقا صحيحة مقروءا بها ولو لم تكن في الشاطبية والتيسير.

وعلم القراءات ليس كعلم الحديث إذ نعمل بالحديث الذي صحّحه المحققون، فإنّ ما قام به بعض المحررين من القراءة بأوجه ليست في الطيبة بحجة ثبوت صحتها في مصادر النشر أو في النشر خطأ وجب التراجع عنه .

والقارئ لهذا الكتاب سيجد أنّ الاختلاف بين الطرق الثلاثة: الشاطبية والطيبة والعشر النافعية إنما هو خلاف أوجه: فمنهم الجامع ومنهم المقتصر، ومنهم من انفرد بزيادة أوجه قليلة، وأوسع أبواب الاختلاف هو باب الراءات .

والمتأمّل لهذه الاختلافات سيدرك أنه يمكن الجمع بين الطرق الثلاث، خاصة أن الشاطبية ما هي إلا مصدر من مصادر طيبة النشر.

إن أهمّ ما ركّزت عليه في هذا البحث هو العمل على ترك القراءة بالتحريرات القياسية المتشعّبة، وقد تكلّمت حول علاقة البدل بذوات الياء وحول كلمتي " ءالان " و" سوءات " وعملت على إثبات وجوه ذكر بعض المحررين أنها اختيار من ورش خالف فيه نافعا .

والسؤال الذي يشغلني هو: بما أن الشاطبية مصدر من مصادر طيبة النشر فهل يمكن الاستغناء عن القراءة بمضمن الشاطبية والاقتصار على القراءة بمضمن طيبة النشر وحدها؟ أم أن للشاطبية ميزة تمتاز بها عن بقية المصادر وهي أنها منظومة شعرية وبقية المصادر نثرية؟

والصحيح أن العبرة بالأركان الثلاث، فأما موافقة الرسم والعربية فإنها محسومة، فيبقى الركن الأساسي الذي به تستمر الرواية وهو الإسناد، فالشاطبية وطرق نافع العشرة والطيبة لا تزال أسانيدها مستمرة والحمد لله فمَن يجرؤ على قطعها؟ حتى ولو كانت الشاطبية مصدرا من مصادر الطيبة ولو كان الجمع أوْلى من التفريق .

والملاحظ في الفرق بين الشاطبية والطيبة في رواية ورش يدرك أنه لابد من الاستمرار في القراءة بمضمن الشاطبية مع تقديم الأوجه التي زادتها الطيبة إذا قرأنا بضمن طيبة النشر .

وأسأل الله عز وجل أن يرزق هذا الكتاب القبول وأن ينفع به القراء وطلبة العلم، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ أو سهو أو نسيان، " وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الأنيسة في اختلاف الطرق الثلاثة النفيسة
الشاطبية والطيبة والعشر الصغير
رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق

لـك الحمـد يـا ربـي أتيتـك مُقـبلا ... سـألتك علمـا نافعـا متقـبَّلا
وصـلّ على المحمـود وارفـع مقامـه ... بهـاذين كـل الصـعب هـان وذُلِّـلا
وبعـدُ فـإن الشـاطبي روى لنـا ... قـراءة قـرّاءٍ هـم الـنّجم في العـلا
فنـافع يـروي عنـه ورش، وأزرق ... طريـقٌ فـنِعْم الحـافظون ومَـن تـلا
ولـم تـكُ في منظومـة الحـرز أوجـه ... تـداركها في النشـر مَـن جـاد مقـولا
فطيّبـة النشـر تتمّـةُ حرزنـا ... وتحريـرهم حسـب المصـادر دَعـك لا
فمـا النشـر إلا مصـدر وموثّـق ... لطيّبـة قـد أكملـت مـا بـه انجلى
فـزادت على منظومـة الحـرز أوجهـا ... سأسـقيك منهـا كـل وجـه لتـنهلا
ففـي بـدل قـد مـدّ (ايـت) ونحوهـا ... وتمكـينُ (إسـرائيل) قـد صحّ فـانقُلا
وقـد مـدّ (شـيئا) خصَّـه دون غيـره ... ففي (السَّوْءِ) قصرٌ مثل قصرِك (موئلا)
وقـد صحّ قصـر (العـين) أما (أئمـة) ... فقـد صـحّ أن الهمـز بالياء أُبـدِلا
وإظهـار (يس والْ) وثا (يلهـث) اَدغمـوا ... بـ (ذلـك) فاحـذر أن تصُـدَّ وتغفَـلا
ولامـا وراءً أدغموهـا بغنـة ... بـذلك يقضـي فيـه مـن كـان أعـدلا
وفتحـك (هـا يـا) قـد قرأنـا بمـريم ... بياسـين (يـاءٌ) (هـاءُ) طـه فقلّـلا
وقـل ألفـا أثبـت بـ (هـا أنـتمُ) ومُـدَّ ... قصـرا وإشـباعا وهمـزا فسـهّلا
وفخّـمَ راءات ورقّـقَ بعضـها ... وذلـك بـاب قـد أتـاك مُطـوّلا
فوجهـان في المنصـوب إن جـا منوّنـا ... كـذكرا خبيـرا شـاكرا متبـتّلا
وفـي (إرم) الوجهـان خـذه ومثلهـا ... سـراعا ذراعـا مـعْ ذراعيـه فـاعملا

وراءَ (مـــــراء) وافتـــــراء وطهـــــرا ... وتنتصـــــران ســـــاحران مؤصَّـــــلا

عشـــيرتكم حيـــران وزرك فـــاتّبع ... وذكـــرك وزرَ حـــذركم لســـت مُهْمِـــلا

والاشـــراق إجرامـــي وكبـــرةُ عبـــرة ... وفي (حصرت) في الوصل فخّمَ من تلا

ووجهـــان فـــي (والمرســـلات) وجلُّهـــم ... يرقّقهـــا والكـــلُّ صـــحَّ مُـــرتَّلا

ومـــا كـــان مضـــموما فوجهـــان ثـــم إنْ ... ترقّـــقْ ففي (كبرٌ) و(عشـــرون) فَصَّـــلاَ

وتفخـــيم (صلصـــال) وتكبيـــرٌ انتهـــت ... بـــــه أوجـــــه زادت فنالـــــت تقـــــبُّلا

وذي أصـــلها علـــم الروايـــة أو تـــزد ... درايتـــه فـــي النشـــر خـــذه مفصّـــلا

ولا تـنس أن الحـرز في الأصل مصـدر ... لطيّبـــةٍ فـــافهم كلامـــي لـــتعْقِلا

ودونـــك فـــي العشـــر الصـــغير زيـــادة ... وقلـــــت: معـــــاذ الله أدري فـــــأبْخَلا

فآلـــــدُ مـــــدّوها ثلاثـــــة أوجـــــه ... وجـــا أحـــد أيضـــا إذا كنـــت مُبـــدِلا

وفـــي والبغـــا إن والنبـــي إن أراد زد ... كذا في النسا إن عند الاحزاب فُصِّلا

وحـــــم فـــــافتح والمُقـــــدّم مَيْلُهـــــا ... وفتحُـــك هـــا يـــا، هـــاء طـــه، وقلّـــلا

ومرضـــات بـــالوجهين ثـــم **كلاهمـــا** ... فهذا الـذي قـد زاد في العشـر فاعملا

وأرجـــو مـــن الـــرحمن عونـــا وقـــوة ... ليَقبَـــلَ هـــذا الـــنّظمَ منـي ويَسْـــهُلا

وصـلّوا على الهـادي صـلاة وسـلّموا ... كثيـــرا ليصـــفُو قلبُنـــا ولـــيَجْمُلا

قائمة المصادر

الكتب:

1- الأزميري، تحرير النشر، تحقيق خالد حسن أبو الجود، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة 1، 2007.

2- أبو العباس المهدوي، شرح الهداية، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، السعودية.

3- أبو عمرو الداني، الجامع في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

4- أبو عمرو الداني، كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب، 1995.

5- أبو العباس القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، مجلد 3، مركز الدراسات القرآنية، السعودية.

6- أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، لبنان.

7- أبو القاسم النويري، شرح طيبة النشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

8- أحمد رحماني، درة المتون في قراءة الإمام نافع، دار الإمام مالك، الجزائر، 1999.

9- أحمد بن علي ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 1982.

10- إدريس الودغيري، التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن، مطبعة آنفو، المغرب، 2010.

11- أماني عاشور، الأصول النيرات في القراءات، مدار الوطن للنشر، السعودية، الطيعة 3، 2011.

12- إبـراهيم المـارغيني، النجـوم الطوالـع على الـدرر اللوامـع، دار الفكـر، بيروت، لبنان، 2004.

13- إيهاب فكري، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

14- إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية.

15- إيهـاب فكـري، نقـد منهج الإمـامين الأزميري والمتـولي في تحريراتهمـا على الطيبـة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 1، 2013.

16- إيهاب فكري، أجوبة القراء الفضلاء، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

17- بشير أحمد أحمد دعبس، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدّم أداء، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

18- البوجليلي، التبصرة في قراءة العشرة، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2013.

19- توفيق إبراهيم ضمرة، إتحاف البررة في طرق نافع العشرة، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2014.

20- توفيق إبراهيم ضمرة، الثمر اليانع في رواية ورش عن نافع، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2009.

21- الحـاج سـليمان ميلـودي، المختصـر الجـامع شـرح الـدرر اللوامـع، دار ابـن حـزم، لبنان، الطبعة 1، 2004.

22- الحسن ابن بليمة، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، دار القبلة، السعودية، الطبعة 1، 1988.

23- الخبـاز، بـذل العلـم والـود في شـرح تفصـيل العقـد، تحقيـق عيسـى الفارسـي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة 1، 2016.

24- خلـف حمـود الشـغدلي، دراسـة وتحقيـق لكتـاب التيسـير في القـراءات السـبع، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015.

25- رشـدي أيمـن سـويد، تحقيـق كتـاب العقـد النضـيد في شـرح القصـيد للسـمين الحلبي، دار نور المكتبات، السعودية، الطبعة 1، 2001.

26- رحاب شقفي، غاية المريد في شرح المفيد، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة 1، 2009.

27- السملالي الكرامي الشنقيطي، تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2001.

28- السيوطي، شرح الشاطبية، مؤسسة قرطبة للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2004.

29- السالم الجكني الشنقيطي، أبحاث في القراءات، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، السعودية.

30- السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد للنشر.

31- سليمان الجمزوري، الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني، دار ابن القيم، السعودية، الطبعة 1، 2005.

32- سمير زبوجي، إتحاف المبتدئين بأحكام رواية ورش، دار الإمام مالك، الجزائر.

33- سيد لاشين وخالد العلمي، تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع، مكتبة دار الزمان، السعودية، الطبعة 5، 2003.

34- شعبان محمد إسماعيل، الأحرف السبعة والقراءات وما يثار حولها من شبهات، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، السعودية، الطبعة 1، 2001.

35- شهاب الدين ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 2، 2000.

36- عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، الجزء 5، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2003.

37- عبد الهادي حميتو، معجم مؤلفات الداني، مطبعة الوفاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2000.

38- عبد الواحد المالقي، شرح كتاب التيسير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

39- عبد العزيز الزعبي، أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، مؤسسة الضحى، لبنان، 2016.

40 - عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1989.

41- عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة السوادي، السعودية، الطبعة 4، 1992.

42- عبد الفتاح القاضي، شرح منحة مولى البر، دار السلام، مصر، الطبعة 1.

43- عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مكتبة أنس بن مالك، السعودية، الطبعة 1، 2002.

44- عبد الرحمن بن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، الجزء 2، المغرب، الطبعة 1، 2007.

45- عبد الرحمن بن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، الجزء 4، المغرب، الطبعة 1، 2007.

46- عبد الرحمن الثعالبي، المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1906.

47 - عثمان بن علي بندو، منظومة البرجمية في أصول رواية ورش، دار أمل، الجزائر، 2019.

48- علي بن عثمان بن القاصح، سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1954.

49- علي النحاس، الرسالة الغراء، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة 2، 2004.

50- عمرو بن عبد الله، غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة، دار اللؤلؤة، مصر، 2018.

51- لدار غفور حمد أمين، تفسير الكشاف للزمخشري دراسة لغوية، دار دجلة، الأردن، الطبعة 1، 2007.

52- محمد بن أبي القاسم الجزولي، أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، دار الكتاب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2004.

53- محمود خليل الحصري، القراءات العشر من الشاطبية والدرة، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 2003 .

54- محمد يحي شريف، الإيجاز والبيان فيما اختصت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان، منشورات سرتا، الجزائر، الطبعة 1، .2018

55- محمد يحي شريف، إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع، منشورات سيرتا، الجزائر، الطبعة 1، .2014

56- محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، الجزء 3، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، .2008

57- محمد علي الضباع، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، .2006

58- محمد علي الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الأولى، .1999

59- محمد علي الضباع، مختصر بلوغ الأمنية، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، الطبعة 1، .2004

60- محمد علي الضباع، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، .2006

61- محمد المتولي، متن عزو الطرق، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، الطبعة 1، .2009

62- محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد، السعودية، المجلد 3، .2013

63- محمد بن الجزري، تحبير التيسير، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى، .2000

64- محمد المنتوري القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الحديث الحسنية، المغرب، الطبعة الأولى، 2001.

65- محمد الشريشي الخراز، القصد النافع لبغية الناشيء والبارع، دار الفنون، السعودية، الطبعة 1، 1993.

66- محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة بني إزناسن، المملكة المغربية، 2001.

67- محمد خالد منصور ومن معه، المزهر في شرح الشاطبية والدرة، دار عمار، الأردن، الطبعة 2، 2006.

68- محمد بن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 1983.

69- محمد بن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2002.

70- محمد إبراهيم محمد سالم، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، دار البيان العربي، مصر.

71- محمد السعيد بن بردي، المعين على نيل الإجازة برواية ورش، منشورات مزوار، الجزائر، الطبعة 2، 2016.

72- محمد سالم محيسن، الهادي في شرح طيبة النشر، دار الجيل، لبنان، الجزء 1، الطبعة 1، 1997.

73- محمد سيدي محمد الأمين، التذكرة لبيان الأمور المشتهرة في مقرأ الإمام نافع، الدورات التدريبية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1412 هـ.

74- مراد زهوي، منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2014.

75- مصطفى البحياوي ومن معه، الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2009.

76 - أحمد اليزيدي، الجعبري ومنهجه في الكنز، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 1998 .

77 - محمد علي الضباع، تقريب النفع في القراءات السبع، طبعه محمد أمين عمران، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، 1928 .

78 - محمد سالم محيسن، الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، دار محيسن، مصر، الطبعة 1، 2005.

الرسائل الجامعية:

1- أمين فلاته، الاختيار عند القراء، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1421.

2- سالم الزهراني، دراسة وتحقيق لكتاب غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن الصفاقسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1426 هـ، الجزء 2.

3- عبد الرحيم نبولسي، فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للعلامة آجرّوم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزء 3، جامعة أم القرى، السعودية، 1997.

4- عبد العزيز المزيني، دراسة تحقيق كتاب التنوير فيما زاده النشر على الحرز والتيسير، مذكرة ماجستير، الجامعية الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 2006.

5- عبد الله عبد المجيد نمنكاني، تحقيق اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة للعلامة الفاسي، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999.

6- غدير بنت محمد الشريف، مطاعن المفسرين في القراءات المتواترة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 2015/2014، .

7- فردوس زيد، متن الدرر اللوامع وجهود العلماء في خدمته، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2015./2014

8- منى الحازمي، تعميم المنافع بقراءة الإمام نافع دراسة وتحقيقا، رسالة ذكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 2015.

9- عبد الله السليماني، الفريدة الباريزية في حلّ القصيدة الشاطبية لابن البارزي دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1996.

المجلات العلمية:

1- إسلام بن نصر الأزهري، القراءات القرآنية شبهات وردود، دراسة علمية، منشورات شبكة الألوكة.

2- سامي عبد الشكور، ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، مجلة معهد الإمام 3- الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، العدد الثامن، ذو الحجة 1430 هـ.

4- عبد القيوم السندي، دراسة وتحقيق رسالة المتولي: البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، السعودية، العدد 13، .2012

5- عمر حمدان، تحقيق أجوبة يوسف أفندي زادة على عدة مسائل فيما يتعلق بوجوه القرآن، مجلة الإمام الشاطبي، العدد السادس، ذو الحجة 1429 هـ.

6- غانم قدوري الحمد، دراسة وتحقيق لرسالة ابن القاصح: نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، السعودية، العدد الثالث، السنة الثانية.

7- نور الدين عتر ومن معه، الترجيح بين القراءات أحكامه وموقف المفسرين منه، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 04، سوريا، عام 2014.

كتب غير مفهرسة منشورة على مواقع علمية:

كتاب هداية اللطيف إلى طرق نافع العشرة من كتاب التعريف ألّفه الشيخ إسماعيل الشرقاوي.

القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق للدكتور عبد الواحد الصمدي منشور في موقع الرابطة المحمدية.

الدروس المرئية:

شرح تفصيل عقد الدرر للعلامة محمد الشريف السحابي على موقع اليوتيوب.

شرح العشر النافعية الدكتور أيوب اعروشي على موقع اليوتيوب.

فهرس المحتويات

المقدمة 3

الفصل الأول: الاختلاف بين الكتب الخمسة في الفصل بين السورتين. 6

المبحث الأول: الفصل بين السورتين في كتاب التيسير. 6

المبحث الثاني: الفصل بين السورتين في الشاطبية. 8

المبحث الثالث: الفصل بين السورتين في كتاب الدرر اللوامع. 9

المبحث الرابع: الفصل بين السورتين في كتاب التعريف 12

المبحث الخامس: الفصل بين السورتين من طرق طيبة النشر. 15

المبحث السادس: الفصل بين سورتي الأنفال والتوبة. 21

الفصل الثاني: الاختلاف بين الكتب الخمسة في مدّ البدل. 24

المبحث الأول: مدّ البدل في كتاب التيسير. 24

المبحث الثاني: مدّ البدل في الشاطبية. 27

المبحث الثالث: مدّ البدل في الدرر اللوامع. 28

المبحث الرابع: مدّ البدل في كتاب التعريف 31

المبحث الخامس: مدّ البدل من طرق طيبة النشر. 33

المبحث السادس: المستثنيات من البدل. 35

المطلب الأول: ما اتّفقت الكتب الخمسة على استثنائه. 35

المطلب الثاني: ما اختلفت الكتب الخمسة في استثنائه. 40

الفصل الثالث: اختلاف الكتب الخمسة في مدّ اللين. 56

المبحث الأول: اختلافهم في اللين المهموز 56

المبحث الثاني: اختلافهم في كلمة (سوءات). 60

المبحث الثالث: اختلافهم في عين (كهيعص) و(عسق). 67

الفصل الرابع: الاختلاف بين الكتب الخمسة في أحكام الهمز. 70

المبحث الأول: الهمزتان المختلفتان من كلمة: 70

المبحث الثاني: الهمزتان المختلفتان من كلمتين. 75

المبحث الثالث: اختلافهم في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام. 82

المبحث الرابع: اختلافهم في كلمة (ها أنتم).....88
المبحث الخامس: اختلافهم في باب (أرأيت). 92
المبحث السادس: اختلافهم في (كتابيه إني).....94
الفصل الخامس: الاختلاف في حكم الهمزتين المتفقتين من كلمتين والمفتوحتين من كلمة.....104
تمهيد:.....104
المبحث الأول: الاختلاف بين الإبدال والتسهيل. 104
المطلب الأول: الذين رووا الوجهين معا التسهيل والإبدال.....104
المطلب الثاني: الذين رووا أحد الوجهين 121
المبحث الثاني: الرد على من حكى أن التسهيل ليس رواية أبي يعقوب الأزرق:.....123
المبحث الثالث: ذكر اختلافهم في مقدار المدّ حالة الإبدال 126
المطلب الأول: مذهب الشاطبي وابن الجزري ومن تبعهم 127
المطلب الثاني: مذهب المغاربة 131
المبحث الرابع: تنبيهات مهمة في هذا الباب. 136
الفصل السادس: الاختلاف في الإظهار والإدغام 146
المبحث الأول: اختلافهم في الغنة عند اللام والراء.....146
المبحث الثاني: اختلافهم في (يلهث ذلك).....157
المبحث الثالث: اختلافهم في (يس والقرآن) و(ن والقلم) 159
المبحث الرابع: اختلافهم في (تأمنّا) 162
المبحث الخامس: اختلافهم في (ألم نخلقكم). 165
الفصل السابع: الاختلاف في الفتح والإمالة.....169
المبحث الأول: اختلافهم في إمالة ذوات الياء في رؤوس الآي. 169
المبحث الثاني: اختلافهم في إمالة رؤوس الآي التي تتصل بها هاء المؤنث. 173
المبحث الثالث: اختلافهم في إمالة ذوات الياء في غير رؤوس الآي 179
المبحث الرابع: اختلافهم في (أراكهم)، (الجار)، (جبارين). 182
المطلب الأول: اختلافهم في (أراكهم).....182
المطلب الثاني: اختلافهم في (الجار) و(جبارين) 185

المبحث الخامس: اختلافهم في إمالة الهاء والياء في (كهيعص)، (طه)، (يس)، والحاء من (حم). 187
المطلب الأول: اختلافهم في الهاء من (كهيعص) 187
المطلب الثاني: اختلافهم في إمالة الهاء من "طه". 188
المطلب الثالث: اختلافهم في ياء "يس" 189
المطلب الرابع: اختلافهم في الحاء من "حم" 189
الفصل الثامن:الاختلاف في أحكام الراء. 191
المبحث الأول: اتفاق الكتب الأربعة على أحكام الراء. 191
المبحث الثاني: ما زادته طيبة النشر من الأوجه الصحيحة. 192
المطلب الأول: الراءات المنونة المنصوبة 192
المطلب الثاني: الراءات المضمومة 195
المطلب الثالث: كلمات مخصوصة. 197
الفصل التاسع: الاختلاف في أحكام اللام. 204
المبحث الأول: اختلافهم في تغليظ اللام بعد الحروف الثلاثة 204
المبحث الثاني: اختلافهم في "فصالا" و"يصالحا" و"طال". 208
المبحث الثالث: اختلافهم في اللام الساكنة وقفا. 211
المبحث الرابع: اختلافهم في اللام التي بعدها ألف ممالة 213
المبحث الخامس: اختلافهم في لام صلصال. 217
الفصل العاشر: الاختلاف في "ياء محياي". 220
المبحث الأول: الخلاف بين الإسكان والفتح. 220
المبحث الثاني: إثبات وجه الفتح للأزرق عن ورش. 222
الخاتمة 230
قائمة المصادر. 234
فهرس المحتويات 243

عثمان بن علي بنده

الأوْدَق

جامع ما تفرق من أصول رواية ورش عن نافع
من طريق الأزرق

إن هذا الكتاب نتيجة أبحاث استمرت لما يقارب أربع سنوات، بذلت فيها ما بوسعي لجمع أصول رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق المتفرقة في الشاطبية والطيبة وطرق نافع العشرة، كما أتمنى من قارئ الكتاب أن يشاركني أجمل عبارات الكتاب التي خطرت على بالي وأنا على وشك النوم فأقوم مسرعا لتدوينها قبل أن تضيع مني، يحسبني من يراني على تلك الحال مجنونا وما أنا بمجنون .

وأسأل الله عز وجل الذي أعانني على إتمام الكتاب بفضله وكرمه أن يرزقه القبول في العالم كله، وأن يجعل لي لسان صدق في الآخرين ويجعلني من ورثة جنة النعيم

منشورات المثقف

المثقف للنشر والتوزيع
Elmouthakaf Publishing & Distribution
E-mail: elmouthakaf2@gmail.com
Elmouthakaf